# تَحوّلاتُ النِّظامِ النّحويّ بَيْنَ الوصْفِ والمِعْيَارِ


**إعداد:**

**مرلين عدنان الغُنْميين**

**المشرف:**

**الأستاذ الدّكتور إسماعيل عمايرة**


**قُدّمتْ هذِه الأطروحة اسْتِكْمالاً لمتطلّبات الحُصول عَلى دَرَجةِ الدُّكتورَاه في اللُّغةِ العربيّة وآدابها**


**كُلِّيةُ الدِّراساتِ العُليا**

**الجامعةُ الأُردنيّة**


**نيسان/ ٢٠٠٨م**

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (تحوّلات النّظام النّحويّ بَيْنَ الوَصْفِ والمِعْيار)

وأجيزت بتاريخ ١٠/4/2008.

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
|---|---|
| الدّكتور إسماعيل أحمد عمايرة، مشرفاً<br>أستاذ – اللّسانيّات العربيّة | ..... |
| الدّكتور محمود حسني مغالسة، عضواً<br>أستاذ – علم النّحو | ..... |
| الدّكتور جعفر نايف عبابنة، عضوا<br>أستاذ مشارك – الصّوتيّات | ..... |
| الدّكتور عبد القادر مرعي الخليل، عضواً<br>أستاذ – الصّوتيّات (جامعة مؤتة) | ..... |

# الشكر والتقدير

بعد شكر الله تعالى أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة، وتعهدها بالمتابعة والرعاية، وإسداء الملاحظات الدقيقة التي كان لها أبلغ الأثر في إتمامها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة كافة، الذين اتسعت صدورهم للقراءة، وإسداء النصح والإرشاد بملاحظات تغني الدراسة.

ولكل من كان له الأثر الطيب في إخراج هذه الدراسة، أتقدم بالشكر والتقدير.

# المحتوى


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **قرار لجنة المناقشة** | ب |
| **الشّكر والتّقدير** | ج |
| **الملخّص بالعربيّة** | ط |
| **المقدّمة** | ١-١١ |
| **التّمهيد :** | |
| **" اتّجاهات اللّسانيّين العرب في قراءة التّراث النّحويّ "** | |
| **مدخل** | ١٣-١٤ |
| - إشكاليّة المادّة المدروسة | ١٤-١٦ |
| - اتّجاهات الدّراسة اللّسانيّة المعاصرة للتّراث النّحويّ : | |
| - الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ | ١٦-١٩ |
| - الاتّجاه الانتقائيّ | ١٩-٢٠ |
| **الفصل الأوّل :** | |
| **" النّظام النّحويّ العربيّ : دراسة نظريّة في ضوء النّظر التّحويليّ "** | |
| **المبحث الأوّل :** | |
| **" نظريّة العامل في ضوء المنهج التّحويليّ "** | |
| **مدخل** | ٢٢-٢٣ |
| - نظريّة العامل في الفكر التّحويليّ : | |
| المرحلة الأولى : التّحليل إلى المكوّنات المباشرة | ٢٤-٢٧ |
| المرحلة الثّانية : تحديد العوامل والمعمولات | ٢٧-٣٢ |
| المرحلة الثّالثة : الحالة الإعرابيّة | ٣٢-٣٦ |
| **المبحث الثّاني :** | |
| **" نظريّة المعنى في ضوء المنهج التّحويليّ "** | |
| **مدخل** | ٣٦-٣٨ |
| - تجليّات المعنى في النّظام النّحويّ : | |
| ١- المستوى الأوّل - المعاني الوظيفيّة : | |

- أقسام الكلم ٣٨-٤٥
- الإعراب ٤٥-٤٩
٢- المستوى الثّاني – المعاني التّركيبيّة :
- ظاهرة الحذف ٤٩-٥٢
- ظاهرة التّقديم والتّأخير ٥٢-٥٤
- ظاهرة الزّيادة ٥٥-٥٧

**المبحث الثّالث :**

**" نظريّة التّعليل في ضوء المنهج التّحويليّ "**

**مدخل** ٥٨-٥٩

نظريّة التّفسير الكلّي عند المنهج التّحويليّ :
- مفهوم التّفسير الكليّ ٦٠-٦١
- مبادئ نظريّة التّفسير ٦١-٦٢
- مثالٌ على العلّة التّحويليّة :
- علّة الأصل والفرع :
- مفهوم الأصل :
١- المفهوم الوصفيّ ٦٣-٦٦
٢- المفهوم التّاريخيّ ٦٦-٦٧
- علّة قياس فرع على أصلٍ: ٦٧-٦٨
- علّة القياس بين الاستعمالات اللّغويّة: ٦٨-٦٩
- أوجه الاتّفاق بين التّعليل والتّفسير ٦٩-٧٠
- أوجه الافتراق بين التّعليل والتّفسير ٧٠-٧١

**الفصل الثّاني :**

**" النّظام النّحويّ العربيّ : دارسة تطبيقيّة في ضوء النّظر التّحويليّ "**

**المبحث الأوّل :**

**" نظام الرّبط في ضوء النّظر التّحويليّ "**

**مدخل** ٧٣-٧٤
- مفهوم الرّبط عند التّحويليين ٧٥-٧٦
- وسائل الرّبط في العربيّة :

- جملة الحال ٧٦-٨٠
- جملة المفعول معه ٨١-٨٥

**المبحث الثّاني :**

**" أسلوب الاستثناء في ضوء النّظر التّحويليّ "**

**مدخل** ٨٦-٨٧

- الأنماط التّحويليّة في الاستثناء : ٨٨-٩٢

١- البنية العميقة والبنية السّطحيّة

٢- الحذف

٣- التّعويض

- دلالة الأنماط التّحويليّة في جملة الاستثناء ٩٢-٩٥
- علاقة البنية العميقة بترتيب باب الاستثناء ٩٥-٩٧

**المبحث الثّالث :**

**" ظاهرة الخلاف النّحويّ في ضوء النظر التّحويليّ "**

**مدخل** ٩٨-٩٩

- مسائل الخلاف في ضوء قوانين التّحويل :

١- التّرتيب : ٩٩-١٠٤

- تسمية الجملة
- ترتيب جملة الشّرط
- مسألة التّنازع

٢- المعنى : ١٠٤-١١٢

- تعدّد الأوجُه الإعرابيّة
- الوصف والإخبار بالجملة الاستفهاميّة

٣- الحذف : ١١٢-١١٤

**الفصل الثّالث :**

**" النّظام النّحويّ العربيّ : في ضوء الأنظار اللّسانيّة "**

**المبحث الأول :**

**" الشكل والمضمون في الأنظار اللّسانيّة "**

**مدخل** ١١٦-١١٧

**القسم الأوّل :**

**" الشكل والمضمون في النّظر العربيّ "**

- مفهوم الشكل والمضمون في النّحو العربيّ ١١٨
- الشكل والمضمون بين التّعارض والتّرجيح ١١٩-١٢٢
- تفسير التّعارض في ضوء المنهج التّاريخي ١٢٢-١٢٣
- الدراسة السّيميائيّة للنص عند القدماء ١٢٤-١٢٨

**القسم الثّاني:**

**" الشكل والمضمون في النظر الغربي "**

- مفهوم الدال والمدلول عند دي سوسير ١٢٨-١٢٩
- مفهوم التعبير والمضمون عند هيلمسيلف Hjelmslev ١٢٩-١٣١
- المبنى والمعنى عند تشومسكي ١٣١-١٣٣

**المبحث الثّاني:**

**"طرائق اللّسانيين في تحليل المركب"**

**مدخل** ١٣٤

**القسم الأول:**

**"منهج التّحليل عند النّحاة العرب"**

**الجزء الأول:**

- التّحليل إلى الوحدات الكبرى:

١- مصطلح جملة:

- المنطلق التّركيبيّ ١٣٧-١٣٩
- المنطلق الوظيفيّ العام ١٣٩
- منطلق الاحتمالات الموقعيّة ١٤٠

٢- حد النّحو ١٤٠-١٤١

٣- حصر أصناف انتظام الكلم ١٤١-١٤٣

٤- مفهوم الإعراب :

- وجه لغويّ ١٤٣
- وجه تركيب المعرب مع عامله ١٤٤

٥- مراعاة النّحاة للوظيفة السّيميائيّة عند تحديد الوحدة الكبرى ١٤٤-١٤٧

**الجزء الثّاني :**

**" التّحليل إلى الوحدات الدنيا "**


- محدّدات الاسم ١٤٨
- الحدّ التّركيبيّ للفعل والحرف ١٤٩-١٥١
- حدّ الكلمة ومراعاة الوظيفة السّيميائيّة ١٥١-١٥٢


**القسم الثّاني :**

**" منهج التّحليل عند الاتّجاهات اللّسانيّة "**


- الاتّجاه البنيويّ ١٥٣-١٥٦
- الاتّجاه التّحويليّ
  ١- نموذج الحالات المحدّدة ١٥٦
  ٢- طريقة بنية العبارة ١٥٧
  ٣- طريقة النّحو التّوليديّ التّحويليّ ١٥٨-١٦٠
- اتّجاه مدرسة القوالب :
  ١- الموقع ١٦١
  ٢- الدّور ١٦٢
  ٣- التّماسك ١٦٢-١٦٣
  ٤- الصّنف ١٦٣-١٦٤
- اتّجاه النّحو النّظاميّ :
  ١- النّظم والاختيار ١٦٥
  ٢- التّحقق النّحويّ ١٦٥-١٦٦
  ٣- السّياق والوظيفة ١٦٦

**الخاتمة والنّتائج** ١٦٧-١٧٣

**قائمة المراجع** ١٧٤-١٨٥

**الملخّص بالإنجليزيّة** ١٨٧

# تَحوّلاتُ النِّظامِ النّحويّ بَيْنَ الوصْفِ والمِعْيَارِ

**إعداد:**

**مرلين عدنان الغُنْميين**

**المشرف:**

**الأستاذ الدّكتور إسماعيل عمايرة**

## ملخّص

**هذه الدّراسة محاولةٌ لإعادة قراءة النّظام النّحويّ العربيّ في ضوء النظر التّحويليّ، قراءة تهدف إلى إيجاد قواسم مشتركةٍ تلاقت عليها اللّغات مع اعتبار النّظر أنّ وراء هذه القواسم سماتٍ خاصة بها تمتاز اللغات وعند حدودها تفترق.**

**كما تهدف هذه القراءة إلى إثبات وجود ملامح وصفيّة تمثلتّها جهود النّحاة العرب في أثناء دراستهم للظّواهر اللّغويّة المتعدّدة، وتدرأ عن النّظام النّحويّ العربيّ صرامة المعيار.**

**واتّبعت الدّراسة في سبيل تحقيق هذه الأهداف مسلكين:**

- **مسلك نظريّ: يجري فيه تناول نظريات النّظام النّحويّ العربيّ وفق تصوّر تحويليّ يعرض للتشابه والاختلاف، ويبرز تجليّات وصفية أضفت حركةً على جمود المعيار.**
- **مسلك تطبيقيّ: يجري فيه تناول عددٍ من الأبواب النّحويّة وفق تصوّر تحويلي؛ بهدف إعطاء تفسيراتٍ وصفيّةٍ توارت خلف قالب القواعد النّحويّة.**

**واختتمت الدّراسة بعرضٍ لعددٍ من الظّواهر اللّغويّة العربيّة في ضوء أكثر من منهج لسانيّ، بغية المقاربة بين الأنظار اللّسانيّة والنّظر العربيّ في تناول مادة النّظام النّحويّ، مقاربة تغني الدّراسة اللّغويّة، وتلمّح إلى أنّ منهج النّظر في الدّراسة اللّغويّة يقتضي التّعدد لسدّ الثّغرات الّتي تعتري وحدة المنهج.**

## المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيّنا وآله الطّيبين وعلى أصحابه أجمعين وبعد،

فتمثّل هذه الدّراسةُ محاولةً لفهم تصوّر النّحاة العربِ للنّظام النّحويّ وفق منهجٍ تحـــويليّ يمكـــن من خلاله إعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ، قراءةً تلتمس الرّبط بين جهود النّحاة العرب والمنـــاهج اللّسانيّة الحديثة، وتدرأ عن النّظام النّحويّ صرامة المعيار، وتتجاوز به إلى حدود وصفيّةٍ.

وتنهض الدّراسةُ على إشكاليةٍ مفادها البحث عن الرّؤى المنهجيّةِ التي صدر عنها النّحـــاة وهـــم يفسّرون النّظام النّحويّ، وكيف يمكن قراءة التّراث النّحويّ قراءةً نظريّة تتّصل بالمنهج الّـــذي صـــدر عنه هذا التّراث دون قطيعةٍ تفصل بين منهج النّحاة العرب ومناهج النّظر اللّسانيّ الحديث.

وتسعى هذه الدّراسة لتحقيق عددٍ من الأهداف، هي:

- السّعي إلى تلمّس رؤيةٍ بنيويّةٍ تحويليّةٍ في تفسير النّحاة لماهيّة النّظـــام النّحـــويّ، فـــي جانبيه: النّظريّ والتطبيقيّ، رؤية صدروا عنها ولمّحوا بها وإنْ لم يصرّحوا بها، رؤية تنفي عن النّحو شكلانيّة محضاً، وتثبت عنايتهم بتحقيق انسجام المعنى.
- كشفٌ عن قواسم مشتركةٍ تلاقت عليها اللّغات البشريّة في عمومها، من خلال مقاربـــةٍ وصفيّةٍ للأنظار اللّسانيّة في تناول الأنظمة النّحويّة، وعقد حوارٍ بـــين تلـــك الأنظـــار اللّسانيّة وجهود النّحاة في بناء النّظام النّحويّ العربيّ.
- تفسير ظاهرة الخلاف النّحويّ وفق مسلكٍ تحويليّ يُسهم في تخريج بعـــض الخلافـــات النّحويّة وترجيح ما ذهب إليه النّحاة دون بعضٍ، ويثبت أنّ في الخلاف النّحويّ ملمحـــاً تفسيرياً ينأى عن المعيار ليدرك الوصف.
- إيجاد تفسير لسانيّ حديث يعلّل مسالك النّحاة العرب في ترتيب الأبواب النّحويّة، ويسوّغ منها ما عُدّ من قبيل ما تكلّف به النّحاة، ويطرح تعديلاً لبعض المسائل النّحويّة أُلحقـــت في بابٍ كان حقّها أنْ تلحق في غيره.
- دراسة النّظام النّحويّ ببعديه الظّاهر والباطن؛ بغية الكشف عن الوظيفة السّيميائيّة الّتي تكتنف هذا النّظام بجزئه وكلّه.
- إعادة قراءة ما بدا أنّه تعارضٌ في مادة النّظام النّحويّ وفق منهج لـــسانيّ قـــادرٍ علـــى تأصيل الظّواهر اللّغويّة، وردّها إلى قواعدها الكلّية فيدرأ عنها ظاهر التّعارض.

وتكمنُ أهميّة الدّراسة في صياغتها للنّظام النّحويّ العربيّ صياغة استقت ملامحها من مناهج النّظر اللّسانيّ الحديث، وبخاصةٍ المنهج التّحويليّ منها، فكشفت عن أبعاد لسانيّةٍ وتحويليّةٍ كانت خيطاً خفيّاً يتوارى خلف ماهيّة النّظام النّحويّ العربيّ ويربط بين أجزائه فباينت غيرها من الدّراسات الأخرى، في أنّها تناولت النّظام النّحويّ العربيّ وفق منهج لسانيّ تحويليّ بتجلّياته كلّها: النّظريّة منها والتّطبيقيّة، وقاربت كذلك بين المناهج اللّسانيّة المتعدّدة ومنهج النّحاة العرب في محاولةٍ لإيجاد أبعاد وصفيّةٍ في درس النّحاة للنّظام النّحويّ رغم صرامة المعيار.

وكان من أهمّ الدّراسات التي تناولت جوانب من موضوع هذه الدّراسة دراسة الدّكتور خليل عمايرة في كتابه: في التّحليل اللّغويّ منهج وصفيّ تحليليّ وتطبيقه على التّوكيد اللّغويّ، والنّفي اللّغويّ، وأسلوب الاستفهام. حاول فيه تقديم تحليلٍ لعددٍ من أساليب العربيّة، جمع فيه بين المبنى والمعنى، فلا تختلّ الحركات الإعرابيّة، ولا تضيع قيمتها الدّلاليّة، ولا تذهب الكلمات خدماً للقاعدة منصرفة عن المعنى.

وعرض في كتابه للتّوكيد، والنّفي، والاستفهام، وفق منهج وصفيّ تحليليّ، وتناول الجملة الاسميّة وجوانب التّحويل فيها وكذا الفعليّة.

وقد حقق المؤلف إدراكاً عميقاً لأبعاد المنهج الوصفيّ، مستوعباً القديم والحديث، واضعاً القارئ أمام تصوّراتٍ عميقةٍ، لدراسة اللّغة تستند في جذورها إلى تراثٍ راسخ وتستقصي الجديد من مصادره الأساسيّة.

إلاّ أنّ الكتاب لم يكن معنيّاً بالجانب التّحويليّ في النّظام النّحويّ بقدر ما كان معنياً بتطبيق المنهج الوصفيّ على تراكيب العربيّة، كما أنّه اقتصر في دراسته على جانب التّطبيق دون أنْ يعرض للنّظريّات النّحويّة.

ومن هذه الدّراسات أيضاً، دراسة عبده الرّاجحي في كتابه: النّحو العربيّ والدّرس الحديث، تناول فيه الأصول النّظريّة التي أقام تشومسكي أسسه عليها، وطرق التّحليل النّحويّ عنده، ومثّل عليها بأنماط من الجمل في الإنجليزيّة، ثمّ بيّن بعضاً من الجوانب التّحويليّة في النّحو العربيّ نافياً أنْ يكون قد أراد بذلك أنْ ينسب إلى النّحو العربيّ سبقه إلى هذا المنهج، ولكنّه أراد أن يؤكّد أنّ ما سُمّي "بالنحو التّقليديّ" كان أكثر اقتراباً من الطّبيعة الإنسانيّة في دراسته للّغة، وأنّ ما نحتاجه الآن قد يكون – في الأغلب – إعادة أصوله على أسس أكثر علميّة.

إلاّ أنّ اللافت للنّظر، أنّ الكتاب اقتصر في عرضه على الجانب النّظريّ، وإنْ مثّل بالأمثلة أتى على أنماط ليست من العربيّة، إذ لم يكن للتّراكيب العربيّة حظٌّ من هذا التّحليل والتّمثيل.

وهدف مازن الوعر في كتابه: دراساتٌ لسانيّةٌ تطبيقيّةٌ، إلى تطبيق النّظريّة اللّسانيّة الحديثة بمبادئها وتعقيداتها على الواقع الفيزيائيّ العربيّ، وشملت دراسته الجانب اللّغويّ والأدبيّ.

وفيما يختصّ بالجانب اللّغويّ، عرض للعلاقة القائمة بين التّراث اللّغويّ العربيّ واللّسانيّات الحديثة، وحاول تبيُّن طبيعة هذه العلاقة وإمكانية استثمار التّراث اللّغويّ العربيّ في اللّسانيّات الحديثة.

إلاّ أنّ كتابة هذا لم يعنَ بالتّحليل بقدر عنايته بالذّكر العابر، كما أنّ معالجته للقضايا التي أتى على ذكرها لم تحاول تقصّي الظّاهرة في مؤلّفات النّحاة العرب، فبدا الجانب التّطبيقي في كتابه مُغيِّباً للجانب النّظريّ.

وناقش إبراهيم أنيس، في أسرار اللّغة، مبحث أقسام الكلم، ورأى فيه تأثّراً بمنطق أرسطو غير مطابقٍ لمعطيات العربيّة، ووضّح أنّ النّظرة الحديثة في الدّراسات اللّغويّة تتّجه إلى الفصل بين الدّراسة اللّغويّة والدّراسة المنطقيّة خلافاً لما كان سائداً في الدّراسات اللّغويّة القديمة سواء أكانت عربيّة أم غربيّة.

وعرض لأقسام الكلم في العربيّة في نطاق بحث الجملة العربيّة: أجزاؤها ونظامها، تحت عنوان "أجزاء الكلام" واستعرض تعريف القدماء لأقسام الكلم الثلاثة، وبدا له فيها التّضارب بين الدّراسة المنطقية والدّراسة اللّغويّة واضحاً؛ لأنّ التّعاريف التي اعتمدها النّحاة العرب للأقسام الثّلاثة ليست جامعة مانعة، وبناءً على ذلك اقترح أسساً جديدةً لإقامة أقسام الكلم من شأنها أنْ تتلافى النقائص التي شابت أعمال القدامى، وهذه الأسس هي:

- المعنى.
- والصّيغة.

وبناءً على هذه الأسس جاء بتقسيمٍ رباعيّ لأقسام الكلم اعتبره أدقّ من تقسيم القدماء، وهذه الأقسام الأربعة هي:

الاسم، والضّمير، والفعل، والأداة.

وكان لعمله تأثيرٌ واضحٌ في أعمال اللّغويين الذين تناولوا بعده أقسام الكلم بالبحث، واقترحوا إعادة تبويبٍ له سواء انتسبوا بصفةٍ واعيةٍ إلى علم اللّسانيّات أم لم يشيروا إلى ذلك صراحة.

ومن بين هؤلاء اللّغويين: مهدي المخزوميّ في كتابه: في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، الّذي اقترح تقسيماً رباعيّاً قريباً ممّا اقترحه إبراهيم أنيس وإن خالفه من بعض الوجوه.

ورأى المخزومي أنّ القدماء لم يدرسوا أقسام الكلم إلا بمقتضى ما لها من علاقةٍ بنظريّة العامل، وهذا ما جعلهم لا يعدلون بين الأقسام الثلاثة، ولا يولونها القدر نفسه من العناية، فقد انصبّ اهتمامهم على دراسة باب الاسم؛ لأنّ الأسماء تظهر فيها آثار العامل واضحة، ولم يوفوا الفعل والحرف حقّهما من الدّراسة.

وقسّم المخزومي أقسام الكلم إلى أربعة، هي:

الاسم ، والفعل، والأداة، والكنايات، وهو ما قصد به إبراهيم أنيس الضّمير.

ومن هؤلاء اللّغويين أيضاً تمّام حسّان في كتابه: مناهج البحث في اللّغة، والّذي اعتمد التّقسيم الرّباعي الوارد في كتاب "من أسرار اللّغة".

وبالرّغم من ذا التّشابه بين كتابي الأسرار والمناهج إلاّ أنّ بينهما فارقاً هاماً، إذ بنى تمام حسّان تقسيمه على أسس نظريّة لا نجدها عند سابقه، ويندرج تقسيمه للكلم ضمن مشروع تناول فيه مختلف ظواهر اللّغة، ومستويات البحث فيها حسب منهج سمّاه: المنهج الوصفيّ واعتبر دراسته تطبيقاً له.

ولئن كان الباحث ضنيناً بمصادره، فإنّ بعض اختياراته وتقدّماته بالإضافة إلى ما أسلفه في كتبه السّابقة ترجّح اعتماده "النّظريّة السياقية للمعنى"، وبدا له أنّ أفضل طريقةٍ لإقامة تقسمٍ ناجح لأقسام الكلم تتمثّل في اعتماد اعتباري المبنى والمعنى مجتمعين بحيث لا ينفكّ الأخذ بمقياسٍ من المبنى عن الأخذ بمقياسٍ من المعنى.

ومن هذه الجهة ارتأى أنّ التّقسيم الّذي جاء به نحاتنا بحاجةٍ إلى إعادة النّظر، ومحاولة التّعديل بإنشاء تقسيمٍ جديدٍ مبنيّ على استخدام أكثر دقةٍ لاعتباري المعنى والمنبى.

وتناول عبد الرَّحمن أيّوب في كتابه: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، موضوع أقسام الكلم كذلك، غير أنّه لم يقترح تقسيماً جديداً ولم يستقصِ البحث على نحو ما صنع تمام حسّان، وكان ملخّص رأيه في تعريف القدامى للأقسام الثّلاثة يعكس نظريّة أفلاطون في الموجودات، ولهذا السبب طعن في صحة تعريفاتهم لأنّها قائمةٌ على أساس الدّلالة المجرّدة، ولا تتّصف بالكمال؛ إذْ لا تكفي لحصر جميع الأفراد الّتي يجب أنْ تدخل في نطاقها، ودعا إلى الاقتصار في تبويب الكلم على ما سمّاه النّحاة علاماتٍ؛ لأنّها هي وحدها الكفيلة بإقامة حدود جامعةٍ مانعةٍ.

وخلاصة الرّأي في تلك الدّراسات السّابقة، أنّ أهم الآراء اتّجهت إلى الزعم بأنّ التّقسيم الثّلاثي لا يلائم شكل المضمون للسّان العربيّ، بدليل أنّ الحدود التي اعتمدها القدماء لإقامة أقسام الكلم تبدو غير جامعةٍ مانعةٍ، ولأنّ المحدثين رأوا أن هناك أصنافاً أخرى للكلم تبدو أفضل من تلك التي قدّمها القدماء.

غير أنّ تلك التّعاريف التي وردت في كتب المحدثين لأقسام الكلم بناء على ما ورد عند القدماء، لا نجد فيها إحالة على مصادر محدّدةٍ، ويغلب عليهم أنْ يوردوها بمعناها دون التّقيد بدقائق لفظها، وإن كانت هناك إحالةٌ إلى مصدرٍ معلومٍ، وجدناها مصادر تعليميّة كإحالة تمام حسّان إلى ألفيّة ابن مالك.

كما أنّ الحدود التي اعتمدها المحدثون لأقسام الكلم حدود متأخّرةٌ وطارئةٌ على التّفكير النّحويّ، بدليل أنّنا لا نجدها عند النّحاة الأوّلين، بل لم ترسخ قدم هذه التّعاريف التي يميل إلى مضمونها المحدثون في المصنّفات النّحويّة إلا بداية من القرن السّادس مع الزّمخشريّ (ت٥٣٨م).

وهذا ما حاولت هذه الدّراسة استدراكه في تناولها لموضوع أقسام الكلم، إذ عمدت إلى الرّجوع إلى المصنّفات النّحويّة الأولى، وإعادة قراءة أقوال النّحاة دون الإشارة إلى زيادة تطرأ على تلك الأقسام أو نقصانٍ يعتريها، وبيان أنّ هذه الاعتبارات التي زعم المحدثون غيابها عن أذهان القدماء، اتّخذت في تقسيمهم للكلم مستوى هرميّاً، جعلوا الجملة فيه أرقاها تأتلف فيها الكلم بعضها مع بعض على المستوى السّياقيّ، وهو ما يُسمّى وظيفة نحويّة، وهذا التّصوّر الهرميّ للجملة يقدّم تفسيراً مقبولاً لائتلاف بعض الوحدات في الانتماء إلى قسم الاسم رغم اختلافها وعدم تجانسها مع نفس الكلم، وحاولت الدّراسة كذلك مقاربة هذا التّصوّر الهرميّ مع معطيات النّظر اللّسانيّ الحديث.

وتناول عبد القادر المهيري، في كتابه: نظرات في التّراث اللّغويّ، الحديث عن عددٍ من المناهج اللّسانيّة الحديثة في إطار ما سُمّي باللّسانيّات الوظيفيّة، وعرض لعددٍ من أوجه الشّبه بين هذه المناهج يمكن تلخيصها في وجوب دراسة اللّغة باعتبارها نظاماً تأتلف به الألسنة بطريقةٍ معيّنة لتتمكّن من التّواصل، وهذا ما يجعل اللّغة نظاماً لا يمكن أنْ يُفصل عنصرٌ من عناصره عن الآخر، ولا يمكن أنْ يُنظر إليه معزولاً عن سياقهَ.

وكان في تناوله لكلّ منهج لسانيّ يعمد إلى ذكر الجانب التّاريخيّ لنشوئه والغاية التي من أجلها يهدف كلّ منهج إلى دراسة اللّغة، فبدا كتابه وكأنّه نبذةٌ موجزةٌ عن منهج ورسمٌ عامٌ

لملامحه، من غير دراسة النّظريات الّتي قام عليها كلّ منهج، ودون محاولةٍ للتّطبيق وفق آراء كلّ منهج، كما أنّه لم يأتِ على ذكر جهود النّحاة العرب في سياق عرضه لتلك المناهج، وهذا ما حاولت هذه الدّراسة تناوله.

وعرض عطا موسى، في كتابه: مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، للحديث عن المنهج الوصفيّ بمعناه الواسع، وحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل كان ظهور المنهج الوصفيّ في العالم العربيّ نتاجاً لتراجع في استخدام المنهج التّاريخيّ المقارن كما حدث في أوروبا؟
- كيف كانت نشأته وتطوّره؟
- ما الاتّجاهات الّتي تشعّبت عنه؟
- ما أبرز تطبيقاته على النّحو العربيّ؟

وفي محاولة للإجابة عن تلك الأسئلة، أشار في إلمامةٍ موجزةٍ إلى الأصول الّتي يمتدّ إليها المنهج الوصفيّ، والتّطورات الّتي شهدها على أيدي اللّغويين الغرب، ورأى أنّ الأخذ بهذا المنهج في العالم العربيّ لم يكن نتيجة لإحساس الدّارسين بتراجع الدّراسات التّاريخيّة المقارنة أو غيرها، ولكنّه جاء نتيجة الرّغبة في تطبيق هذا الجديد الّذي تسلّح به الدّارسون في الغرب، واستشعار النّحاة العرب المحدثين أنّ درس العربيّة من منظورٍ عربي وحسب ليس كافياً في هذه المرحلة من استئناف النّظر، وأنّه لا بدّ للنّحاة المحدثين من أنْ يحلّقوا في أجواء الدّرس الحديث سعياً إلى اكتناه مناهجه، والتّبصّر فيما بلغه من آفاقٍ روحيّةٍ.

وعرض الباحث لأهمّ مبادئ المنهج الوصفيّ في الدّراسة اللّغويّة كمبدأ التّوزيع، والتّحليل إلى المكوّنات المباشرة، وعندما أتى على ذكر التّطبيق عرض لدراسات العرب المحدثين في ظلّ المنهج الوصفيّ كدراسة: عبده الرّاجحي في كتابه: النّحو العربيّ والدّرس الحديث، ودراسة: عبد الرّحمن أيّوب في كتابه: أصوات اللّغة، وتمّام حسان في كتابه: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، أي أنّ الباحث لم يحاول تلمّس المنهج الوصفيّ في جهود النّحاة القدامى، ولم يعمد إلى مقاربة المنهج الوصفيّ بمناهج لسانيّةٍ أخرى لمعرفة المشترك فيما بينها، والتّعرّف على موقع التّجربة التّراثية النّحويّة فيها، حتّى محاولة التّطبيق الّتي أشار إليها في كتابه لم تكن على الظّواهر اللّغويّة وفق ما تناولها النّحاة العرب، بل كانت وفق محاولة النّحاة المحدثين في إعادة وصف الظّاهرة اللّغويّة بمعزلٍ عن زمانها وسياقها الفكريّ الّذي وُلِدَت فيه.

وركّز ممدوح عبد الرحمن، في كتابه: من أصول التّحويل في نحو العربيّة، على دراسة الفكر النّحويّ العربيّ بما هو موجود فيه، وليس ما يجب أنْ يكون عليه، ودرس خصائصه النّحويّة الكائنة فيه، لا ما تأثّر به أو ما يمكن أنْ يكون قد تأثّر به.

وحاول في كتابه تلمّس أبعاد تحويليّةٍ في التّجربة التّراثيّة النّحويّة، والصّرفيّة، فأتى على ذكر جهود النّحاة العرب في تناول الظّاهرة اللّغويّة ودراسة بنيتيها: العميقة، والسّطحيّة، وإن عبّروا عنهما باصطلاحاتٍ مختلفةٍ، وتعاملوا مع عددٍ من القوانين التّحويليّة التي تحكم تحوّل البنية العميقة إلى البنية السّطحية، كالتّقدير، والتّأويل، والحذف، والتّقديم، والتّأخير، وإن كان تعاملاً عفويّاً قائماً على دقة النّظر، كما حاول التّقريب بين فكرة التّوزيع عند التّحويليّين وفكرة النّظام عند النّحاة العرب، ورأى مثال ذلك في باب الإضافة، وعرّج كذلك على فكرة العامل وأفاض القول فيما عند النّحاة العرب ومشيراً إشارةً مختصرةً إلى مفهومها ومراحل تطوّرها عند أصحاب المنهج التّحويليّ.

إلاّ أنّ منهج الكتاب لم يكن معنيّاً بالتّحليل وتقصّي الظّواهر التي يعالجها بقدر ما كان الأمر فيه جارياً على (تذكّر العابر). فالكتاب وإن عرض مثلاً لفكرة الأصل والفرع أفاض القول فيها عند النّحاة العرب فإن أراد بيان الجانب التّحويليّ فيها اكتفى بالإشارةِ الموجزة، وكذا جانب التّطبيق لديه، فليس في الكتاب تطبيقٌ إلاّ على باب الإضافة، وإن أتى على ذكر قوانين التّحويل اكتفى بالإشارة إلى التّقدير والتّأويل دون أنْ يضرب مثالاً لذلك من غير العربيّة، كما لم يحاول أنْ يعقد محاورةً بين منهج الفكر النّحويّ العربيّ والمناهج اللّسانيّة المتعدّدة، ودراسة عددٍ من الظّواهر اللّغويّة في أكثر من منهج لسانيّ دراسة تدعم الرّأي القائل أنْ لا سبيل لطرد منهج معينٍ في دراسة الظّاهرة اللّغويّة واطّراح غيره.

وتناول عمر يوسف عكاشة في كتابه: النّحو الغائب، دراسة تطبيقية لعددٍ من الأبواب النّحويّة وفق منهج التّحويل، وهذه الأبواب هي: الاستفهام، والمبنيّ للمجهول، والإضافة، والمركّب اللّغويّ، غير أنّ تطبيقه هذا لم يكن على نصوص أخذت من التّراث النّحويّ، بل كانت أمثلة من العربيّة في غالبها مصنوعة، كما أنّه لم يعرض للبعد النّظريّ التّحويليّ، ويحاول تلمّس ملامحه في نظريّات النّحو العربيّ؛ وعلّة ذلك أنّ الدّراسة كانت معنيّة بالجانب التّطبيقيّ واقتصرت في تطبيقها على الأبواب التي ذكرت.

ولم يكن هدف الكتاب تقديم ملامح وصفيّةٍ للتّجربة التّراثيّة النّحويّة، إذ لو رام ذلك لوجد في دراسة الظّواهر اللّغويّة في مناهج لسانيّةٍ متعدّدةٍ مادةً خصبة تثبت ذلك.

وتناول مطاوع محمّد العمودي، في كتابه: النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، المنهج التّوليديّ التّحويليّ بالدّراسة والتّحليل، في محاولة التّعرّف على نظريّةٍ علميّةٍ أثرت في الفكر اللّغويّ الإنسانيّ منذ أكثر من نصف قرنٍ، وتناول في بحثه عدداً من القضايا، من أهمّها:

- الدّراسات اللّغويّة التي سبقت النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة.
- النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بكلّ ما تشتمل عليه من أصول وملامح وأهدافٍ وطرق تحليلٍ للتّراكيب اللّغويّة.
- محاولة تطبيقيّة على الجملة العربيّة في ضوء المنهج التّحويليّ.

وهدف من بحثه هذا إثبات أنّ في العربيّة من المرونة والثّراء ما يجعلها قادرةً على استيعاب المنهج التّحويليّ الحديث.

فالكتاب عرض للجانب النّظريّ من المنهج التّحويليّ فدرس نشأته وأصوله وأهدافه التي قام عليها، ولم يُجْرِ الأمر ذاته على النّظريات النّحويّة العربيّة في محاولةٍ للمقاربة بين التّجربة التّراثية والتّجربة الحديثة، وعندما أراد التّطبيق اكتفى بطرائق المنهج التّحويليّ في تحليل التّراكيب اللّغويّة، ولم يدرس طرائق النّحاة العرب في دراسة التّركيب، كما لم يحاور بين المناهج اللّسانيّة الأخرى في طريقة تحليلها لبنية التّركيب، فجاءت دراسته صورةً مقتضبة تهدف إلى التّعريف بالمنهج التّحويليّ.

وعرض مرتضى جواد باقر في كتابه: مقدّمة في نظريّة القواعد التّوليديّة، مراحل تطوّر النّظريّة التّحويليّة، وحاول التّطبيق على كلّ مرحلةٍ، فذكر فكرة التّحليل إلى المكوّنات المباشرة وفق طريقة التّخطيط الشّجريّ التي كانت شائعة عند أصحاب هذه المدرسة، ثمّ ذكر النّموذج القياسيّ الذي راعته هذه المدرسة والمتمثّل بفكرة توليد عددٍ غير متناهٍ من الجمل ما دامت قوانين التّحويل تضمن صحّة صياغتها.

كما عرض لعددٍ من النّظريّات التي تناولها المنهج التّحويليّ كنظريّة الرّبط العامليّ، ونظريّة الحالة الإعرابيّة، ونظريّة المراقبة.

إلاّ أنّ الباحث لم يعنه ذكر ما لدى المناهج اللّسانيّة الأخرى ما يقارب به بين المنهج النّحويّ العربيّ والتّحويليّ، وتلك المناهج، كما أنّ جانب التّطبيق لديه لم يتناول ظواهر لغويّة بعينها بل اكتفى بذكر أمثلةٍ تعالج تركيب الجملة، حتّى في المستوى النّظريّ الذي تناوله الكتاب بالدّراسة لم يُعنَ ببيان المشترك بين نظريّات المنهج التّحويليّ ونظريّات الفكر التّراثي النّحويّ.

ومن هذه الدّراسات أيضاً كتاب المنوال النّحويّ العربيّ للدكتور عز الدّين مجدوب، الّذي هدف إلى إعادة قراءة التّراث النّحويّ ومحاورته بالاعتماد على إطارٍ نظريّ واضحٍ ومتناسقٍ، ينطلق من قراءات التّراث السّابقة له من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسّان، فيعتمدها ويبني عليها، ويتفادى أخطاءها ونقائصها.

ورأى أنّ العيب الأساسيّ لمقاربات المحدثين للتّراث النّحويّ يتمثّل بالتّجريبية ويعني بها قلّة التّنظير للممارسة العلميّة وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلّماته، وكانت خطّة الباحث في عمله تتكرّر في كلّ أقسامه – غالباً – ملخّصها أنّ الباحث ينطلق دائماً من عرض آراء المحدثين، يلخّصها ويترجمها وفق إطاره النّظريّ، ثمّ يبطلها بالرّجوع إلى التّراث النّحويّ، وربّما أطال في ذلك العرض بعض الإطالة.

والحقّ أنّ قراءة الباحث للتّراث بدت بصفةٍ عامّةٍ متمعّنة ودقيقة تنمّ عن جهدٍ، وحسن إدراكٍ، وعمقٍ في التّحليل، أمّا قراءته للمحدثين فهي نقديّةٌ، وموضوعيّةٌ حاول فيها إنصاف التّراث اللّغويّ والدّفاع عنه متوسّلاً في ذلك كلّه بما كان يطرحه أصحاب المدرسة السّيمائيّة.

وكان من أهمّ الموضوعات الّتي تناولها الباحث موضوعا أقسام الكلم، ودراسة الجملة، وناقش فيهما مآخذ المحدثين على القدماء في التّقسيم الثّلاثي، واعتبارات دراسة التّركيب، محاولاً دفع هذه المآخذ بإعادة قراءة نصوص القدماء في ضوء لسانيّات هيلمسليف (Hjelmslev) وهو ما كان قد أثيرت دراسته في بعض جوانب هذه الدّراسة، إلاّ أنّ هذه الدّراسة أعادت قراءة تلك النّصوص في ضوء مناهج لسانيّةٍ متعدّدةٍ، كشفت فيه عن بعض ما اتّفقت فيه وما افترقت مستعينة بأمثلةٍ من لغاتٍ متعددةٍ، كما أنّ هذه الدّراسة لم تغفل الجانب التّطبيقيّ في التّحليل، والتّناول وهو ما جاء كتاب المنوال على ذكره عرضاً، وليس في هذا ما ينتقص من أمر الكتاب، فالكاتب حدّد هدفه منذ البداية، والّذي أريد به إعادة تقييمٍ للكفاية الوصفيّة للمنوال النّحويّ العربيّ، وهو ينبني على تصوّرٍ للنظريّة العلميّة واللّغويّة مقتبسٍ من لسانيّات هيلمسليف (Hjelmslev).

ولمّا كانت هذه الدّراسة مباينة لتلك الدّراسات في فهم طبيعة النّظام النّحويّ العربيّ في ظلّ مناهج النّظر اللّسانيّ الحديث، اتّخذت الوصف والتّحليل منهجاً للدّراسة، فهي تصف النّظام النّحويّ وتعيد قراءته في ضوء معطيات الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، وتحاول تفسيره في سياق العرض والتّصنيف، ومسلك المقاربة والتّحليل.

وبغية تحقيق تلك المهمّة، جاءت الدّراسة في تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة.

**التّمهيد:**

تناولت فيه اتّجاهات اللّسانيّين العرب في قراءة التّراث النّحويّ، وخلافهم حول طبيعة المادة التي يُراد درسها.

**الفصل الأوّل:**

"النّظام النّحويّ العربيّ: دراسة نظريّة في ضوء النّظر التّحويليّ.

وهو فصلٌ يُعنى بالجانب النّظريّ من هذه الدّراسة، فيحاول أنْ يلتمس أبعاداً تحويليّة للنظريّة النّحويّة الكلّيّة وما تفرّع عنها من نظريّاتٍ جزئيةٍ، وعرض لثلاث نظريّاتٍ في ثلاثة مباحث هي:

- **نظريّة العامل.**
- **نظريّة المعنى.**
- **نظريّة التّعليل.**

**الفصل الثّاني:**

"النّظام النّحويّ العربيّ: دراسة تطبيقيّة في ضوء النّظر التّحويليّ".

يتناول هذا الفصل دراسة عددٍ من الظّواهر النّحويّة بهدي من تصوّرٍ لسانيّ تحويليّ، كما أنّه يقدّم تفسيراً لسانيّاً تتّكئ عليه عددٌ من هذه الظّواهر: كظاهرة الخلاف النّحويّ ومسالك التّبويب النّحويّ.

وجاء هذا الفصل في مباحث ثلاثةٍ هي:

- **نظام الرّبط في العربيّة.**
- **أسلوب الاستثناء في ضوء النّظر التّحويليّ.**
- **ظاهرة الخلاف النّحويّ.**

**الفصل الثّالث:**

"النّظام النّحويّ العربيّ: في ضوء الأنظار اللّسانيّة".

يتناول هذا الفصل دراسة عددٍ من قضايا النّظام النّحويّ العربيّ في ضوء مناهج لـــسانيّةٍ متعدّدةٍ بدت متقاربة في طريقة تناول تلك القضايا وتحليلها، بهدف الكشف عن قواسم مـــشتركةٍ تجمع بين اللّغات عامّة، دون إغفالٍ لسماتٍ معيّنة تمتاز بها اللّغات وعند حدودها تفترق، وجاء هذا الفصل في مبحثين، هما:

- **الشّكل والمضمون في الأنظار اللّسانيّة.**
- **طرائق اللّسانيّين في تحليل التّراكيب اللّغويّة.**

أمّا الخاتمة فاشتملت على أهمّ النّتائج التي أفضت إليها هذه الدّراسة.

وإنْ كانت هذه الدّراسة في مجال العلم نافعة، فأسأل الله تعالى أنْ يدّخر لي مثوبـــة هـــذا النّفع في الآخرة، فلست أنتظر من عرض الدّنيا شيئاً.

**والحمدُ لله بدءاً وختاماً،،،**

# التّمهيد

# اتّجاهاتُ اللّسانيّين العربِ المحدثين في قراءةِ التّراثِ النّحويّ

**مدخل:**

كان من الآثار الواضحة لتطوّر الدّرس اللّسانيّ في الغرب واقتباس مناهجه، أنْ أعيدت قراءة التّراث اللّغويّ، في محاولة البحث عن وجودٍ لسانيّ في التّنظير العربيّ، أو في محاولةٍ تطويعه لخدمة أهداف الحداثة، وكان إطار موقف اللّسانيّين العرب من التّراث النّحويّ كلمات ثلاث هي: التّيسير، والإصلاح، والتّحديث، وهذا الموقف طرح أسئلة ثلاثة:

الأوّل: هل نقبل النّحو العربيّ كما وصل إلينا، ونعدّه مبرّأً من كلّ عيبٍ، وإنْ رماه أحدٌ بشيءٍ من السّوء دافعنا عنه؟

الثّاني: هل نقبل النّحو العربيّ بمجمله، ونحدّد مواطن الخلل فيه؛ لنصلحها، ونجعل كتب النّحو في مستوياتٍ متفاوتةٍ كلّ مستوى يُقدّم لما يناسبه من طلاّب النّحو، فلا نساوي بين كتاب ميسّر كجمل الزّجاجيّ، وموسوعةٍ كثيرة التّشعب كحاشية الصّبان؟

الثالث: هل نُعيد وَصف العربيّة وفق مناهج النّظر اللّغويّ الحديث، فما وافق من أنظار القدامى أنظار المحدثين قبلناه وما خالفه جعلناه من تاريخ النّحو؟

وظلّت الإجابات عن تلك الأسئلة محدّدةً لمواضيع الدّراسات العربيّة الحديثة التي أعادت قراءة التّراث النّحويّ العربيّ، وأصبح لزاماً على كل من رام البحث في حقائق العربيّة واستعمالاتها اللّجوء إلى ذلك التّراث النّحويّ، إمّا على سبيل انتفاء معطيات الدّراسة أو انتقاد التّجربة التّراثية.

وكان يمكن دفع هذا الانتقاد لو أنّ كلّ معالجةٍ حديثةٍ تناولت النّحو العربيّ داخل نظام الفكر الّذي وُلِدَ فيه، لتكشف الكيفيّة الّتي تشكّلت بها المعرفة النّحويّة.

فلماذا نضع جهود نحاتنا موضع الاتّهام؟، ألهذا الموقف علاقةٌ بتردّد الذّات العربيّة بين خضوع غير مسوّغ لثقافة الغرب وبين أسلوب الصّمت الخائف الّذي بات ملاذاً لكلّ كلمةٍ يمكن أنْ تتفوّه أو حتّى تلمّح بماضٍ كان للعرب فيه موضع الصّدارة، وشاهد ذلك سياق الحال؟

ألَمْ يكن من الأولى بهم أنْ يتّخذوا من المعياريّة الّتي أُخِذَ بها منهج نحاتنا سبيلاً للحُكْم على جهود النّحاة العرب؛ فيعلموا أنّ اللّغات البشريّة – عامّة – وإنْ كانت بينها قواسم مشتركة إلا أنّ فيها من الخصائص الخاصة بكلّ لغةٍ ما يكفي للقول بأنّ ثمة خلف هذه القواسم المشتركة سماتٍ تمتاز بينها اللّغات وعندها تفترق.

وقد طرحت الدّراسات اللّسانيّة العربيّة عدداً من القضايا تمثّلت في:

- المادة المدروسة: فما طبيعتها، وما زمانها؟
- منهج الدّراسة: فبأيّ منهج علميّ يمكن دراسة التّراث النّحويّ، وكيف يمكن قراءة التّراث على المستويين: التّصنيفي، والمنهجيّ؟

وفي الصفحات اللاّحقة محاولة لعرض هذه القضايا ومناقشتها.

## أوّلاً: إشكالية المادة المدروسة:

أوّل الإشكالات التي طُرِحَتْ أمام الدّراسات اللّسانيّة العربيّة كانت إشكال المادة المدروسة، فعَنْ أيّ عربيّة نتحدّث؟، وهل العربيّة واحدةٌ أم متعدّدةٌ؟

ولم تخرج الإجابة عن هذه الأسئلة عن شكلين دراسيين:

- الأوّل: الحفاظ على المعطيات اللّغويّة التي جمعها وصنّفها النّحاة العرب، وتركيز النّقاش حول منهج تناولهم للّغة الموصوفة.
- الثّاني: الادّعاء بوجود عربيّتين: عربيّةٌ قديمةٌ كلاسيكيّةٌ فصحى، وهي التي تداولها روّاد عصر التّدوين وبعده، وعربيّةٌ حديثةٌ متداولةٌ في نصوص شفويّةٍ أو مكتوبةٍ معاصرةٍ.

وما فتئت الدّراسات اللّسانيّة مُنْذُ ظهورها في العالم العربيّ تركّز البحث على مقاربة النّحاة للمعطيات اللّغويّة القديمة، أيْ التّركيز على منهج الدّراسة لا المادة المدروسة، "وينبغي التّنبّه إلى أنّ هناك فرقاً بين البحث في اللّغة واللّغة نفسها، فاللّغة المدروسة لا يغيّرها اختلاف النّظر إليها بمنهج دون آخر"[1].

وكان هدف هذا النوع من الدّراسة إثبات شرعيّة المنهج اللّسانيّ الحديث بدل المنهج القديم، الّذي قيل فيه إنّه ينأى عن العلميّة لأسباب منها:

- حصر المادة المدروسة في مستوى لغويّ واحدٍ هو اللّغة الأدبيّة ممثّلة في النّصوص القرآنيّة والأمثال والخطب، في حين أنّ لغة التّداول اليوميّ التي يستعملها النّاس في شؤونهم أُهْمِلتْ.

---

(1) محمّد عيد، **أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديث**، ط٤، عالم الكتب، بيروت، (١٩٨٩م)، ص ٥٤.

وهذا سبب يمكن دفعه لو علمنا أنّ النّحاة العرب لم يهملوا هـذا الـصّنف اللّغـويّ فـي دراستهم، وشاهد ذلك دراستهم للمخاطبات اليوميّة، والقراءات القرآنيّة الّتي كانت مجالاً واسـعاً لعرض الآراء ومناقشتها، بل إنّ ظاهرة الخلاف النّحويّ دليلٌ آخر على اعتبـار النّظـر فـي مستوياتٍ مختلفةٍ من الأصناف اللّغويّة.

وعجيب أمر الدّارسين المحدثين، فلمّا وجدوا أنّ الدّرس النّحويّ العربـيّ يراعـي تلـك المستويات المتعدّدة من الأصناف اللّغويّة، انتقدوا التّجربة النّحويّة بالخلط بين المستويين الأدبيّ واللّهجيّ في التّناول[١]. وليس بعد هذا عليهم من ردّ، ففي الحالين انتقدوا، ويبدو أنّ الأمر بات عندهم خارجاً عن العلميّة.

- عدم رسم حدود زمانيّةٍ ومكانيةٍ للفصاحة العربيّة الّتي هي الشّرط الأساسيّ في المـتن المجموع، إذ امتدّ الحدّ الزّمانيّ في الفترة الّتي تمتدّ ما بين ١٥٠ قبل الهجرة إلى ١٥٠ بعد الهجرة، وقد أعْتُبِرَ هذا التّحديد من قبل الدّارسين العرب الوصفيّين إنكـاراً لـدور العامل الزّمنيّ في التّطوّر اللّغويّ، وخرقاً لمبدأ أساسيّ هو اعتبار اللّغة ظاهرة اجتماعيّة تخضع لما يخضع له المجتمع من تغيّرٍ وتطوّرٍ، وكان من الأولى فتح باب الدّراسة للّغة في فتراتها المتعاقبة.

أمّا الحد المكانيّ فقد رُسم بموجب المجال الجغرافيّ للقبائل الّتي تؤخذ عنها والّتي كانـت في وسط شبه الجزيرة العربيّة لابتعادها عن الأمم الأجنبيّة، فحافظت على نقاء اللّغة[٢]، وقـرّر العديد من الدّارسين بأنّ هذا التّحديد المكانيّ جعل العربيّة المدروسة ليست كلّ العربيّة، وإنّمـا جزءاً منها، كما أنّهم أخطأوا لما ربطوا الفصاحة بالبداوة، لأنّ اللّغة بنت الحاجة والاسـتعمال، وبهذا الاعتبار فالنّحو العربيّ نحوٌ ناقصٌ لأنّه يقدّم مادةً ناقصة[٣].

ورغم هذه الشّوائب الّتي ظنّ الباحثون العرب وجودها في المنهج النّحويّ القـديم، ومـن نعتهم لجهود النّحاة باللاّتطوريّة واللاّزمانيّة، فقد اكتفوا بالإشارة الـسّطحيّة لمفـاهيم التّطـوّر اللّغويّ، ولم يستطيعوا طرح جوهر مشكل مادة الدّراسة، "حتّى الوصفيّون الّذين انتقدوا النّحـاة القدامى أشدّ ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنّحو بإدخال أدواتٍ ومفاهيم منطقيّة فيـه،

---

(1) أحمد مختار عمر، **البحث اللّغويّ عند العرب**، ط (٤)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٢.

(2) انظر: السيوطي (ت٩١١هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت: أحمد محمّد قاسم، مطبعة السّعادة، القاهرة (١٩٧٦م)، ص ٤٤.

(3) أحمد مختار عمر، **البحث اللّغويّ عند العرب**، ص ٥٢.

وانتصارهم للقياس، واصطناع أمثلةٍ وتراكيب كثيرةٍ لم تكن موجودةً في اللّغة ولم تُسمع عن العرب وإنّما أرادوها لتزكية أصولهم، حتّى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغةٍ أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقاً من نصوص شفويّةٍ أو مكتوبةٍ"[١].

واحتفاظ الباحثين العرب بمادة القدماء وضعهم أمام إشكالٍ منهجيّ، ممّا أدّى بهم إلى الوقوع فيما سُمّي بالتّردّد المنهجيّ، وخير ما يمثّل هذا التّردد المحاولات الإصلاحية للنّحو العربيّ كما في محاولة شوقي ضيف في النّحو الجديد، ومحاولة محمّد عيد في أصول النّحو العربيّ، ومحاولة عبد الرّحمن أيّوب في دراساتٍ نقديّةٍ في النّحو العربيّ، وكلّها لا تعدو أنْ تكون إعادة تنظيم الأبواب النّحويّة أو حذفاً لبعض منها أو حذفاً لبعض المفاهيم القديمة.

وجملة القول، إنْ كان منهج نحاتنا لا يعجب الدّارسين المحدثين، فأيّ منهج غيره به يُصدّقون؟، وإنْ لم يكن هناك منهجٌ يرتضونه بدلاً، فليأتوا بمنهج غيره به يقنعون، ولهم علينا تمام الرّضى لو أنّ منهجهم لاقى من النّظر القبول.

## ثانياً: اتّجاهات الدّراسة اللّسانيّة المعاصرة للتّراث النّحويّ:

من إشكالات البحث اللّسانيّ العربيّ المعاصر إشكاليّة المنهجيّة، فبأيّ منهج علميّ يمكننا دراسة العربيّة؟ وكيف يمكننا قراءة جهود القدماء على المستويين النّصنيفيّ، والمنهجيّ؟

وتبلورت إجابات الدّارسين المعاصرين عن هذه الأسئلة في اتّجاهين اثنين، هما:

### ١- الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ:

يلتقي ممثلو الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ[٢] في اعتبار دراسة اللّغة دراسة شكليّة خارجيّة هي المنهج الأسلم في وصفها نحويّاً، وصرفيّاً، وصوتيّاً، لذلك ينفرون من التّعليل القائم على التّأويل، والتّقدير، والمقايسة العقليّة لا الشّكليّة بين ظاهرتين أو حكمين؛ لأنّ العلة المقبولة عندهم تلخصها مقولة: "هكذا نطقت العرب".

---

(1) أحمد مختار عمر، **البحث اللّغويّ عند العرب**، ص ٥٢.

(2) يلزم التّنويه أنّ بعض الباحثين المحدثين لا يلتزمون بمنهجٍ واحدٍ في أعمالهم كلّها، بل ينتقلون من منهجٍ إلى آخر وفق اعتباراتٍ خاصةٍ بهم، لهذا تحدد هذه الدّراسة الكتاب الّذي انتهج فيه الباحث المنهج الوصفيّ التقريريّ من غير أنّ يعني ذلك حكماً عاماً على أعمال الباحث.

وأبرز ممثلي الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ[١] الدّكتور إبراهيم أنيس في كتابه: "من أسرار اللّغة" حيث ذهب فيه إلى أنّ حركات الإعراب لا تحدّد المعاني، وإنّما جيء بها تخلّصاً من التقاء السّاكنين[٢].

والدّكتور عبد الرّحمن أيّوب في كتابه "دراسات نقديّة في النّحو العربيّ"، والدّكتور تمّام حسّان في كتابه: "اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة" والدّكتور إبراهيم السّامرائي في كتابيه: "الفعل: زمانه وأبنيته" و"النّحو العربيّ: نقد وبناء"، والدّكتور فؤاد حنّا ترزي الّذي عدّ "مبدأ العلّة فاسداً من أساسه في الدّراسات اللّغويّة، وقد أدخل على نحونا كثيراً من التّرهات الّتي لا جدوى منها، ولا منفعة"[٣].

ومن ممثلي الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ الدّكتور أنيس فريحة الّذي ذهب إلى أنّ نظريّة الإعراب والبناء، والاشتقاق، وعلّة العامل، وقسمة علامات الإعراب إلى علاماتٍ أصليّةٍ، وعلاماتٍ فرعيّةٍ، والإعراب التّقديريّ والمحليّ، والتّقدير عامّة من أثر المنطق والفلسفة في النّحو العربيّ، فرفضها، ودعا إلى نحو وصفيُ تقريريُ ميسّرٍ"[٤].

وقال في كتابه: "تبسيط قواعد اللّغة العربيّة": "كل رأي في تعليل الظّواهر اللّغويّة، لا يخرج عن كونه رأياً، أو حدساً، أو تخميناً، وعندما ندخل في نطاق الحدس، والتّخمين نخرج من نطاق العلم الّذي هو موضوعيّ"[٥].

ومن ممثّلي الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ الدّكتور محمّد عيد الّذي نادى بدراسة اللّغة وفق منهج المدرسة الوصفيّة البنيويّة في كتابه: "أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديث".

ومنهم الدّكتور محمّد صلاح الدّين مصطفى الّذي رفض تعليل البناء والإعراب، وفكرة الاختصاص في العمل[٦].

---

(1) ترتيب الباحثين نسق تاريخي، ليس غير.

(2) انظر: إبراهيم أنيس – **من أسرار اللّغة**، ط ٣، مكتبة الإنجلو، القاهرة، (١٩٩٦م)، ص ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٩.

(3) انظر فؤاد حنّا ترزي، **في أصول اللّغة والنحو**، دار الكتب، بيروت، (١٩٦٩م)، ص ١٧٩، ١٣٨.

(4) انظر: أنيس فريحة، **نظريات في اللّغة**، ط١، دار الكتاب، بيروت، (١٩٧٣م)، ص ١٣٢-١٥٩.

(5) انظر: أنيس فريحة، **تبسيط قواعد اللّغة العربيّة**، دار الكتاب، بيروت، (١٩٥٩م)، ص ٤.

(6) انظر: محمّد صلاح الدّين مصطفى، **النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة المصباح، الكويت، (١٩٧٩م)، ص ١٣٠، ١٣٤، ١٧٥.

ومنهم الدّكتور إميل بديع يعقوب الّذي جاء رأيه في علل الممنوع من الــصّرف امتــداداً لرأي أستاذه الدّكتور أنّيس فريحة، فرفضها، وعدّ المنهج التّعليلي مسؤولاً عــن تعقيــد النّحــو وتصعيبه[١].

وطبّق الدّكتور عبد الفتاح الحموز المنهج الوصفيّ بحذرٍ، وتأنٍّ، وتبصّرٍ في بحثه التّعليل عند الكوفيين، إذ لم يعدّ النّحو الكوفيّ وصفياً خالصاً بل فيه مسائل تتمشّى مع المنهج المقــارن، والمنهج التّوليديّ التّحويليّ[٢].

والوصفيّة منهجٌ في النّظر والتّحليل أيْ أنّها أسلوبٌ، ولهذا فلا توصف من حيــث المبــدأ بالفساد، أو الصّلاح، وإنّما ينظر في تطبيقها، فإنْ كان تطبيقها مناسباً للمسألة كانت أسلوباً ناجحاً في دراستها، وإنْ كان في تطبيقها هدرٌ لبعض العناصر اللّغويّة، كانت أسلوباً غير نــاجحٍ فــي دراسة المسألة، مع الإقرار بأنّ معيار النّجاح أو عدمه أمرٌ نسبيٌّ يتفاوت فيه الباحثون.

وقد صوّب الوصفيّون انتقاداتٍ نحو المنهج النّحويّ "التّقليديّ" نجملها فيما يلي:

١- كان التّقعيد النّحويّ تقعيداً منطقيّاً متأثراً بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، ويبرز هذا الأمر في تصنيف المقولات، وفي استعمال الوسائل الإجرائية كالقياس والتّعليل والعامل، "أمــا النّحو العربيّ فإنّ أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها فــي التّفكير النّحويّ، وثانيهما الأقيسة والتّعليلات في المسائل النّحويّة الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التّقسيمات اللّغويّة الّتي جاء بها أرسطو في دراساته"[٣]. وهذا هو الّذي جعل النّحو يأخذ صبغة معياريّة هدفها ضبط مواطن الصّواب والخطأ في التّعليم اللّغــويّ، فترضــخ لــه كــل الاستعمالات اللّهجيّة.

٢- اختلاف المستويات الدّراسية في البحث النّحويّ القديم، فاللّغة كما يقدّمها الــدّرس اللّــسانيّ الحديث نسيجٌ من الأنظمة. "فلها نظامها الصّوتيّ الموزّع توزيعاً لا يتعارض فيه صوتٌ مــع صوتٍ ولها نظامها التّشكيلي (الفونولوجي) الّذي لا يتعارض فيه موقعٌ مع موقع، ولها نظامهــا الصّرفيّ الّذي لا تتعارض فيه صيغةٌ مع صيغةٍ، ولها نظامها النّحويّ الّذي لا يتعارض فيه بابٌ مع بابٍ، ولها بعد ذلك نظامٌ للمقاطع، ونظامٌ للنّبر، ونظامٌ للتّنغيم، فهي منظمةٌ من النّظم على حدّ

---

(1) انظر: إميل بديع يعقوب، **الممنوع من الصّرف**، ط١، دار الجيل، بيروت، (١٩٩٢م)، ص ٤٧، ٢٨٠-٢٨١.

(2) انظر: عبد الفتاح الحموز، **الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر**، دار عمّار، عمــان، (١٩٩٦م)، ص ١٣٥-١٧٣، ١ ٧٥، ١٧٨.

(3) تمام حسّان، **مناهج البحث في اللّغة**، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٩، ص ٢٥-٢٦.

تعبير بعضهم"[١]، واعتقاداً بهذا الشّكل الدّراسي وتسلسل مستوياته في كلّ مقاربةٍ لغويّةٍ حكم دعاة الوصفيّة العرب على جهود النّحاة القدماء ومناهج كتاباتهم بالاضطراب، إذْ لم يتّبعوا خطة منهجيّة تبدأ من أبسط العناصر التّحليلية إلى أكثرها تركيباً[٢]، إضافة إلى أنّ مفهوم القدماء للنّحو كان مفهوماً عاماً يتناول كل المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة قبل أنْ يخصّص – مع النّحاة المتأخرين – في قضايا العمل والإعراب، وقد جعل تداخل هذه المستويات البحث النّحويّ غير خاصٍ بمجال التّركيب كما تعارف عليه أهل اللّسانيّات التّصنيفيّة، بل كان عاماً وشاملاً لكلّ قواعد اللّسان العربيّ، وهذا ما لا يقبله علم اللّغة الحديث[٣].

**٢- الاتّجاه الانتقائيّ:**

حظي التّراث النّحويّ بالقراءة منذ بزوغ فجر العصر الحديث، حيث انكبّ عليه المستشرقون والدّارسون العرب بحثاً فيه عن مواطن القوّة وعن إمكانيّة التّبسيط، فقد كان الدّافع الّذي حرّك دعاة التّجديد هو جعل النّحو العربيّ في متناول المتعلّم بعيداً عن خلافات المدارس النّحويّة وتعليلات النّحاة وأقيستهم.

ويكفي أنْ نقوم بإطلالةٍ على كتاب عبد الوارث مبروك سعيد "في إصلاح النّحو"، حيث يورد فيه جرداً لجلّ المحاولات التّبسيطية التي اقترح فيها أصحابها بدائل نحويّة جديدةً، "ويترتّب على هذه النّظرة أنّ التّراث النّحويّ لا يفي بخصائص العربيّة ولا يحيط بأساليبها المتنوّعة ولا يكشف عن مقدرتها في التّعبير"[٤].

ومن أبرز هذه المحاولات كتاب إبراهيم مصطفى: "في إحياء النّحو"، إذ حدّد هدفه بقوله: "أطمع أنْ أغيّر منهج البحث النّحويّ للّغة العربيّة، وأنْ أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرةً تقرّبهم من العربيّة"[٥]. ولذا استحدث تصنيفاتٍ جديدةً محاولاً استبعاد مفاهيم العلّة والعامل.

---

(1) تمام حسّان، **مناهج البحث في اللّغة**، ص ٦٦.

(2) عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النّحو العربيّ**، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٣.

(3) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(4) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(5) إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مطبعة لجنة التّأليف، القاهرة، (١٩٥٩م)، ص ٢٠.

وعلى هذا سارت محاولات العديد من دعاة التّجديد والتّبسيط باستبعاد المظـــاهر العقليّـــة والخلافية – داخل المادّة النّحويّة، وخاصة جهود المجامع اللّغويّة في إنشاء كتبٍ مدرسيّةٍ قريبةٍ من أفهام الطّلاب.

ولعلّ من غير المناسب طرد منهجٍ ما في دراسة كلّ الوجوه الّتي تشكّلها الظّاهرة اللّغويّة، ورمي تطبيقات المناهج الأخرى بالخطأ، أو التّهافت، فالكلمة الأخيرة – في بعض مسائل النّحو على الأقل لم تُقلْ، وما يزال هناك متّسعٌ لإبداء الرّأي، وإرجاع النّظر، مع الإقرار بأنّ العلـــم الحديث حاجزٌ غير حصين من الخطأ، فتبقى كلّ الآراء والاجتهادات جـــديرةً بـــالاحترام، قـــد تصيب، وقد تخطئ.

# الفصل الأوّل

# النّظامُ النّحويّ العربيّ: دراسةٌ نظريّة في ضوءِ النّظر التّحويليّ

## المبحث الأوّل:

## نظريّة العامل في ضوء المنهج التّحويليّ

**مدخل:**

ذكر غير واحدٍ من الباحثين المحدثين في الغرب أنّ ما حققته الدّراسات اللّغويّة المعاصرة لفت الأنظار إلى أهميّة كثيرٍ من منجزات الدّرس النّحويّ العربيّ، ومن أهمّ هذه المنجزات نظريّة العامل النّحويّ، فقد نوّهت – على سبيل المثال – ماريا مونيكال بعددٍ من الأمور في الدّرس النّحويّ العربيّ، ومن بينها "نظريّة (العوامل) التي طوّرها النّحاة الصّيغيون بوصفها جزءاً من تحليلهم للّغة، وهي مفهومٌ مجرّدٌ معقّدٌ للكيفيّة التي تكون فيها كلمةٌ واحدةٌ – قد لا تكون جزءاً من الملفوظ – قادرةً على أنْ تحكم كلمة أخرى وبقيّة الجملة"(١).

وهذا باحث غربي آخر هو (Jonathan Owens) يذهب في معرض الإشارة إلى الإطار الذي يحدّد النّحو العربيّ بقوله: "وقد قادهم البحث إلى فكرة "العامل" التي تُظهر أنّهم لم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنّها نتيجةٌ لتتابعٍ عشوائيّ. فهذه الكلمات يحكم بعضها بعضاً، فوجود كلماتٍ يستدعي وجود كلماتٍ أخرى، ووجود كلماتٍ معينةٍ يوجب إعراباً معيّناً في كلماتٍ تتبعها، وهذا ما يوضّح نظرتهم إلى أنّ اللّغة نتيجةٌ لتركيبٍ محكمٍ، وعندما يقارن (Owens) هذه الأفكار بإحدى المدارس اللّسانيّة لتحليل الجمل، وهي مدرسة "نحو التّعليق Dependency Grammar" يجد أنّ النّظريتين تقولان الشّيء نفسه، ويمضي في عقد مقارناتٍ أخرى كلّها تشير إلى هذه المتشابهات"(٢).

بل إنّ نظرةً عابرةً في كتب النّحاة تُظهر أنّ فكرة العامل لديهم كانت منهجاً سلكوه ليس في الرّبط بين مكوّنات التّركيب الجزئيّة فحسب، بل تعدّت ذلك إلى ترتيب الأبواب النّحويّة وترتيب مسائل الباب الواحد كذلك، إذ كانت نظريّة العامل خيطاً خفيّاً يتسرّب إلى منهج النّحاة ليربط بين القضايا اللّغويّة التي يتناولونها، ويمثّل فكراً عاماً يحتكم إليه النّحو ويرتسم من خلاله،

---

(١) ماريا مونيكال، **الدّور العربيّ في التّاريخ الأدبيّ للقرون الوسطى تراث منسي**، ترجمة: صالح الغامدي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، (١٩٩٩م)، ص ٢١١، ٢١٢.

(٢)Jonathan Owens, **The Foundation of Grammar**, Dordech, Foris, 1984, p 179.

وانظر: حمزة المزيني، مكانة اللّغة العربيّة في الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة، ع ٥٣، **مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني**، (١٤١٨هـ)، ص ٤٣.

فراحوا يستدلّون بالحاضر على الغائب، والظّاهر على الباطن، ويبحثون في العلل والأسباب، فالعامل صاغ دليلاً ذهنيّاً يستند إليه النّحو في القاعدة والحكم وترتيب مسائل الباب الواحد.

ودليل ذلك طرائق النّحاة في ترتيب أبواب المادة النّحويّة، فهي وإنْ تباينت في مسائل التّرتيب إلاّ أنّ الغالب منها اتّفق في طريقة التّرتيب وفق فكرة العامل، واتّخذت هذه الطّريقة مسلكين:

- مسلك التّرتيب وفق العامل بنوعيه: اللّفظي والمعنويّ.
- مسلك التّرتيب وفق الأثر الّذي يتركه العامل – أي: الحكم الإعرابيّ من: رفع، ونصبٍ، وجرٍّ، وجزمٍ.

وليست الغاية من تناول نظريّة العامل عند كلٍّ من النّحاة العرب والتّحويليّين استخلاص أفضليّة واحدٍ على الآخر، كما لم تكن الغاية بيان وجوه التّشابه والاختلاف بينهما، فهذا أمر يحصّل بالضّرورة، بل كلّ ما في الأمر بيان المشتركات الفكريّة البشريّة الّتي تجمع بين اللّغات عامّة، والتّلميح "بعصريّة التّراث الفكريّ العربيّ وربطه بالتيّار الفكريّ العالميّ"[1]، فالفكر اللّغويّ يرتدّ إلى أصول مشتركةٍ، وعلى الرّغم من اختلاف اللّغات اختلاف المكان والزّمان فإنّ مصدرها واحدٌ وهو العقل الإنساني، ولمّا كان المصدر واحداً والصّور والتّشكيلات متعدّدة، فإنّ هذه الصّور وإنْ تعدّدت، فإنّها تتّفق في أمورٍ أساسيّةٍ تشكّل الحدّ المشترك بينها، وكانت فكرة العامل مثالاً لهذا الحدّ المشترك تتجاوز به الدّراسة النّحويّة حدّ المعيار إلى الوصف.

---

(1) مرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي، والدّرس النّحويّ العربيّ، ع٣، **مجلّة اللّسان العربيّ**، ١٩٩٠م، ص ٢٤-٢٥.

## نظريّة العامل في الفكر التّحويليّ

حظيت نظريّة العامل باهتمام اللّغويين المحدثين في الرّبع الأخير من القرن العشرين، إذ ألّف تشومسكي عملين هامّين حول نظريّة العامل[١]، مبيّناً أهميتها وفاعليتها في تحليل التّراكيب النّحويّة وإلقاء الضّوء عليها.

وتُصاغ نظريّة العمل (GB) عند تشومسكي في ثلاث مراحل:

### المرحلة الأولى:

### التّحليل إلى المكوّنات المباشرة: (Immediate Constituent Analysis)

تبدأ بتحليل الجملة إلى مكوّناتها المجرّدة التي تتّفق فيها اللّغات جميعاً[٢]، ويسمّيها تشومسكي التّحليل إلى المكوّنات المباشرة Phrase Structure، أي: بنية العبارة، فالجملة في جميع اللّغات على اختلافها تشتمل على سلسلةٍ متتابعةٍ من (المورفيمات). أيْ "أنّها تشتمل على عدد من العناصر المكوّنة الرّئيسيّة، وعلى الباحث اللّغويّ أنْ يحلّل الجملة إلى عناصرها الرّئيسة هذه"[٣]. فمثلاً جملة: "The man gave me the book"[٤]

(الرجل أعطاني الكتاب)

---

(١) العملان هما:

1) **Lectures on Government and Binding**, Dordech: Foris, 1981.

2) **Some Concepts and Consequences of theory**, Cambridge, M.L.T press, 1982.

(٢) Chomsky, **Syntactic Structure**, nouton and co, the hague, 1965, P. 26-48.

(٣) انظر: د. خليل عمايرة، **في نحو اللّغة وتراكيبها**، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م، ص ٦٢، و>. ميشال زكريا، **مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، (١٩٨٤م)، ص ١٠٢.

(٤)Bach, Emman, **An Introduction to Transformational Grammar**, Holt, Rinchart and Winston, NC, New York, 1964, p: 33, and Chomsky, **Syntactic Structures**, pp, 26-48.

تتكوّن من عناصر أساسية مباشرة هي:

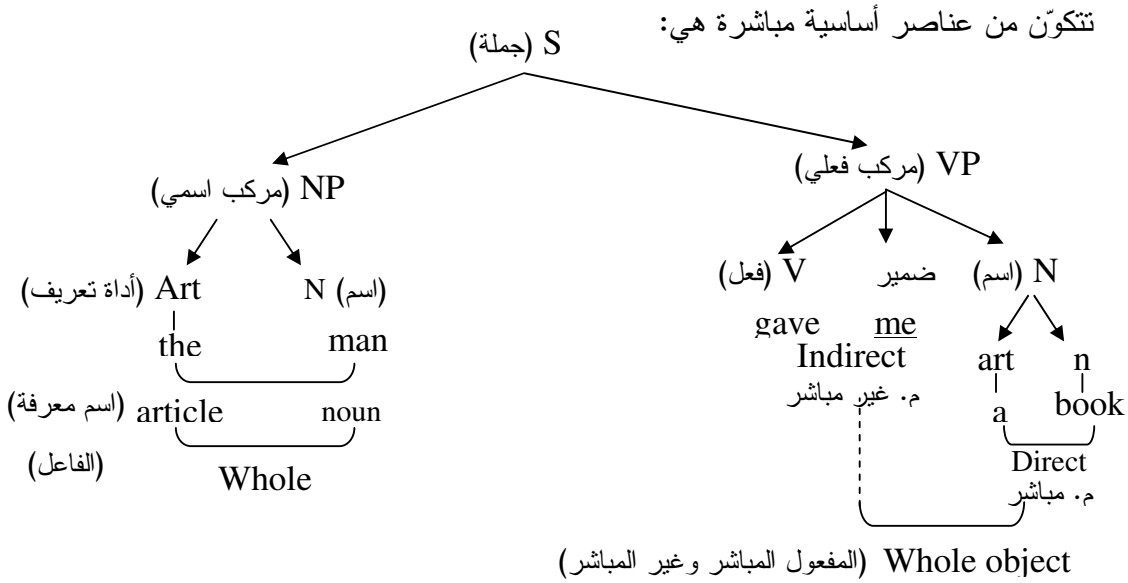


نلحظ في هذا التّحليل لمكوّنات تلك الجملة، أنّه لم يقتصر على تصنيف المركّبات الاسميّة والفعليّة، بل تعدّاها إلى تحديد مواقع ما تضمّنته هذه المركّبات داخل المكوّن الرّئيسيّ وهو الجملة، وهذا الضّرب من التّحليل يشبه طريقة التّحليل الإعرابيّ في النّحو العربيّ، وفي مثل ذلك يقول سيبويه في جملة (ضَرَب عبدُ الله زيداً): "فـ (عبدُ اللهِ) ارتفع ههنا وشغلت به (ضَرَبَ)، وانتصب (زيدٌ) أنّه مفعول تعدّى عليه فعل الفاعل"[(١)].

ويتبيّن من النّص أنّ سيبويه أخَذَ في تحليل الجملة إلى مكوّناتها الأساسية، فالمكوّنات الصنفيّة: وهي: الفعل (ضَرَب)، والاسمان (عبدُ الله) و(زيد) يضفي السّياق عليها سماتٍ نحويّة مستمدّةً من العلاقات الّتي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها العلاقة المعنويّة وهي: (الإسناد: الفعل والفاعل) و(التّخصيص: المفعول به)، والعلاقة اللّفظيّة وهي: (الرّتبة) و(المطابقة)، وهذه الإضافة النّحويّة، تمثّل بمجموعها المكوّن الأساسيّ، ولو عبّرنا عن ذلك بطريقة التّخطيط الشّجريّ، لكان شكل بنية الجملة على هذا النّحو:

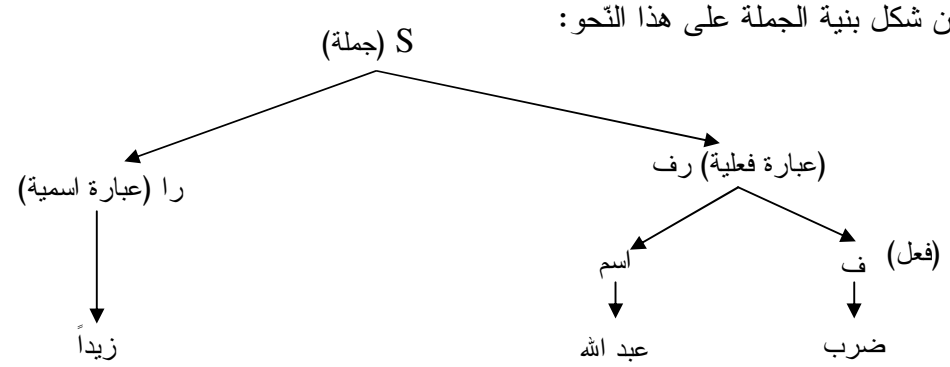


(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ت: رمضان عبد التواب، دار الجيل، بيروت، (١٩٩٢م)، ج١، ص ٣٤.

وفكرة التّحليل إلى المكونات المباشرة ملمحٌ وصفيٌّ تكاد تشترك فيه اللّغات جميعاً، فاللّغة الفرنسيّة تستند إلى هذا التّحليل، وهي كذلك تتّخذه خطوةً أولى لمعرفة المكوّنات العاملة والمعمولة، ففي الجملة الآتية:

Le liver sur chomsky[١] (الكتاب لتشومسكي)

يتمّ تحليل مكوّناتها الرّئيسة وفقاً للتّخطيط الآتي:

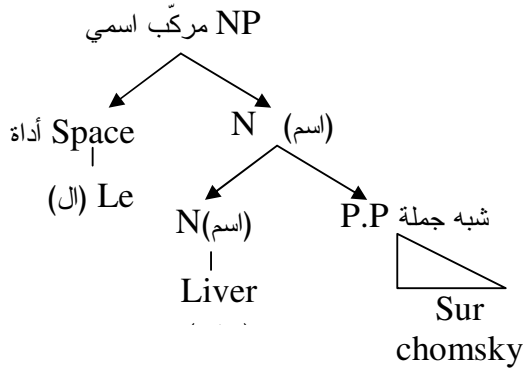


فهذه الجملة اشتملت على مركّب صنفيّ واحد هو: المركّب الاسميّ (liver chomsky)، والّذي تفرّع بدوره إلى أداة تعريفٍ (le) وشبه جملةٍ (sur chomsky) أعطت الاسم (chomsky) حالة الجرّ (الملكية).

والهدف من إبراز تحليل الجملة على شكل مشجّر يتمثّل في الكشفِ عن التّركيب العميق لبنيتها السّطحيّة، في محاولةٍ لفهم العلاقات التي تربط بين أجزائها، يقول بعض الدّارسين: و"إنّ الهدف من قواعد إعادة الكتابة (التّرميز)، والعمليّة التّفريعيّة ثمّ التّركيب الباطنيّ المشجّر هو تقديم معلوماتٍ مختلفةٍ عن الجملة... فقواعد إعادة الكتابة (التّرميز) ترسم مجموعة من الأعمال اللاّزمة لتوليد الجملة، أمّا العملية التّفريعيّة فإنّها تضيف المراحل التّوليديّة لتلك الجملة، ثمّ إنّ كلاً من قواعد إعادة الكتابة (التّرميز) والعملية التّفريعيّة تدلّ على التّنظيم والتّنسيق الّذي من

(١)Hageman, Liliane, **Introduction to Government and Binding Theory**, Oxford UK, 1991, p.p: 120-122.

خلاله يمكن تطبيق القواعد، أمّا التّركيب الباطنيّ المشجّر فإنّه يعطي صورةً تحليليّة لبنية الجملة، بغض النّظر عن التّركيب الظّاهر للعناصر اللّغويّة الموجودة فيها"[١].

**المرحلة الثّانية:**

## تحديد العوامل والمعمولات (Government)

وبعد تحليل الجملة إلى مكوّناتها الرّئيسية، تأتي مرحلة تحديد المكوّنات العاملة والمعمولة. والمركّبات الاسميّة عند تشومسكي تكون على نوعين باعتبار العمل:

- مركبات معمول فيها
- مركبات غير معمول فيها

والعوامل هي: الفعل والحرف والاسم والصّفة، وللعامل شرطان: أنْ يكون من جنس العوامل المتّفق على عامليتها، وأنْ يكون العامل والمعمول مكوّنين فرعيين في المكوّن الرّئيسي[٢].

ولتوضيح فكرة العامل عند تشومسكي نضرب مثالاً بالآتي:

Poirot will abandon the investigation (بويرت سيسلّم التّحقيق)

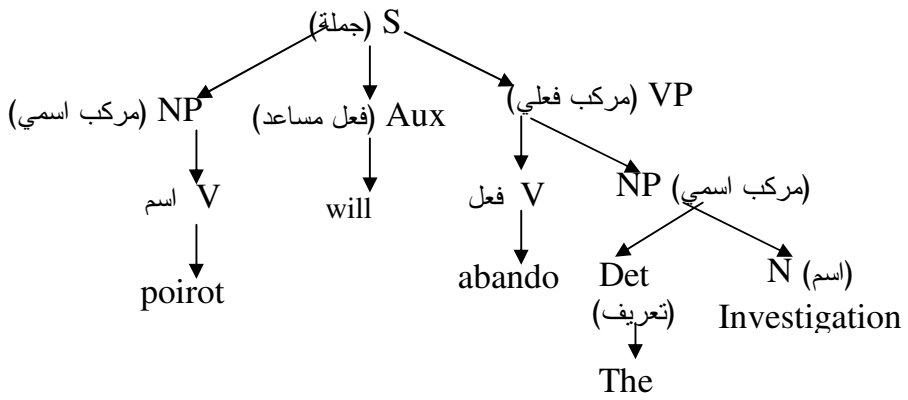


ففي هذه الجملة العامل هو الفعل (abandon) في المركّب الفعليّ، والمفعول المباشر (the investigation) هو المعمول، لكن هذا الفعل نفسه لا يعمل في الفاعل (poirot)[٣]؛

---

(١) انظر: مازن الوعر، النّظريات النّحويّة والدّلاليّة، **مجلّة اللّسانيّات**، الجزائر، عدد ٦، ص ٣٢، وانظر: د. مطاوع العمودي، **النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة**، المكتبة الوطنية، عمان، (٢٠٠٣م)، ص ٦٤-٦٥.

(٢)Hageman L. and H. Van Riemsdijk , **Verb Projection Raising, scope and the typology of rules affecting verbs**, Linguistic Inquiry, p: 7, 3, 66, 417, 1986.

(٣)Hageman L., **Introduction to Government and Binding Theory**, pp. 74-77.

وذلك لأنّ الفعل يقع في مكوّن تصنيفيّ غير ذلك المكوّن الّذي وقع فيه الفاعل، فالفعل يقع في مكوّن رئيسيّ هو المركب الفعليّ (VP)، في حين أنّ الفاعل وقع في مركّب اسميّ (NP)، فلم يتحقق بذلك الشّرط الثّاني للعامل، وعمل الفعل في المفعول به لتحقق الشّرطين: فالفعل ممّا يكون عاملاً، والمفعول به وقع في مجال المكوّن الرّئيسيّ (VP) الّذي يقع الفعل فيه أيضاً.

أمّا ما يقوم عليه هذا التّأثير فهو العمل (government)، والعمل علاقة بنيويّةٌ محددّةٌ أساسها التّحكم المكوّني (c-command) تنشأ بين العناصر فتجعل من أحدها عاملاً في الآخر، والعنصر العامل هو العنصر الّذي يتحكم مكوّنيّاً في العنصر المعمول، ونقول أنّ عنصراً ما يتحكّم مكونيّاً في عنصر آخر حين يتفرّع الأوّل مباشرةً من عقدة (node) (مجال) يتفرّع منها العنصر الثّاني، بالإضافة إلى التّحكّم فإنّ العنصر العامل يجب أنْ يكون من العناصر الّتي تختارها اللّغة لتكون عناصر تعيّن حالة إعرابيّة(١).

والعربيّة اختارت الأفعال والحروف والصّفات وكذلك الأسماء – ونقصد بهذين الصّنفين الأخيرين – المشتقات العاملة والمصادر، وجمل العربيّة لا تتضمّن عاملين: أحدهما يخصّ الفاعل، والآخر يخصّ المفعول، بل الفعل يعمل في الفاعل والمفعول على السّواء.

وهذا على خلاف ما ذهب إليه التّحويليّون، إذ افترض تشومسكي وجود عاملين: عامل المفعول وهو: الفعل، وعامل الفاعل وهو: التّصريف (Flexion) والمقصود به: زمن الفعل وموافقته للفاعل في الإفراد والجمع.

ولقائل أنْ يقول: إنّ الفعل عمل في الإنجليزيّة فيما بعده وفيما قبله، فليس في الإنجليزيّة: علامة تثبت ذلك أو تمنعه وليس على ما ذهب إليه التّحويليّون من دليلٍ، وإنّ العربيّة عمل الفعل في المعمولين: الفاعل والمفعول، بدليل أنّ المفعول منصوب لناصبٍ وهو الفعل، وأنّ الفاعل مرفوع لرافع وهو الفعل أيضاً.

فالجواب: صحيح أنْ لا علامة إعرابيّة يحتكم إليها التّركيب في الإنجليزيّة كما هو الحال في العربيّة، لكن لا يعني هذا أنْ لا دليل على أنّ الفعل لا يعمل إلاّ في معموله، ولا يتعدّى ذلك إلى فاعله، ودليل ذلك ما ذهب إليه التّحويليّون من شروط عمل العامل، إذ ذهبوا إلى وجوب أنْ يكون العامل والمعمول مكوّنين فرعيين في المكوّن الرّئيسي وهو الجهة، والمقصود بالمكوّن الفرعيّ الصّنف الّذي تنتمي إليه الجملة اسميّاً كان أم فعلياً.

---

(١)Chomsky, **Syntactic Structures**, p. 39.

وعُلم أنّ الجمل في الإنجليزيّة تبدأ بالمركّب الاسميّ المكوّن من الفاعل، يليــه المركّــب الفعلي المكوّن من الفعل والمفعول، فجملة مثل:

The author wrote the story (المؤلّفُ كَتَبَ القِصَّة)

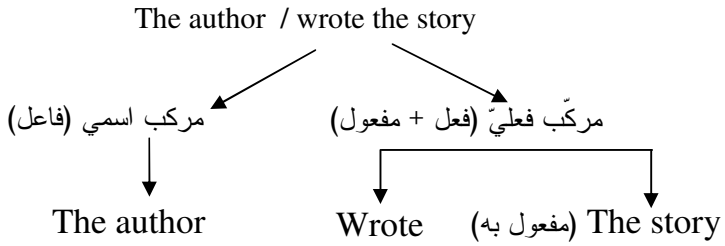


العامل في المفعول (the story) هو الفعل (wrote)؛ لأنّ الفعل والفاعل يقعان في مكوّنٍ تصنيفيّ واحد هو (المركّب الفعليّ)، في حين أنّ الفاعل (the author) يقع في مركّبٍ تصنيفيّ آخر هو (المركّب الاسميّ)، فلا سبيل للعامل أنْ يعمل فيه؛ لعدم تحقق شرط وحــدة التّــصنيف التّركيبيّ.

ولمّا كان الحال على مضى جعل النّحويليّون للفاعل عاملاً سمّوه بــ (الــصّرفة) وهــي قرينةٌ تأتي مع الفعل تحدّد نوع الفاعل من حيث الإفراد والجمع، وزمن الفعل، فقالوا في الجملة السّابقة مثلاً:

- The author wrote + Ø

(مفرد) (الزمن الماضي)

- The author write + s

(مفرد) (الزمن الحاضر) علامة تحدّد الزمن وعدد الفاعل

- The authors write + Ø

جمع الزّمن الحاضر

فهذه القرينة التّي تُضاف إلى الفعل ما هي إلاّ تصريفٌ للفعل اقتضاه الفاعل الّذي قبلــه، وهي حكم على صحة تركيب الجملة نحويّاً.

ولمّا كانت الإنجليزيّة – مثلاً – تشترط أنْ يكون العامل والمعمول متجاورين، وهذا يعني أنّ الفعل والمفعول لا بدّ أنْ يكونا متجاورين لكي يعيّن الأوّل للثاني حالته الإعرابيّة، ويُقدّم عدم صحة صياغة الجملة مثالاً على شرط التّجاور في الإنجليزيّة:

I speak fluently French

أتكلّمُ بطلاقةٍ الفرنسية  مفعول (معمول)  فعل (عامل)  (فصل بين المتجاورين)

فالجملة فارقت صحّة الصّياغة لأنّها لم تلتزم الجوار، ولكنّ هذا المبدأ ليس ممّا تلتزم به كلّ اللّغات المعربة، فالعربيّة مثلاً، لا تشترط الجوار بين هذين العنصرين لتعيين الحالة الإعرابيّة، إذ لو كان الجوار شرطاً في العربيّة لما صحّت صياغة كلّ الجمل التي ينفصل فيها الفعل عن مفعوله – أيْ الجمل التي يقع فيها الفاعل بين الفعل والمفعول، فجملة مثل:

أرسلَ  الرّسالة  محمّدٌ

فعل  فاعل  مفعول به

لا خلاف على أنّ العامل في الرّسالة ومحمّد هو: أرسل.

"إنّ صحة جملٍ لها مثل هذا التّركيب تعطينا الدّليل على أنّ اللّغات تختلف فيما بينها على هذا المبدأ، وإذن يمكن أنْ يعدّ الجوار وسيطاً ذا قيمتين، فالإنجليزيّة تختار إحدى قيمتيه وهي الالتزام بالجوار، في حين تختار العربيّة والفرنسيّة قيمته الأخرى وهي عدم الالتزام"(١).

وترى نظريّة العمل عند تشومسكي أنّه إذا تعدّد العامل في الجملة الواحدة، وطلب معمولاً واحداً كان حكم العمل للعامل الأقرب في مجاله إلى المعمول "يقال أنّ العنصر (س) يتحكّم مكوّنياً في العنصر ص إذا ما كان العنوان المقولي الأوّل (في الرّسم الشجريّ) المشرف على العنصر س يُشرف أيضاً على العنصر ص"(٢).

---

(١) انظر: مرتضى جواد باقي، **مقدمة في نظريّة القواعد التّوليديّة**، دار الشروق، عمان، (٢٠٠٢م)، ص ١٣٥–١٤٧.

(٢)Radford, **Transformational Syntax**, Cambridge University Press, New York, 1978, p p 314-315.

فمثلاً في الجملتين:

(١)

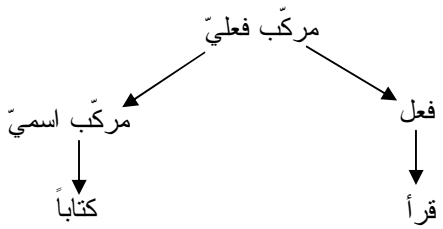


(٢)

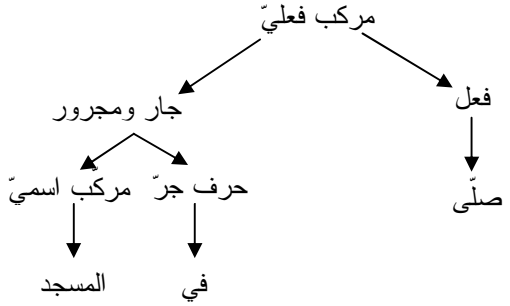


في الجملة الأولى: يعمل الفعل (قرأ) في المركّب الاسميّ (كتاباً)؛ لأنّ المكوّن الرّئيسيّ الأوّل وهو (مركّب فعليّ) المشرف على الفعل يشرف أيضاً على المركّب الاسميّ.

وفي الجملة الثّانية يعمل حرف الجرّ (في) في المركّب الاسميّ (المسجد)، علماً بأن هناك مقولتين متحكّمتين في المركّب الاسميّ (المسجد) وهما: الفعل (صلّى)، وحرف الجرّ (في)، إلاّ أنّ الحرف عُدّ العامل وحده في هذا المركّب الاسميّ؛ لأنّه المقولة الصّغرى الّتي تتحكم فيه مكوّنيّاً"[١]، أي الّتي تقع في مجاله، والأقرب إليه في سياق تركيبه.

ويعني هذا بالنّسبة للعربيّة، أنّ الفعل يعمل في مفاعيله الّتي يتعدّى إليها بنفسه، وأنّ حروف الجرّ تعمل في مجروراتها، وأنّ أسماء الفاعلين والصّفات المشبّهة تعمل فيما أسندت إليه، وأنّ الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه؛ وذلك لأنّ هذه المقولات هي المقولات الصّغرى المتحكّمة مكوّنياً، ويتّضح ذلك بالمثال الآتي:

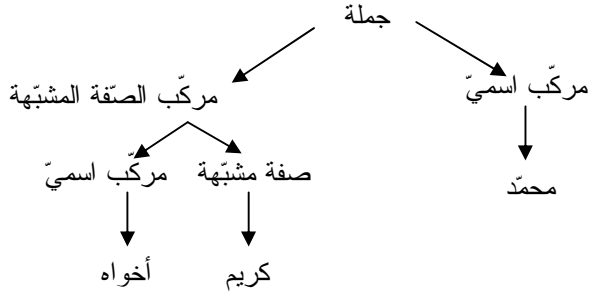


فكلّ من المركّب الاسميّ "محمّد"، والصّفة المشبّهة "كريم" يتحكّم مكوّنيّاً في المركّب الاسميّ "أخواه". ولكن ما يصحّ له العمل في هذا المركّب ونسبة حالة الرّفع إليه هو العامل الثّاني لا الأوّل؛ لأنّه أدناهما في السلّم البنيويّ للجملة، أي لأنّه مقولته الصّغرى.

---

(١) Radford, **Transformational Syntax**, p. 319.

وانظر: تشومسكي، **المعرفة اللّغويّة**، ترجمة: محمّد فتيح، دار الفكر العربيّ، (١٩٩٣م)، ص ٢٠١.

وقد يكون في هذا سبيلٌ يحاول فهم تمسّك البصريين في اعتبار الفعل الثّاني هو العامل في معموله الظّاهر في ظاهرة التّنازع وجعل التّقدير للفعل الأوّل، ألم يكن من بين عللهم التي اعتلّوا بها قولهم أنّ الثّاني هو العامل لقربه؟.

**المرحلة الثّالثة:**

## الحالة الإعرابيّة (Case Theory):

تختصّ نظريّة الحالة الإعرابيّة في النّحو التّحويليّ بتفسير الحالات الإعرابيّة لعناصر التّركيب، فبعد أنّ يحدّد كلّ عاملٍ معموله يُضفي الأوّل على الثّاني حالة إعرابيّة تحدّد موقعه في التّركيب، بحيث تكتسب كلّ كلمةٍ داخل التّركيب حالة إعرابيّة (Case) وهذه الحالة إمّا أنْ تكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً.

وتعيين الحالة الإعرابيّة، أمرٌ يتعلّق بصنف الفعل، فالأفعال اللاّزمة كالفعل صاح، مرّ، انقضى – مثلاً – لا تعيّن حالة النّصب لعبارةٍ اسميّةٍ، وكذلك الأمر بالنّسبة للصّفات حين تتجرّد من "فعليتها"، إذ لا تكون قادرةً على تعيين حالة النّصب، أمّا تلك التي لها سمة فعليّة – كما في الكثير من استخدامات أسماء الفاعلين في العربيّة – فإنّها تعيّن حالة النّصب للعبارات الاسميّة التي تعمل فيها – كالفرق المشهور بين فلان قاتلٌ أخاك وفلان قاتلٌ أخيك، وتُعيّن حروف الجرّ حالة الجرّ – في العربيّة – للعبارات الاسميّة التي تليها – أي مجروراتها، أمّا في الإنجليزيّة فتعيّن الأفعال وحروف الجرّ نفس الحالة الإعرابيّة وهي الحالة الإعرابيّة التي اصْطُلِحَ عليها بمصطلح (Accusative) والتي تقابلها حالة النّصب في العربيّة.

وتقدّم الإنجليزيّة دليلاً على أنّ عنصر الفعل المتصرّف هو الذي يعيّن حالة الرّفع للفاعل، فالجمل التي ليس فيها فعلٌ متصرّفٌ – وهذا الفعل ليس فيه علامات تطابقٍ مع الفاعل – أي لا توجد فيها عبارة تطابق، لا تعيّن حالة الرّفع لفاعلها. ومن هنا جاء عدم صحة جمل في هذه اللّغة من مثل:

*It is difficult John to save money

في حين أنّ الجملتين المقابلتين صحيحتا الصّياغة:

أ. It is difficult for John to save money. "أنّه من الصعب لجون أنْ يحفظ المال".

ب. I expected John to save money. "توقعت من جون أنْ يحفظ المال".

ففي هاتين الجملتين – وعلى خلاف الجملة الأولى – هناك ما يعيّن الحالة الإعرابيّة للعبارة الاسميّة (John)، ففي الجملة المكتنفة في (أ) نجد حرف الجرّ (for) المصدريّ، وهو الّذي يعيّن حالة إعرابيّة لهذه العبارة الاسميّة هي حالة "النّصب" – نفس الحالة الّتي يعيّنها الفعل لمفعوله في الإنجليزيّة – ومن هنا جاءت تسمية مجرور الجارّ في الإنجليزيّة مفعول الجارّ (object of preposition). ويُستدلّ على هذا بقلب (John) إلى ضمير المفعول (him) وليس ضمير الفاعل المرفوع (he).

أمّا في الجملة الثالثة (ب) فتعيين الحالة الإعرابيّة للعبارة الاسميّة (John) يأتي من فعل الجملة الاسمية expected، ونلاحظ هنا أنّه إن قلبنا هذه العبارة الاسميّة ضميراً فسيكون ضمير المفعول المنصوب (him)، وليس ضمير الفاعل (he).

أمّا حالات الإعراب عند النّحويليّين فيلحظ أنّ تشومسكي يناقش الحالات الإعرابيّة الثّلاث[١]:

١. حالة الرّفع (nominative case) نحو: John lives here رفع "جون يعيش هنا"
فاعل (obj)

٢. حالة النّصب (case objective)، نحو: I can't understand John "لا أستطيع فهم جون"
مفعول (obj)

٣. حالة الجرّ أو (الإضافة) (genitive)، نحو: John's car has broken "سيّارة جون تعطّلت"
(position) إضافة (ملكيّة)

وأكثر ما يتّضح ذلك في حال الضّمائر ففي الجمل الآتية[٢]:

- He attacked him هو هاجمه
↓
حالة الرّفع (الفاعليّة)

- That he attacked him بأنه هاجمه
↑
حالة النصب (المفعولية)

---

(١) انظر: Radford, **Transformational Syntax**, 332.
وانظر: Hageman, L., **Introduction to Government and Binding Theory** , pp. 142-143.

(٢) انظر: Heageman, L., p: 142.

- His coat was too big  معطفه كان كبيراً للغاية

حالة الجر (الإضافة الملكية)

ويمكن تقسيم العبارات الاسميّة وفقاً للشّروط التّركيبيّة على النّحو الآتي[١]:

- تُعلَّم العبارة الاسميّة بحالة الرّفع إذا حُكمت بالفعل.
- وتُعلّم بالنّصب إذا حُكمت بفعل متعدٍّ، أو بعد حرف جرّ.
- وتُعلَّم بحالة الجرّ إذا وقعت محل جرّ بالإضافة.

ولتوضيح ما سبق نحلّل الجملة: قابَلَ أحمدُ علياً في المكتبة، بالمشجّر الآتي:

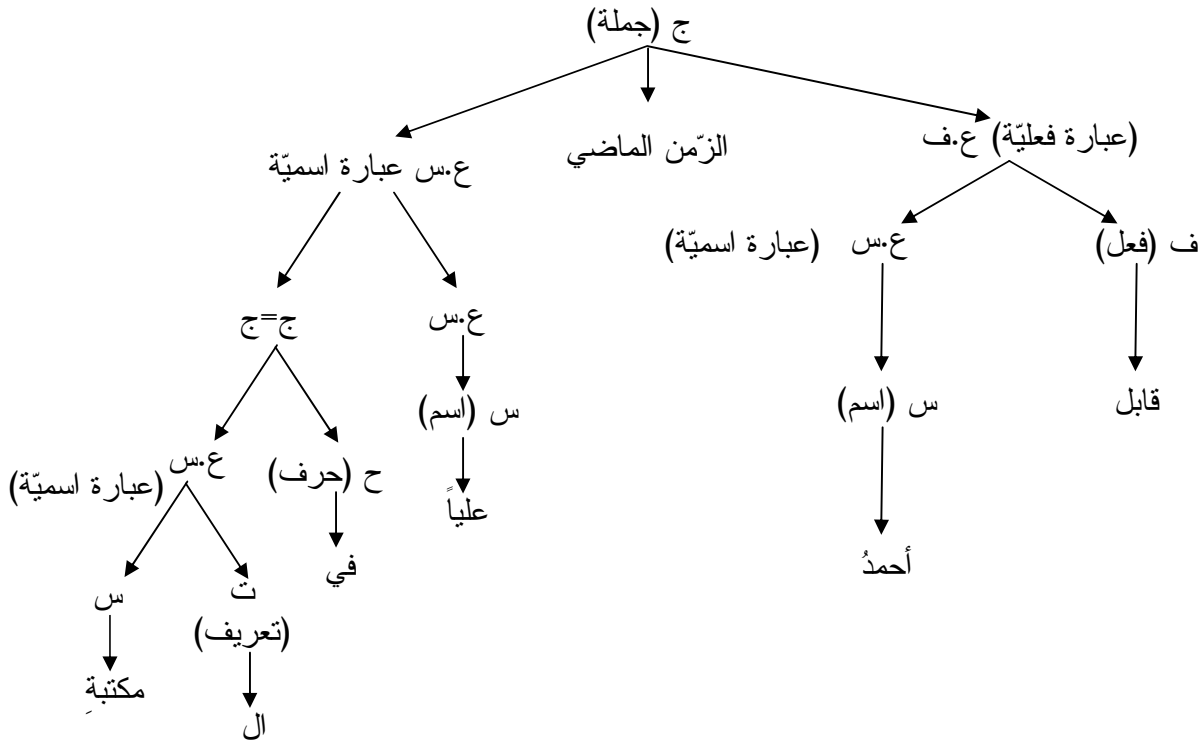


حيث نجد[٢]: أنّ العبارة الفعليّة (قابل) تحكم العبارة الاسميّة (أحمد) وتعينها بحالة الرّفع وبدورٍ وظيفيّ "قام بالفعل"[٣]، ويحكم الفعل (قابل) أيضاً العبارة الاسميّة (علياً) ويعينها بحالة النّصب، وبدورٍ وظيفيّ "وقع عليه الفعل"، كما أنّ حرف الجرّ (في) يحكم العبارة الاسميّة المكتبة) ويعلّمها بحالة الجرّ.

---

(١)Radfod, **Transformational Syntax** , p. 313.

(٢) انظر: محي الدّين الحميدي، **الألسنيّة الحديثة**،، ص ٨٥-٨٦.

(٣) وفقاً لنظرية ثيتا، وهي نظريّة الوظائف النّحويّة المعنويّة في إطار نظريّة الرّبط العاملي.

ولتفادي حصول الخطأ في البنية السطحيّة في نظريّة الحالة اقترح تشومسكي قاعدة مصفاة الحالة "Case Filter" وتنصّ على أنّه لا يمكن ورود اسم في البنية السطحيّة للجملة إنْ لم يكن ذلك الاسم مُعلَّماً بحالةٍ إعرابيّةٍ، ومثال ذلك الجملة:

أكْرَمَ أحمدُ علياً الجائزة

فهي جملة خطأ؛ لأنّ الاسم (الجائزة) غير معلّم بحالةٍ إعرابيّةٍ.

إذ تبدو كلمة (الجائزة) وكأنّها مفردةٌ مقطوعةٌ عن سياقها، ولمّا كانت هذه المفردة منعقدةً في تركيب كان حقّها أنْ تأخذ حالة إعرابيّة، وهذا أشبه بنظريّة الصّفر الإعرابيّ في العربيّة، فالمفردة تبقى غير مُعْلَمَةٍ بحالةٍ إعرابيّةٍ ما دامت تشغل حيّزاً في باب الصّفر الإعرابيّ، فإنْ فارقت ذلك الحيّز وانعقدت في تركيبٍ تمثّلت حالة إعرابيّة وفق موقعها ووظيفتها.

فمثلاً:

جاء زيد

هاتان الكلمتان لا حالة إعرابيّة لهما، بل ألفاظ تمثّلت معنىً معجميّاً لا تركيبيّاً فهما في مجال الصّفر الإعرابيّ، فإنْ أردتَ أنْ تمثّل لهما حالة إعرابيّة كان عقدهما في تركيبٍ سبيل ذلك، فتقول:

جَاءَ زيدٌ.

والقول بأنّ الحركة الإعرابيّة لا تلعب الدّور الوحيد في تحديد الوظائف أمرٌ مقبولٌ، أمّا القول بأنّ هذه العلامات قد تزول في مرحلةٍ معينةٍ، فهو افتراضٌ لا يثبت أمام النّظر العلميّ.

ولعلّ من منطلقات المدرسة التّحويليّة ما يقف شاهداً على ذلك، وفي هذا المجال يذهب مازن الوعر إلى أنّ من ينادون بإسقاط الإعراب ينظرون إلى العربيّة من حيث البنية السّطحيّة فلا يلتفتون إلى بنيتها العميقة، الأمر الّذي يُعد استبعاداً لعنصر بنيويّ فعّال، يُعرّض صورة النّظريّة النّحويّة العربيّة للاهتزاز[١]. ولكنّي لا أرى أنّ المشكلة في إسقاط الإعراب أو إثباته، وإنّما الأمر في تفسيره فكيف نفسّر هذه الظّاهرة الّتي فرضت نفسها على الدّرس اللّغويّ؟ أنذهبُ مذهب القدماء في القول بالعامل؟، أم أنّ في الواقع تفسيراً أبعد من هذا أو قلْ بعد هذا، وإلاّ فكيف فسّر أصحاب اللّغات المعربة لغاتهم دون الاعتماد على العامل؟ أنا لا أدّعي عدم وجود

---

(١) انظر: مازن الوعر، **قضايا أساسيّة في علم اللّسانيّات الحديث**، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، (١٩٩٠)، ص ٣٥ (هامش).

تفسيرٍ يتّكئ على نظريّة العامل، غير أنّ هذا التّفسير ليس واحداً لا ثانيَ له، بل إنّ في اللّغة أبعاداً تاريخيّة تأصيليّة وأخرى وصفيّة لا ينبغي النّأي عنها، وما كان خروج كثيرٍ من الأنماط عن فكرة العامل إلاّ دليلاً على وجود تفسيرٍ ثانٍ أو ثالثٍ أو...، وما كانت تلك النّعوت التي ألمّت بها من نحو: غريبة وشاذة ومستهجنة وغيرها إلاّ تغاضياً عن حاجتها إلى تلك التّفسيرات التي لا تكتفي بالعامل، وما كان ذلك التّغاضي إلاّ نتيجة الدوران في فلك المعيار الّذي ضيّق على اللّغة مداها، وإنْ كان له جوانب إيجابيّة حفظ لها انتظامها وثبوتها.

## المبحث الثّاني

## نظريّة المعنى في ضوء المنهج التّحويليّ

**مدخل:**

ليس من الغريب الجمع بين البحث في تركيب الجملة والبحث في معناها ودلالتها، فالعلاقة بينهما كبيرةٌ وتتجلّى بصورةٍ واضحةٍ في تغيّر دلالة الجمل حين يتغيّر تركيبها النّحويّ، أو في تغيير معاني الجمل حين تتغيّر مواقع كلماتها.

وقد شغلت النّحاة العرب هذه العلاقة بين التّركيب والمعنى، فتجد إشاراتٍ كثيرةً إلى معاني الجمل وما يلحق تغير تراكيبها على معانيها وعلى وظيفتها النّحويّة من استفهامٍ وإخبارٍ وتعجبٍ في كتب النّحو متقدّمها ومتأخّرها.

فالنّحو العربيّ وإنْ بدا في ظاهره صناعة شكليّة تحتكم إلى معيار الصّواب أو الخطأ النّحويّ، فلا يعني ذلك أنّ النّحاة لم يلتفتوا إلى جانب المعنى، بل كانت العناية بجانب المعنى وسيلة لتفسير أنماط التّراكيب اللّغويّة والعلاقة بين مكوّناتها الجزئيّة، وليس أدلّ على ذلك من دراستهم للمعاني التّركيبيّة والمباني التي تدلّ عليها، مثال ذلك: معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثمّ باعتبار علاقة، ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبريّ، وإنشائيّ، وتقسيم الخبريّ إلى: مثبتٍ، ومنفيّ، ومؤكّد، وتقسيم الإنشائيّ إلى: طلبيّ، وغير طلبيّ، إلى غير ذلك ممّا يتّصل بتحديد التّركيب المناسب لكلّ إسناد من حيث: الأداة، والرّتبة، والصّيغة، والعلاقة.

فالنّحاة عندما درسوا التّراكيب درسوا نوعين من المعاني هما:

– المعاني الوظيفيّة: التي تحتلّها مكوّنات التّركيب الجزئيّة، والعلاقة التي تنتظم بين هذه المعاني الوظيفيّة.

– المعاني التّركيبيّة السّياقيّة: التي تكتنف بنية التّراكيب كالوصل والفصل، والتّقديم والتّأخير، والحذف والذّكر وغيرها، وما ينتج عن ذلك من وظيفةٍ سيميائيّةٍ تتأتّى من تغيّر في التّركيب في كلّ مرةٍ.

فالنّحو العربيّ أدرك جانب المعنى إدراكاً تجاوز فيه حدّ المعيار إلى الوصف، ولقد كان الجهد الذي بذله الجرجانيّ في دراسة النّظم وما يتّصل به من بناءٍ وترتيبٍ وتعليقٍ من أكبر الجهود قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفيّ في السّياق والتّركيب.

ولمّا كانت اللّغات – عامّة – تشترك في حدود عُدّت قاسماً مشتركاً فيما بينها، كانت العناية بالمعنى سمة تلاقت عليها الدّراسات اللّسانيّة، وما كان مفهوم البنية العميقة عند التّحويليّين إلا سبيلاً يُدرك به المعنى للتّراكيب، إذْ افترضوا أنّ جمل اللّغة البشريّة فيها العديد من الأمثلة التي تستدعي الإقرار بأنّ لها بنية خفيّة سابقة ومختلفة عن بنيتها السّطحيّة، وكفاءة منهج الوصف الّذي يوضع لقواعد اللّغات البشريّة يستلزم افتراض مستويين لبنية الجملة.

والتّحويليّون لمّا تناولوا بنية التّركيب بالتّحليل إلى مكوّناتها الجزئيّة عاينوا المعاني الوظيفيّة الّتي ائتلفت وفقها تلك المكوّنات فيما بينها، ولمّا أجروا قواعد التّحويل من زيادةٍ وحذفٍ وتقديم وتأخير وغيرها عاينوا المعاني التّركيبيّة السّياقيّة الّتي يأتي عليها التّركيب اللّغويّ.

فالمعنى كان أداةً لوصف اللّغة وتراكيبها عند التّحويليّين، كما كان عند النّحاة العرب من قبل سبيلاً يدفع عن نظام النّحو العربيّ صرفيّة المعيار ويتجاوزه إلى حدّ الوصف، ليثبت لنحاتنا منهج الدّراسة الوصفيّة وإنْ لم يأتِ صريحاً في دراساتهم، وهذا ما سأحاول بيانه في هذا المبحث.

## تجلّيات المعنى في النّظام النّحويّ

يُعدّ المعنى من أهمّ الضّوابط الّتي احتكم إليها النّحاة العرب في تحليلهم لماهيّة النّظام النّحويّ، فقد كان أصلاً عاماً ينطلقون منه في وصف التّراكيب النّحويّة وتحليلها، وقد اتّخذ المعنى مستويين تشكّل من خلالهما الدّرس النّحويّ للمعنى، وهما: مستوى المعاني الوظيفيّة، ومستوى المعاني التّركيبيّة.

### المستوى الأوّل –المعاني الوظيفيّة:–

وقد تبدّى في دراسة النّحاة العرب لعددٍ من القضايا، نذكر منها:

**– أقسامُ الكلمِ:**

حَظِي موضوع أقسام الكلم بعناية كثيرٍ من الباحثين، وقد طُرِحَ أوّل ما طُرِحَ عند دراسة نشأة النّحو العربيّ وتطوّره، إذ انقسم فيه الباحثون وفق ثلاثة مواقف هي:

١. موقفٌ يدعو إلى اعتماد المعنى لا اللّفظ في دراسة هذه الأقسام الثّلاثة(١).

٢. موقفٌ يدعو إلى اعتماد اللّفظ أو ما سمّاه الخصائص الشّكليّة(٢).

٣. موقفٌ ثالثٌ يدعو إلى الجمع بين اللّفظ والمعنى أو ما سمّاه المعنى والمبنى(٣).

بل إنّ منهم لِمَنْ زاد على تلك الأقسام الثّلاثة أقساماً أخرى، والّذي دعاني إلى تناول هذه القضيّة –أقسام الكلم– هو أنّ الّذي عناني من أمرها لم يَعْنِهم، فما أبتغي إليه سبيلاً هو أنْ أجد للمعاني النّحويّة الوظيفيّة أساساً قامت عليه حدود أقسام الكلم.

إنّ التّقسيم الثّلاثي الّذي افترضه النّحاة العرب يبدو ملائماً لبنية المضمون في اللّسان العربيّ، إذ يقتضي الاعتماد على تجانس إمكانيّاتها التّوليفيّة مع كلمٍ أخرى، كما أنّ حدودهم لهذه الأقسام الثّلاثة قام على أساس الوظيفة النّحويّة الّتي يمكن أنْ تؤدّيها في الكلام، يُستدل على ذلك بما ورد في كتاب الإيضاح في علل النّحو للزّجاجيّ في باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف:

---

(١) انظر هذا الموقف عند كلّ من: إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، ص ٣–٦، ومهدي المخزومي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، لبنان، (١٩٦٤)، ص ١٠٢.

(٢) انظر هذا الموقف عند عبد الرّحمن أيّوب، **دراسات نقديّة في النّحو العربيّ**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، (١٩٥٧م)، ص ٩–٢١.

(٣) انظر هذا الموقف عند كلّ من إبراهيم أنيس،، **من أسرار اللّغة**، ص ١٣٨–٢٨١، وتمّام حسّان، **اللّغة العربيّة معناها ومبناها**،، ص ٢٨–١٢٥.

"الاسمُ في كَلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به، هذا الحدّ داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسمٌ البتّة"(١).

ونجد الحرص نفسه على تمييز أوضاع النّحو في باب الفعل أيضاً: حين يقول: "الفعل على أوضاع النّحويّين ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ نحو قام يقوم..."(٢)، وقال في حدّ الحرف بأنه "ما دلّ على معنى في غيره"(٣).

فالزجّاجيّ حدّ الاسم على أساس المعاني الوظيفيّة الّتي يتأتّى عليها الاسم، كالفاعل والمفعول وما كان في حيّزهما، ولكن لقائلٍ أنْ يقول إنّ حدّه للفعل والحرف حدّ قائمٌ على التّعريف بالمعنى، ألم يحدّ الفعل بدلالته بنفسه، وحدّ الحرف بدلالته بغيره؟ إلاّ أنّ هذا القولَ له ما يردّه، فإنْ تجاوزنا نصّ الزّجاجيّ إلى غيره من المصادر النّحويّة عثرنا على كثيرٍ من الأدلة الّتي تؤيّد أنّ القدامى اعتبروا الفعل والحرف من وجهةٍ تركيبيّةٍ تناسب مباشرتهم للاسم.

أوّل هذه الأدلة: أنّ القدامى نزّلوا حديثهم عن أقسام الكلم ضمن تحليل الكلام مثلما يدلّ على ذلك نصّ الأستراباذيّ في قوله: "إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلم مع أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقدِ والتّركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمةِ توقف المركّب على جزئه"(٤).

ونستدل أيضاً على أنّهم نظروا إلى أقسام الكلام نظرةً تركيبيّة وظيفيّة، وأنّهم نظروا إليها باعتبار إمكانيّة ورودها جزء كلم من خلال حصرهم للتّوليفات الّتي تنتج كلاماً مقبولاً في العربيّة، بل رتّبوها، وفاضلوا بينها، ووردت بوادر هذه المفاضلة عند سيبويه على أساس ما سمّاه الثّقل والخفة(٥).

وليست هذه الأدلة هي الوحيدة الّتي تدلّ على أنّ النّحاة القدامى نظروا إلى قسمي الفعل والحرف نظرةً تركيبيّة بمقتضى الوظائف النّحويّة، وهي أدلةٌ قد توهم أنّ القدامى حدسوا بالمبدأ وربّما مارسوه وإنْ لم يضعوا الحدّ، ولعلّ أفضل ما نستدلّ به على تعريف باب الفعل والحرف بمقتضى وظيفته النّحويّة تعريف أبي علي الفارسيّ:

---

(١) الزّجاجّي، **الإيضاح في علل النحو**، ت: مازن المبارك، ط٢، دار النفائس، بيروت، (١٩٧٨م)، ص ٤٨.
(٢) الزّجاجّي، **المصدر نفسه**، ص ٥٢-٥٣.
(٣) الزّجاجّي، **المصدر نفسه**، ص ٥٤.
(٤) انظر: الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٢م)، ج١، ص ٣١.
(٥) نظر: سيبويه، **الكتاب**،، ج١، ص ٢١.

"وأمّا الفعل فما كان مستنداً إلى شيءٍ ولم يُسند إليه شيءٌ، مثالُ ذلك: (خَـرَجَ عَبْـدُ اللهِ، ويَنْطلِقُ بكرٌ... كلّ واحدٍ منهما مسندٌ إلى الاسم الّذي بعده"(١).

وقال في الحرف: "احترازٌ من الحرف لأنّه لا يكون مسنداً ولا يُسند إليه، ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ أنّ، أو عمرو إلى، لم يكن كلاماً"(٢).

وبهذا الشّاهد تكتمل تعريفات الأقسام الثّلاثة على أساس تركيبيّ وظيفيّ، فالاسم ما جاز أنْ يكون مسنداً ومسنداً إليه، وائتلف من نوعه كلامٌ دون حاجةٍ إلى قسمٍ آخر، والفعل ما كان مسنداً مقدّماً على ما أسند إليه في الحكم والتّقدير، والحرف ما لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه.

إنّ اعتبار المعاني الوظيفيّة في حدّ تلك الأقسام الثّلاثة، ليعطينا تفسيراً مقبولاً لاتّفاق بعض الوحدات في الانتماء إلى قسم الاسم – مثلاً – رغم اختلاف توليفاتها مع بعض الكلم، أو رغم عدم تجانس كلّ توليفاتها مع نفس الكلم، وشاهدنا في ذلك أنّ الاسم العلم (أحمد) لا ينوّن مع بقائه على العلميّة ولا تدخله اللاّم، ولا يُثنّى ولا يُجمع ولكنّه (يُوصف). أما اسم الجنس (شاعر) فيأتلف مع كلّ الوحدات اللّغويّة الّتي ذكرناها، إلاّ أنّ كلاً منهما ينتمي إلى القسم نفسه (الاسم)؛ لأنّ إمكانيّة دخول النّعت عليهما يمثّل مستوى أرقى هرميّاً من ائتلاف كلمة "شاعر" مع تلك الوحدات اللّغويّة.

وفي النّحو التّحويليّ يقسّم الكلام إلى فئاتٍ متعدّدةٍ تسمّى: أقسام الكلام، وهذا التّقسيم يتمّ وفقاً للمعنى الوظيفيّ الّذي تتمثّله من خلال تركيب الجملة(٣).

وكان تعريفهم لتلك الأقسام قائماً على التّمثيل بالدّور الوظيفيّ الّذي يمكن لتلك الأقسام أنّ تمثّله، إذ ربطوا بين القسم الكلاميّ ووظيفته بالرّسم الآتي:

| (خبر) | | (فاعل) | | (جملة) |
|---|---|---|---|---|
| predicate | + | subject | → | s |
| predicate | + | topic | | |
| (خبر) | | (مبتدأ) | | |
| مركّب اسمي (NP) | | subject (فاعل) | | |
| مركب اسمي (NP) | | predicate (خبر) | | |

---

(١) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، (١٩٩٠م)، ص ٧٦، ٨٠، وانظر: الزّجاجّي، **الإيضاح في علل النحو**،، ج١، ص ٧، وأبو علي الفارسي، **المسائل العسكريّات**، ت: د. إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، (١٩٨١م)، هامش: ص ٢٩.

(٢) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص ٧٧.

(٣) Wern, Martin, **English Grammar and Composition**, p. 3-4.

مركّب فعليّ (VP)

(مفعول به)  (فعل رئيسي)

(مركّب فعليّ) (VP) → Main Verb + object

(فعل) V → Main Verb (فعل رئيسي)

(مركب اسمي)  (مفعول به)

Object → NP [١]

فالاسم له أنْ يتنقّل بين أنْ يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو خبراً تبعاً للمعنى الـوظيفيّ الّذي يشغله في التّركيب، والفعل ما لا ينفكّ عن طلب ما يُسند إليه فاعلاً كان أم مفعولاً.

أمّا أمرهم مع الحرف فكان أنْ جعلوه رابطاً بين تلك المركّبات الّتـي شـغلت وظـائف نحويّة، لم يكن للحرف أنْ يشغلها، ومثال ذلك من الفرنسيّة.

Le gaṛcon Imft mange le gátean[٢]

(الفتى يَأْكُلُ الكَعْكَ)

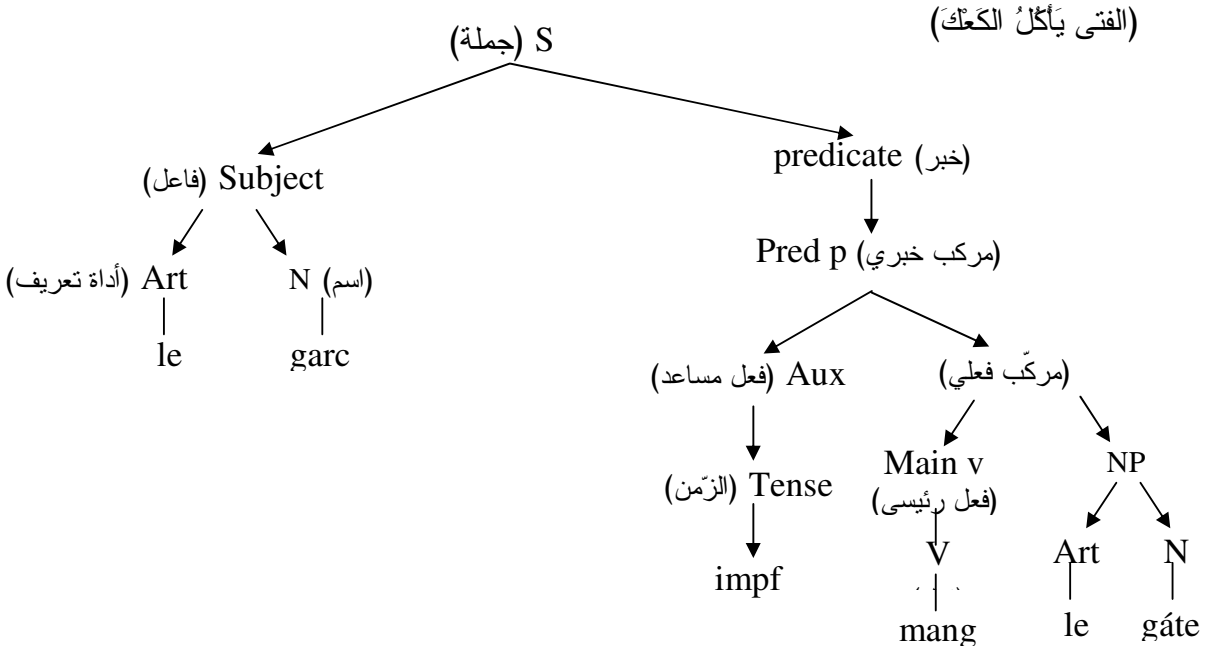


فهذه الجملة تتضمّن عدداً من العلاقات الّتي تحدّدها الوظائف النّحويّـة، فهنـاك العلاقـة الفاعليّة (le garcon)، وهي الّتي تربط بين فاعل الجملة والفعل الرّئيسي لمـسندها، وهنـاك

---

(١) Ruwit, N., **An Introduction to Generative Grammar**, Amsterdam, London, 1983, p. 277-279.

(٢) انظر: Pike, K.L., **Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior**, California, 1960, p. 277.
Halliday, M.A.K, **Categories of the Theory of Grammar**, 1961, p. 241.

العلاقة المفعوليّة (le gátean)، وهي الّتي تربط بين الفعل الرّئيسي والمفعول المباشر للمركّب الفعليّ. وكلمة (le garcon) اسمٌ في التّصنيف الكلميّ، وهذا الاسم لـــه أنْ يكـــون فـــاعلاً أو مفعولاً أو خبراً.

ولو جئنا بمثالٍ ثانٍ من الفارسيّة مثلاً، لوجدنا الأمر جارياً فيه على تلـــك الحالـــة، مـــن العلاقات الّتي تحدّدها المعاني الوظيفيّة، مثال ذلك:

أحمد گل زیبارا ازباغ حمید خواهد جید

سَوْفَ يقطِفُ أحْمدُ الوردةَ من حَدِيْقَةِ حَمِيْدٍ

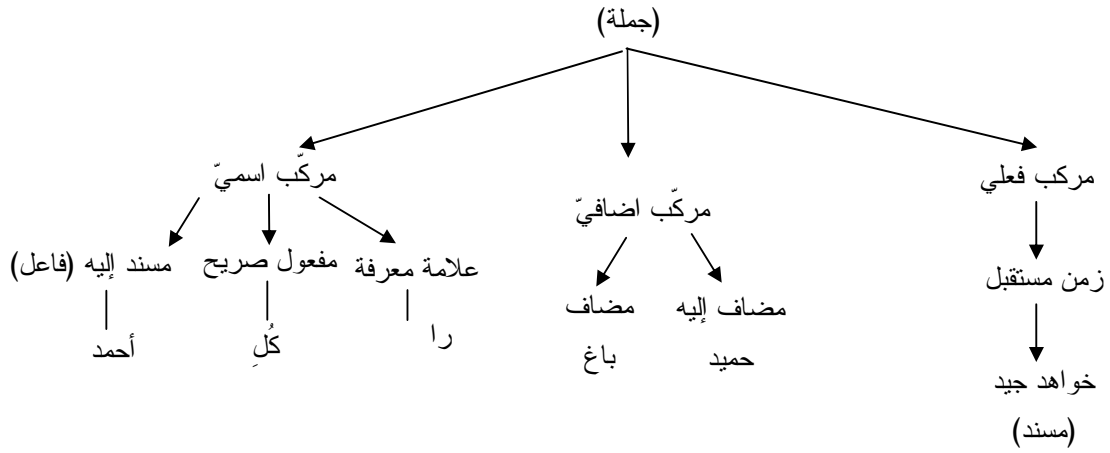


فالعلاقات الثّلاث الّتي تحدّدها الوظائف النّحويّة تمثّلتها هذه الجملة:

- العلاقة الفاعليّة: فاعل الجملة (المسند إليه) أحمد – وفعل الجملة (المسند) خواهد جيد.
- العلاقة المفعوليّة: مفعول الجملة (گل)، وفعل الجملة (خواهد جيد).
- علاقة الإضافة (الجرّ): المضاف (باغ) والمضاف إليه (حميد).

وكل من الكلمات (أحمد، وگل، وباغ، وحميد) أسماءٌ في التّصنيف الكلميّ، وقد تـــواردت علـــى هذه الأسماء الحالات الإعرابيّة الثّلاث.

ودليل ذلك قاعدة الاستبدال، إذ يتمّ "إدراج المفردات المعجميّة المناسبة مكـــان الأصـــناف النّحويّة، الّتي تنتمي إليها"[١]، بعد تحليل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة، وضـــمن هـــذه القاعـــدة "يمكن استبدال (الأستاذ) بـــ (الطّالب) في الجملة الآتية:

---

(١) Chomsky, **Aspects of Syntactic Theory** , p. 9.

حَضَرَ الطّالبُ إلى المكتبةِ

↓

الاسم في التّقسيم الكلميّ

↓

الفاعل باعتبار الموقع

↓

الفاعليّة باعتبار الوظيفة النّحويّة

الأستاذُ

اسم، فاعل، وظيفة الفاعليّة

وكذا لنا استبدال (المحاضرة) بـــ (المكتبة) لاتّحاد الصّنف والوظيفة.

وقد استفاد تشومسكي من قاعدة الاستبدال وكانت غايتها عنده:

- توليد جملٍ جديدة في اللّغة تعبّر عن القدرة اللّغويّة لمتكلّم اللّغة.
- تصنيف أجزاء الكلام اعتماداً على موقعها في السّياق الكلاميّ، وإمكانية استبدال وحدةٍ نحويّةٍ بأُخرى(١).

واعتمد سيبويه على هذه القاعدة في وصف التّراكيب النّحويّة، إذ كان يتلمّس الأبعاد الدّاخلية للعلاقات النّحويّة بين أجزاء التّركيب، الّتي يمكن استبدالها بغيرها، وكان يبغي من وراء ذلك التّوصّل إلى النّظام الذّهنيّ لدى متكلّم اللّغة.

ففي جملة: أظنُّ زَيْدَاً مُنْطَلِقاً

ظهر لسيبويه أنّ مكوّناتٍ صنفيّة مماثلة لـــ (زيداً) أو لـــ(منطلقاً) يمكن استعارتها من المعجم، وإحلالها محلّ المكوّنين السّابقين، وتخضع للعلاقات نفسها، إلى جانب اكتسابها السّمات النّحويّة للمكوّنين في نحو: (عمراً) و(ذاهباً).

واستناداً إلى القوانين نفسها استبدل بـــ (زيد) (عمراً) و(زعمت) بـــ (أظنّ) و(أباك) بـــ(أخاك) في قوله: "و(زيداً أظنّ أخاك)، و(عمراً زعمتُ أباك)"(٢).

---

(١) Chomsky, **Aspects of Syntactic Theory**, p 12.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ١١٩، وانظر: نوزاد حسن أحمد، **المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه**، ص ٢٦٩-٢٧١.

ومنه قوله: "وممّا ينتصب لأنّه حالٌ وقعَ فيه أمرٌ قولُ العرب: (هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ معلوماً ذاكَ) و(هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْروفاً ذاك)"(١)، إذ وجد التّماثل بين (معلوماً) و(معروفاً) من حيث التّصنيف والوظيفة، وحمله ذاك على إحلال (معروفاً) موضع (معلوماً).

إلاّ أنّ الفارق بين سيبويه وتشومسكي كان في طريقة التّحليل، فإنْ كان تشومسكي أخِذَ بطريقة التّخطيط الشّجريّ لتحليل مكوّنات الجملة وبيان المعاني الوظيفيّة التي تمثّلتها، فإنّ سيبويه استند إلى طريقة الإعراب في بيان ذلك كلّه.

وتقسيم الكلم في العربيّة كان ثلاثياً، في حين أنّنا لا نجد لهذا العدد مثيلاً في الإنجليزيّة – مثلاً– بل تعدّاها إلى ثمانية أقسام، لكنّ الجامع المشترك في اعتبار الحدود على أساس المعاني الوظيفيّة يبقى قائماً، وأنّ المبدأ الّذي يمكن أنْ نقيم عليه أبواب الكلم هو تجانس الإمكانيّات التّوليفيّة، "وهذا مبدأ لا تكاد تختلف عليه لغةٌ"(٢).

**– الإعراب:**

تجلّت نظرة النّحاة العرب إلى الإعراب على أنّه معنىً يوجبه ائتلاف الاسم مع وحداتٍ لغويّةٍ أخرى سمّوها عوامل، وهذا يفتح الباب لاعتبار نظرهم ذلك في الإعراب ضرباً من حصر قوانين ائتلاف الكلم الّتي تنتج كلاماً مقبولاً في لسانهم، وهذا يعني أنّ مهمّة علم الإعراب حصر القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت المضمون، يقول ابن يعيش في حدّ الإعراب: "[هو] الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها"(٣).

والحركات وفق النّظام الإعرابيّ ذات ثلاث وظائف تتمثّل في وصل الكلام، ومنع اختلاط الكلمات في الجملة، أي أنّها بمنزلة الفاصل الصّوتيّ الّذي يحول دون اختلاط الكلام، والوظيفة الثّالثة أنّها علاماتٌ على معانٍ(٤)، وهذه المعاني وظيفيّةٌ في بعض جوانبها – وهذا الّذي يهمّنا –

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ٩٢.

(٢) انظر:

Lyons, John, **Sémantique linguistique**, Traduction, J. Durand et D. Boulonnais, Larousse: Paris, 1980

(٣) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، دار الكتب، بيروت، (١٩٧٢م)، ج١، ص ٧٢.

(٤) انظر تفصيل ذلك: أ. د. إسماعيل عمايرة، **نحو آفاق أفضل للعربيّة**، ص ١٣١–١٦٠، إذ سعت الدّراسة إلى بيان علاقة أواخر الكلمات بأوائلها في التّركيب النّحويّ، وإظهار أثر الحركة الإعرابيّة وحركة البناء في عدم اختلاط الكلمة بالأخرى في سياق الجملة، فالحركات تعطي الكلمة أهميتها بما يحول دون طمس هذه الهويّة داخل الجملة، والحركة فاصل صوتيّ يحول دون اختلاط الكلام، وحذف هذه الحركة يحمّل السّياق عبء كشف

والألسنة تختلف في كيفية تحديدها للوظائف النّحويّة، "ومن الطّرق التي تتّبعها اللّغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابيّة، ووضع الكلمة في الجملة"(١).

والحالات الإعرابيّة في العربيّة تميّز بين المعاني النّحويّة للاسم، فحالة النّصب – مثلاً – تميّز المفعول به عن الفاعل، في قولك:

ضرب زيدٌ محمّداً

فالحالتان الإعرابيّتان لـ (زيد) و(محمّد) تحدّدان المعاني الوظيفيّة للكلمتين: (الفاعليّة والمفعوليّة).

ويُراد بمصطلح الإعراب في نصوص التّراث النّحويّ أمران:

- ما يُرادف علم النّحو، فهو إذاً أعمّ من العلامات الإعرابيّة وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أنْ يقال عنه أنّه يميز بين المعاني، مع مراعاة أنّ المقصود بالمعاني هنا هو المعاني الوظيفيّة في التّركيب من فاعليّةٍ ومفعوليّةٍ وغيرهما.

- العلامات الإعرابيّة، وهو إذاً يُعدّ قرينةً واحدةً من مجموع القرائن اللّفظيّة في الجملة، وهذا يعني أنّنا أمام "حالةٍ إعرابيّةٍ" و"علامةٍ إعرابيّةٍ"(٢)، وينبغي عدم الخلط بينهما، فالكلمات بحالتها الإعرابيّة تكون فاعلة أو مفعولة أو حالاً أو نعتاً... أمّا العلامة الإعرابيّة فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابيّة.

أما معنى الفاعليّة النّحويّ فهو وظيفةٌ نحويّةٌ لا تنشأ إلاّ في التّركيب، وبقيام علاقةٍ نحويّةٍ سياقيّةٍ معينةٍ، وهي علاقة الإسناد بطريق الجملة الفعليّة، أيْ أنّ وظيفة "زيد" في الجمل الآتية هي قيامه بحدث المجيء، وهو معنًى لا تتضمّنه البنية المكونيّة لكلمةِ "زيد" في ذاتها، وإنّما نصل إليه من خلال التّحليل النّحويّ للجملة وإدراك علاقة الإسناد:

---

الغموض وتشكّل المقطع الطويل المغلق في الكلام المتّصل إلى غير ذلك من الآثار الّتي تترتب على الحركة الإعرابيّة من حيث خصائص الأصوات وكثرة الإدغام.

(١) عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النّحو العربيّ**، ص ٣٢.

(٢) وقد فرّق غير واحد من النّحاة بين العلامة الإعرابيّة والحالة الإعرابيّة، انظر: الزّجاجّي، **الإيضاح في علل النّحو**، ص ٩١، والرضي، **شرح الكافية**، ج١، ص ١٧-٢٠، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص ٥٧، وابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، مطبعة الباب الحلبي، القاهرة، (١٩٥٤م)، ص ١١، ١٢، وابن جنّي، **الخصائص**، ج١، ص ١٧-١٩، ص ٣٥.

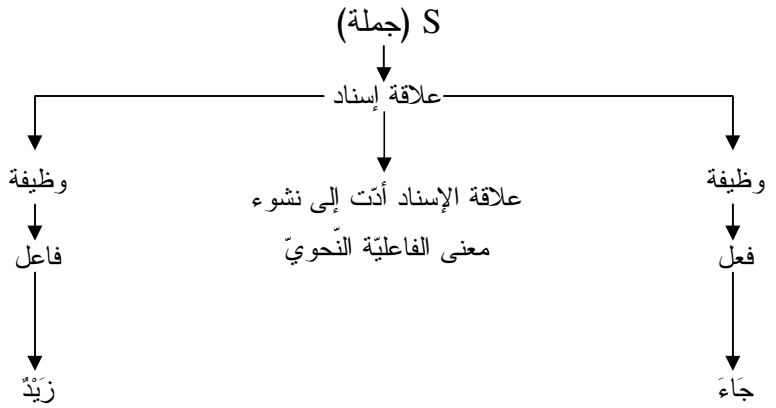


فموقع الكلمة من الإعراب هو ما يمكن تسميته بـــ (المعنى النّحويّ الوظيفيّ)، وممّا هـــو ثابت في النّحو التّحويليّ أنْ ليس لعلامات الإعراب دورٌ في تحديد معاني الوظائف النّحويّة، بل الحكم في ذلك كلّه للموقع الّذي تتمثّله الكلمات في التّركيب؛ وعلة ذلك أنّ العلامات الإعرابيّـــة ليست أمراً مطرداً في اللّغات جميعاً بل ممّا اختصّت به اللّغات المعربة، ولمّا كانت غاية النّحو التّحويليّ أنْ يُقيم نظاماً نحويّاً عالمياً يفسّر بمقتضاه الألسنة المتعدّدة وجد فيما كان مشتركاً بـــين هذه الألسنة سبيل ذلك، ولمّا كان المعنى الوظيفيّ الّذي يؤدّيه موقع الكلمة في التّركيـــب أمـــراً جامعاً بين الألسنة اللّغويّة، وجد فيه النّحو التّحويليّ ذلك السّبيل، ويُسمّى هذا في النّحو التّحويليّ بنظريّة ثيتا (Theta Theory). ويُعنى بها نظريّة المعاني الوظيفيّة، فالنّحو من وجهة نظـــر التّحويليّين يتعلّق بالعلاقات الوظيفيّة الّتي تنشأ بين أجزاء التّركيب، فمثلاً في جملة:[١]

Mary deplores violence

(ماري تَسْتَنْكِرُ العُنْفَ)

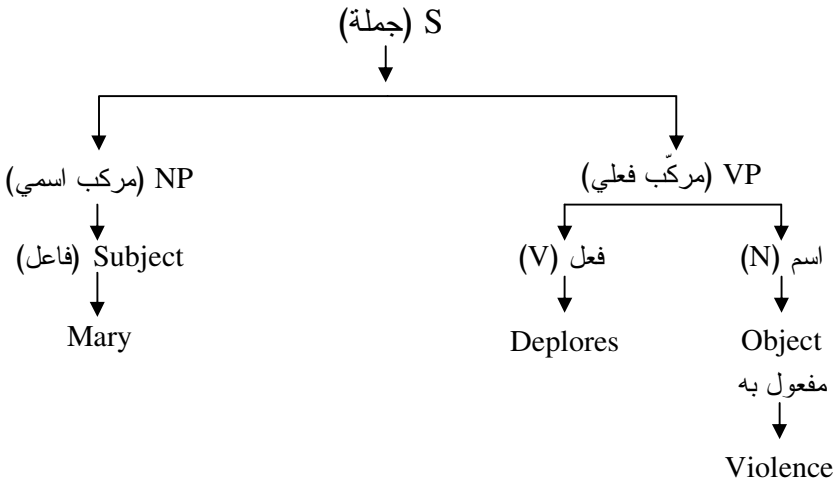


(١) V.J. Cook, **Chomsky's Universal Grammar**, Cambridge, USA, 1995, p. 160-161.

فالأدوار الوظيفيّة لمكوّنات هذا التّركيب حدّدت حالاتها الإعرابيّة، و"ماري" هي الفاعل (Agent) بالمعنى المنطقيّ للجملة أي المؤثّر في الجملة، وهذا الدّور حدّد الحالة الإعرابيّة للكلمة وهي حالة الفاعليّة، وكلمة (Violence) هي المؤثر فيه (patient) بالمعنى المنطقيّ، وهذا الدّور حدّد الحالة الإعرابيّة للكلمة وهي حالة المفعوليّة[١].

والمعاني الوظيفيّة الّتي يفيدها الإعراب هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وقد وضّح الزّجاجيّ ذلك بقوله: "إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني –فتكون فاعلة، ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة – جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[٢].

وهذه وظائف لا يؤدّيها إلاّ الاسم، والاسم وحده هو الّذي تتغيّر معانيه النّحويّة وتتنوّع بتنوّع علاقته بما يحيط به من العناصر في الكلام، وهذه الوظائف الثّلاث وتناوب الاسم عليها أمرٌ مشترك بين النّحو العربيّ والنّحو التّحويليّ ففي الجمل الآتية:

- She rides a bicycle (هي تركبُ الدّراجة)
  subject (فاعل)
  (nominative) (الفاعليّة)
- She disliked him (هي لم تحبه)
(المفعوليّة) (Accusative)
- Her piano - playing was amazing (عزفها للبيانو كان مدهشاً) [٣]
(الإضافة) Genitive

فهذه الجمل الثّلاث توارد على الضّمير فيها المعاني الوظيفيّة الثّلاث.

إنّ المعاني الوظيفيّة الّتي قامت على أساسها حدود أقسام الكلم، وصيْغَ وفقها النّظام الإعرابيّ في العربيّة تعدُّ ملمحاً مشتركاً بين النّحو العربيّ والنّحو التّحويليّ، وإنْ كنّا لا نجدُ لذاك التّقسيم الثّلاثي العربيّ مثالاً في النّحو التّحويليّ، إلاّ أنّ تصنيف الكلم لديهم استند إلى فكرة المعاني الوظيفيّة الّتي يشغلها ذلك الكلم في التّركيب، وإنْ كان تحليل الجملة في النّحو العربيّ استند إلى طريقة الإعراب، فإنّ مثاله في النّحو التّحويليّ اعتمد طريقة تحليل التّراكيب إلى

---

(١) انظر: V.J. Cook, **Chomsky's Universal Grammar**, p. 40

(٢) الزّجاجيّ، **الإيضاح في علل النّحو**، ص ٦٩.

(٣) V.J. Cook, **Chomsky's Universal Grammar**, p. 223.

المكوّنات المباشرة وفق فكرة التّخطيط الشّجريّ، والجامع المشترك بين هاتين الطّريقتين في التّحليل، هو اعتبارهما للمعاني النّحويّة التي يشغلها كلّ مكوّن في التّركيب.

## المستوى الثّاني – المعاني التّركيبيّة:-

وقد تمثّل في عددٍ من الظّواهر اللّغويّة، منها:

### – ظاهرة الحذف Deletion:

الحديث عن الحذف، حديثٌ عن ظاهرةٍ تتّصف بكونها تجليّاً في خفاءٍ، وحضوراً في غياب، وقد التفت النّحاة القدماء إلى ظاهرة الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنيّة على إدراك الاستعمال العربيّ وليس على مجرّد التّقدير المتعسّف، يقول سيبويه: "واعلم أنّه ليس كلّ حرفٍ يظهرُ بعدهُ الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكن تضمر بَعدَ ما أضمرتْ فيهِ العربُ من الحروفِ والمواضع، وتظهرُ ما أظهروا وتجري هذه الأشياءُ الّتي هي على ما يستخفونَ بمنزلةِ ما يحذفون من نفسِ الكلامِ وممّا هو في الكلام على ما أجروا، فليس كلّ حرفٍ يُحْذفُ منه شيءٌ ويثبت فيه نحو يكُ، ويكن"(١)، ويرى سيبويه بذلك أنْ لا حذف يكون ولا ذكرٌ إلاّ في موضع حذفت أو ذكرت فيه العرب، والاستعمال هو معيار الصّواب والخطأ في ذلك كلّه.

وربط سيبويه بين الحذف والعلاقات النّحويّة الخاضعة للسياق استناداً إلى العلاقة الانتقائيّة وهو ملحظٌ وصفيٌّ، فحذف وحدةٍ نحويّةٍ معيّنةٍ مرهونٌ بنوع الأداة واختصاصها عند ظهورها في سياقٍ تركيبيّ معيّن، وقد تبيّن ذلك في معرض حديثه عن الأداتين (أوَ) و(أوْ) بقوله: "وتقول: (ألست صاحبنا أوَلست أخانا؟)، ومثل ذلك: (أما أنتَ أخانا أوَ ما أنتَ صاحبنا؟)، وقوله: (ألا تأتينا أوَلا تحدثنا) إذا أردت التّقرير أو غيره ثمّ أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام، إلاّ أنْ نستقبل الاستفهام، وإذا قلت: (ألست أخانا أوْ صاحبنا أو جليسنا؟)، فإنّك إنّما أردت أنْ تقول: (ألست في بعض هذه الأحوال)، وإنّما أردت في الأوّل أنْ تقول: ألست في هذه الأحوال كلّها"(٢).

فالأداة (أوَ) مؤلّفة من (الواو)، الّتي دخلت عليها (الهمزة)، يقترن ظهورها بتكرار الوحدات النّحويّة التي تلي همزة الاستفهام فهي حرفان، ولا يكون ذلك مع (أوْ) التي هي حرف واحد يفيد معنى الاختيار، وتوضيح ذلك على النّحو الآتي:

---

(١) سيبويه، **الكتاب**،، ج١، ص ٢٤–٢٥.

(٢) سيبويه، **المصدر نفسه**، ج٣، ص ١٨٧–١٨٨.

$$\text{أ-}\begin{bmatrix}\text{لست}\\ \text{- ما -}\\ \text{لا}\end{bmatrix}\ \text{-(أوَ)}\ \begin{bmatrix}\text{لست}\\ \text{- ما -}\\ \text{لا}\end{bmatrix}$$

$$\text{أ-}\begin{bmatrix}\text{لست}\\ \text{- ما -}\\ \text{لا}\end{bmatrix}\ \text{-(أوْ)}\ \text{_____}$$

والملاحظ أنّ سيبويه لا يكتفي بتحليل بنية التّراكيب النّحويّة شكلاً، بل يكشف عن التّباين الدّلاليّ النّاتج عن استبدال الأداة (أوْ) بـــ (أوَ)، فالتّركيب النّحويّ الّذي يحوي الأداة (أوَ) دلالته (ألست في هذه الأحوال كلّها)، أمّا الّذي يحوي الأداة (أوْ) فيدلّ على (ألست في بعض هذه الأحوال).

وتشير قواعد النّحو التّحويليّ إلى الحذف بالقاعدة الآتية:

أ + ب = .... ب

حيث أ: كلمة، و ب: كلمة

ففي هذه العملية تحوّل (أ+ب) إلى (ب)، أيْ أنّ (أ) حذفت من ذلك التّحويل الّذي يجري علـــى الجملة، ومثال ذلك التّحويل الجاري على جملة المبني للمعلوم إلى المجهـــول بحـــذف الفاعـــل وتغيير موقعي الفاعل والمفعول به[١]، في نحو: (كتبَ الطالبُ المحاضرةَ) فإنّ بنية الجملة تتألف من المكوّنات المباشرة الآتية:

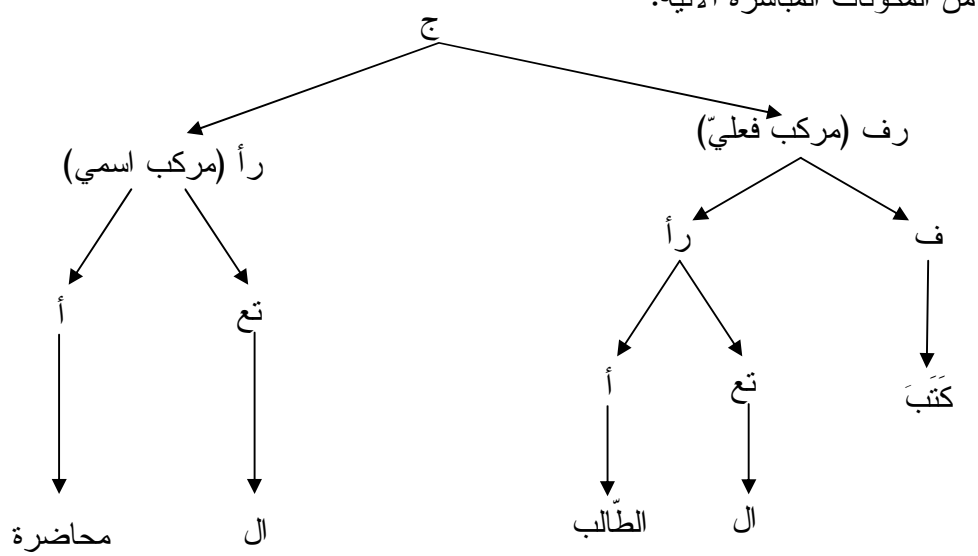


(١) انظر: Spair, Edward, **Introductory Reading on Language**, New York, 1979, p. 419.

وبعد تحويل الجملة إلى المبني للمجهول تتغيّر بنية الجملة إلى (كُتِبَتْ المحاضرةُ)، ويكون شكل الجملة على النّحو الآتي:

كُتِبَ + تْ + أل + محاضرة

فعل + تأنّيث + ∅ + أل + نائب الفعل

ويشير الرّمز (∅) إلى موضع (الفاعل) في البنية العميقة، والّذي طرأ عليه تغيير بالحذف في البنية السّطحيّة، والتّغيّرات الشّكليّة الأخرى، الّتي فرضتها العلاقات الجديدة النّاشئة عن التّحويل، هي إلحاق (تاء التّأنّيث) بالفعل (كتب) ليتطابق مع نائب الفاعل (المحاضرة)، وتغيير بنية الفعل (كَتَبَ) إلى (كُتِبَ)، والعلامة الصّوتية للمفعول به في البنية العميقة (المحاضرة) من الفتحة إلى الضمّة.

وما يسمّيه التّحويليّيون بالحذف الإجباريّ، هو ما سمّاه العرب بالحذف الواجب، ويظهر ذلك في مثال من اللّغة الإنجليزيّة به حذف واجب للاسم:

- Marvin expects sylvia to win the game.

(مارفن يأمل أنْ تفوز سلفيا باللّعبة).

- Marvin Expects to win the game.

(مارفن يأمل أنْ يفوز باللعبة)

فالجملة الثّانية اشتملت على فعلين وفاعلٍ واحدٍ فقط هو (مارفن)، في حين أنّ فاعل(win) الجملة الأولى هو (سلفيا)، وفي الجملة الثّانية هو (مارفن)، فكيف جمع (مارفن) بين أنْ يكون في الجملة الثّانية فاعلاً لـ (win) إضافة إلى كونه فاعلاً لـ (expects) في الجملة نفسها؟

إنّ البنية العميقة لهذه الجملة كانت:

- Marvin expects Marvin to win the game.

وهذا التّركيب غير نحويّ بالنّسبة للبنية السّطحيّة في الإنجليزيّة، ومن ثمّ كان لا بدّ من التّحويل بالحذف الإجباريّ.

والنّحو العربيّ والنظر التّحويليّ يتّفقان في أنّ مسبّبات الحذف تركيبيّةٌ أساساً؛ وذلك لوجود فكرة العامل، فيقدّر النّحاة العرب في جملة: زيداً ضربتُهُ، أنّ "زيداً" منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلّ عليه الفعل المذكور، كما يُقدّر النّحو التّحويليّ أنّ جملة:

Tolerate yourself (صبِّر نفسك)

لا بدّ أنّ يكون فيها فاعلٌ للفعل محذوفٌ، وهو: you، وذلك لتفسير وجود الضّمير على شكل "yourself"، ومع هذا التّشابه إلاّ أنّ هناك فرقاً بين النّحو العربيّ والنّحو التّحويليّ في مسألة الحذف يتمثل في[١]:

- أنّ للحذف في النّحو العربيّ سببين: الأوّل تركيبيّ كما في الجملة المذكورة آنفاً، والثّاني مقاميّ؛ ذلك أنّ المحذوف يُفهم من السّياق. أمّا الحذف في النّحو التّحويليّ فلا يقع إلاّ إذا كان للمحذوف مثيلٌ في النّصّ.
- الفرق الثّاني يكمن في الاهتمام؛ ففي الوقت الّذي ينظر فيه النّحو العربيّ إلى الحذف على أنّه محاولةٌ للوصول إلى معرفة المحذوف، يبدأ النّحو التّحويليّ من الجمل الكاملة، ويطبّق عليها قواعد الحذف ليصل إلى الشّكل الظّاهري إليها.

## - ظاهرة التّقديم والتّأخير: Permutation

تؤدّي اللّغة وظيفتها بترتيب المفردات وتركيبها، لتبلغ غايتها في الإفهام؛ لأنّ العبارة تقوم منطقياً على ترتيب الكلمات، وأنّ هذا التّرتيب يعبّر في آنٍ واحدٍ عن حاصل الفكرة. ومن المعلوم أنّه إذا اختلّ هذا النّظام من ناحية لم يحقّق الكلام الغرض منه وهو الإفهام. وقد عوّل سيبويه على التّقديم والتّأخير في تحديد المستوى الدّلاليّ للتّركيب النّحويّ، وهو عنده يحقّق أغراضاً كثيرةً أهمّها: العناية والاهتمام وتنبيه المخاطب وتأكيد الكلام، وعبارته: "كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي ببيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٢]، ومثال ذلك قوله في جملته: ضربَ عبدُ الله زيداً": فـ (عبدُ الله) ارتفع ههنا وشغلتَ به (ضَرَبَ)... وانتصب (زيدٌ) لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعل الفاعل"[٣].

ويتبيّن من النّص أنّه حلّل الجملة إلى مكوّناتها الأساسيّة على غرار ما هو شائعٌ في المنهج الوصفيّ الحديث، فالمكوّنات الصّنفيّة وهي: الفعل (ضَرَبَ)، والاسمان (عبد الله) و(زيد) يُضفي السّياق عليها سماتٍ نحويّة مستمدّةً من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها العلاقة المعنويّة وهي: (الإسناد – الفعل والفاعل) و(التّخصيص – المفعول به)، والعلاقة اللّفظية

---

(١) Jonathan Owens, **Early Arabic Grammatical Theory**, Amsterdam, Philadelphia, Benjamins, p 88, p: 13-36.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٤.

(٣) سيبويه، **المصدر نفسه**، ج١، ص ٣٤.

وهي: (الرّتبة) و(المطابقة). وهذه الإضافة النّحويّة، تمثّل بمجموعها المكوّن الأساسيّ، ولو عبّرنا عن تحليل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة بطريقة (التّخطيط الشّجري) لكان شكل بنية الجملة على هذا النّحو:

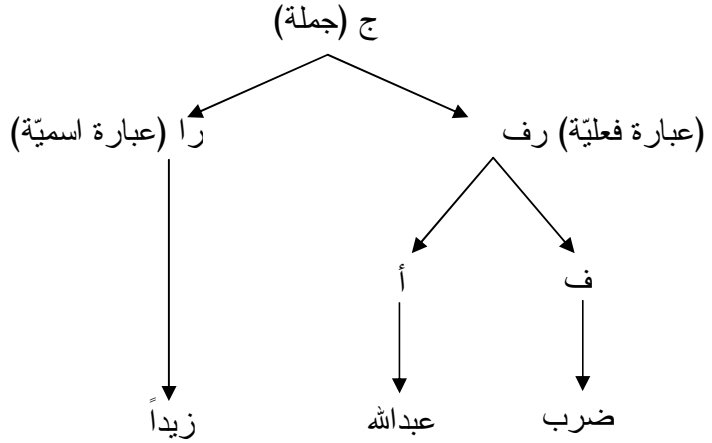


ويتمّ إجراء (التّحويل الموضعيّ – التّقديم والتّأخير) ضمن إطار هذا التّرتيب، وبأسلوب ينسجم ونظام الجملة العربيّة، قال: "فإنّ قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك: "ضَرَبَ زيداً عبدُ اللهِ" لانك إنّما أرَدْتَ بِهِ مؤخّراً ما أرَدْتَ بِهِ مقدّماً[١]". أي أنّ التّقديم والتّأخير لم يخل بنظام الجملة العربيّة، ومدار التّحويل في هذا الموضع إنّما هو على الاهتمام والعناية.

وفي النّحو التّحويليّ تنبثق قاعدة التّقديم والتّأخير من أساسٍ مفاده: هو أنْ نعرف التّرتيب في البنية العميقة أوّلاً، ثمّ نبحث عن القوانين الّتي تحكم تحوّل هذا التّرتيب إلى أنماط مختلفةٍ في الكلام الفعليّ على السّطح، وقاعدة التّقديم والتّأخير يمكن تمثيلها رياضيّاً بالصّورة الآتية:

أ + ب ← ب + أ حيث أ: كلمة و ب: كلمة.

ونضرب لها مثلاً من الإنجليزيّة[٢].

A detective hunted down the killer

(المتحرّي أوقع بالقاتل)

ويمكن أنْ يتغيّر التّرتيب بنقل كلمة (down) لتصير:

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٤.

(٢) انظر: عبده الرّاجحي، **النّحو العربيّ والدّرس الحديث**، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٥٤–١٥٥، وسليمان ياقوت، **منهج البحث اللّغويّ**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ١٤٨.

A detective hunted the killer down

(المتحرّي أوقع بالقاتل)

وفي الحالين نلاحظ أنّ المعنى الحاصل من تقديم كلمة (The Killer) هو التّوكيد (emphesis)[١]، وفي هذا ملحظ يفرق العربيّة عن الإنجليزيّة، ففي العربيّة تتوارد معانٍ عدّةٌ على نَظم الكلام في حال تقدّمه أو تأخّره، أمّا في الإنجليزيّة فلم يكن للتّقديم والتّأخير غير معنى التّوكيد، ولم يكن واسعاً ذلك الاتّساع الّذي نراه في العربيّة، وربّما كان سبب ذلك نظام تركيب الجملة الإخباريّة في الإنجليزيّة، فهي لا تأتي إلاّ على حالٍ واحدةٍ يكون فيها الفاعل مقدّماً دائماً:

subject + verb + object

(مفعول به) (فعل) (فاعل)

وهذا يعني أنّها لا تحتمل ذلك التّقديم والتّأخير الجاري في الجملة العربيّة الّتي لك فيها من التّقديم والتّأخير ما شئت ما دُمت (تلتزم القاعدة النّحويّة). يقول Wright: "إنّ الفرق بين الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة في العربيّة، هو أنّ الأولى تصف حدثاً، أمّا الثّانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلاّ إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسمٍ من أقسام الجملة، فإنّ هذا يكفي لأنّ يكون سبباً للتّغير في مواقع الكلم"[٢].

---

(١) Nicolas Ruwet, **An Introduction to Generative Grammar,** Amsterdam, London, 1983, p: 222-223.

(٢) W. Wright, **A Grammar of the Arabic Language**, translated from Garman, London, 1875, p: 25.

ود. خليل عمايرة، **العامل النّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغويّ**، جامعة اليرموك، إربد، (١٩٨٥م)، ص ٣٨، وكتابه أيضاً: في **التّحليل اللّغوي**، ص ٤٠.

- **ظاهرة الزّيادة: Insertion**

يتمّ تحديد وظيفة الوحدات اللّغويّة داخل التّركيب من خلال العلاقة النّاشئة بين تلك الوحدات، وتأتي الزّيادة لتكسب التّركيب أشكالاً جديدةً، وتُضفي عليه دلالةً إضافيّة، وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه، وجدنا أمثلة يتّضح فيها الأثر الّذي يتركه هذا اللّون من التّحويل في التّراكيب النّحويّة، من ذلك زيادة الحروف التي تأتي للتّوكيد ولتقوية المعنى، كـ (مِنْ) الواقعة قبل (الفاعل) في جملة: (ما أتاني مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٌ) والأصل: (ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ)، قال: "لأنّ معنى (ما أتاني أحدٌ) و(ما أتاني من أحدٍ) وأحدٌ، ولكنّ (مِنْ) دخلت هنا توكيداً"(١).

وبتحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة (التّخطيط الشّجريّ)، يكون شكل الجملة على هذا النّحو:

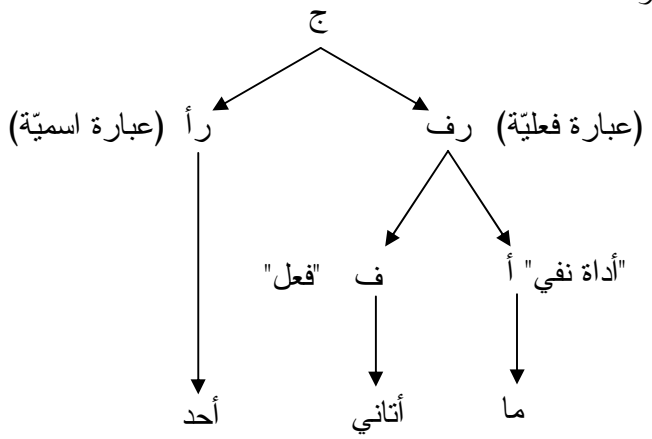


وتزاد (مِنْ) قبل (أحد) لتؤدّي وظيفة دلاليّة هي التّوكيد، وأضاف السّيرافي (ت٣٦٨هـ) دلالة أخرى لـ (مِنْ)، هي نقل معنى (أحد) من الإفراد إلى معنى الجنس، جاء في شرح السّيرافي: "وإنّما دخلت –مِنْ – في النّفي على نَكِرَةٍ لنَقْلِهِ مِنْ مَعْنَى الوَاحدِ إلى مَعْنَى الجِنْس"(٢).

وفي النّحو العربيّ تعدّ كلّ فضلةٍ زيادةً، شريطة ألاّ تكون متضمّنة في أحد عناصر الجملة، وأنّ الحال، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، وله، ومعه، والعطف، من الزّيادات التي تنطبق هذه القاعدة عليها. ولا يُراد هنا مناقشة النّحاة في وجه اعتبار تلك الفضلات زيادة، ولكن يكفي القول إنّ اقتضاء المعنى لأيّ منها يفرض وجودها ودليل ذلك قوله تعالى: {لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى}(٣)، فالمعنى يقتضي وجود الحال هنا من جهة المفهوم

---

(١) سيبويه، **الكتاب**،، ج٢، ص ٣١٦.

(٢) السيرافي، **شرح السيرافي بهامش الكتاب**، ج٢، ص ٣١٥.

(٣) النساء: ٤٣.

الشّرعيّ، وإلاّ أصبح المعنى نهياً عن أداء الصّلاة وهو مستحيلٌ، ونقيض المطلوب، ولكنّ الجملة من حيث القالب النّحويّ تمّ معناها بوجود أركانها الثّلاثة الأساسيّة: الفعل، والفاعل، والمفعول به. وحتّى نفرّق بين حالٍ يقتضيه المعنى، وحال لا يقتضيه المعنى. نقول: الأصل في الحال أنّ يكون فضلة، ما لم يفسد المعنى، وقد تكامل الأصل والزّيادة في الآية الكريمة لأداء معنى جديدٍ، يصبح فيه الحال وكأنّه جزءٌ أساسيٌّ في الجملة. وكذا المفاعيل، فالأمر فيها جارٍ على القياس على ما قيل في الحال، والعلّة اقتضاء المعنى(١).

ويقرّر التّحويليّون أنّ ثمّة بعض الكلمات تدخل في تراكيب مختلفةٍ، ويُرمز لقاعدة الزّيادة رياضيّاً بما يأتي:

أ ← أ + ب : ب ≠ أ [ حيث أ: كلمة، و ب: كلمة]

ونصّها هو: "أ" تصبح (أ + ب)، حيث (ب) غير متضمّنة في "أ"، وأمثلتها كثيرة في اللّغات؛ إذ تعتمد اللّغات على هذه القاعدة في إضافة عنصرٍ جديدٍ إلى الجملة، لم يكن موجوداً فيها من قبل، ولا كان متضمنّاً في أحد عناصرها.

ويرى عبده الراجحيّ أنّ هذه الكلمات الّتي تمّت زيادتها لا تدلّ على معنىً من منظور البنية العَميقة عندهم، "وإنّما تفيد وظيفة تركيبيّة وقد تعدّ لوناً من ألوان الزّخارف"(٢).

ولكنْ كيف يكون هذا وهم أنفسهم يقرّرون أنّ الزّيادة تأتي بمعانٍ جديدةٍ، إذ يرون فيها: "وسيلة مثالية للتّعبير عن معانٍ جديدةٍ"(٣)، وهذا يعني أنّ معنى الزّيادة لديهم أنّها ليست أساسية في التّركيب، وتدخل ضمن المنهج التّحويليّ الّذي يغيّر الجمل المولّدة من المكوّن الأساسيّ من حالة إلى أخرى بزيادة أدواتٍ وصيغ.

---

(١) ناقش غير واحدٍ من الباحثين هذه القضية، انتظر منتهى الرّأي فيها عند أ.د إسماعيل عمايرة، **بحوث في الاستشراق**، ط٢، دار وائل، عمان، (٢٠٠٣م)، ص ٣١٥.

(٢) عبده الراجحي، **النّحو العربيّ والدرس الحديث**، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) Spair, Edward, **Introductory Reading in Language**, p. 129.

وتتمّ الزّيادة بعد تحليل التّراكيب إلى مكوّناتها المباشرة، ويساعد هذا التّحليل على وصف بنيويّ دقيقٍ يسهّل على الباحث إجراء عملية التّحويل، ففي اللّغة الإنجليزيّة – على سبيل المثال – تحلّل جملة (نَارٌ تَشْتَعلُ – Fire Burns)[١]، إلى مكوّناتها المباشرة:

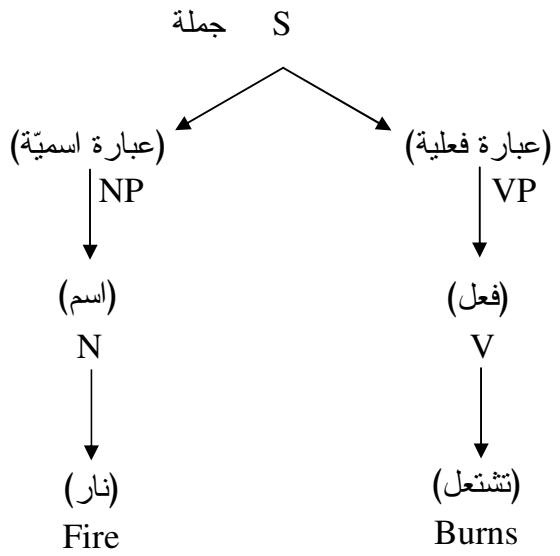


وتكون الزّيادة في إطار هذا التّحليل قبل المكوّنات المباشرة أو بعدها في نحو: إضافة أداة التّعريف (The) قبل (Fire)، والفعل المساعد (is) قبل (Burns)، وزيادة اللاّحقة (ing) إلى (burns) لتحويله من الحالة الفعلية إلى الحالة الاسميّة، وتكون الصّورة النّهائيّة للجملة بعد الزّيادات: (النّار مشتعلة) (The Fire is burning)، إذ وسّعت الزّيادة من نطاق الجملة، ونقلتها من الفعليّة إلى الاسميّة. وفي هذا كلّه دليل على أنّ الزّيادة تأتي لمعنى بخلاف ما قيل بأنّها ضربٌ من الزّخرف.

---

(١)Spair, Edward, **Introductory Reading on Language** , P.410.

## المبحث الثّالث

## نظريّة التّعليل في ضوء المنهج التّحويليّ

**مدخل:**

لو كان النّحو مجموعة من الأبواب النّحويّة، لكل بابٍ منها أحكامه الخاصة به، لا تعليل يفسّر أحكامه، ويربط بين أبوابه، فهل يكون نحواً؟

أغلب الظّن أنّ الإجابة ستكون بالنّفي؛ لأنّ للنّحو العربيّ وظائف لا يؤدّيها إلا بوجود روابط كليّةٍ تشكّل اللّغة، وهذه الروابط غايتها تقديم تفسيراتٍ كليّة للظّاهرة النّحويّة، والتّحليل تفسيرٌ للنظام النّحويّ، ينتقل من الجزئيّ إلى الكلّيّ، "فيطّرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعضٍ"[١]، فتفسير المنادى العلم بالبناء دليل على أنّ أشكال المنادى كلّها تخضع لقانون واحد هو "النّصب"، ويجيز التّعليل في انتقاله من النّظر الجزئيّ إلى الكلّي الأحكام[٢]، "فيجوز لك أنْ تقول: العرب ترفع كلّ فاعلٍ، وإنْ كنت إنّما سمعت الرّفع في بعض الفاعلين"[٣].

وتناول ظاهرة التّعليل عددٌ من المحدثين بالدّراسة، وتنازعهم اتّجاهان في موقفهم من التّعليل النّحويّ، هذان الاتجاهان هما:

- اتّجاهٌ تيسيريٌّ يعارض التّعليل، ويرى فيه "تهافتاً وهلهلة"[٤]، وفلسفة حملت القدماء على أنْ يفترضوا، ويعلّلوا، ويسرفوا في كلا الأمرين[٥].
- اتّجاهٌ مؤيّدٌ للتّعليل النّحويّ، وفلسفته في ضوء الموروث النّحويّ، لأنّ النّحاة وضعوا التّعليلات عن خبرةٍ كافيةٍ بمقاصد العرب في لغتهم وأساليبهم، فجاء بعضها قريب المأخذ، يتلقاه النّظر بالقبول[٦].

---

(1) علي أبو المكارم، **أصول التّفكير النّحويّ**، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، (١٩٧٣م)، ص ٩٠.

(2) علي أبو المكارم، **المصدر نفسه**، ص ٩٠.

(3) ابن عصفور، **شرح جمل الزّجاجّي**، ت: صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف، الموصف، (١٩٨٢م)، ج١، ص ٤٣٤.

(4) انظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، ص ١٩٤.

(5) من هؤلاء الرّافضين لفكرة التعليل: إبراهيم مصطفى في كتابه: **إحياء النحو**، وشوقي ضيف في كتابه: **الرد على النّحاة**، ومهدي المخزومي في كتابه: **في النّحو العربيّ**: قواعد وتطبيق.

(6) من هؤلاء المؤيّدين لفكرة التّعليل: عبد الحميد حسن في كتابه: **القواعد النّحويّة**، وعلي النجدي ناصف في كتابه: **سيبويه إمام النّحاة**، ومازن المبارك في كتابه **النّحو العربيّ**، وعباس حسن في كتابه: **النّحو الوافي**.

فدراسة التّعليل مدخلٌ من مداخل تقييم الدّرس النّحويّ في عمومــه، فرفــضه ومحاولــة إقصائه كليّةً رفضٌ للنّحو العربيّ الّذي وُلِدَ معللاً، وقبوله كما هو من غير إطالــة النّظــر فيــه تمحيصاً وتدبّراً جمودٌ يستنكر على اللّغة طبيعة تطوّرها.

والنّحاة عندما عللوا راموا إيجاد تفسيرٍ للأنماط الّتي يأتلف عليها التّركيب، والتّأطير لمنهجٍ تعليليّ يستند إليه النّظام النّحويّ، منهج تتفاوت ظلاله في انتشارها وسعتها من كتاب نحويّ إلى آخر، فتكاد تتوارى أحياناً بين القواعد ولا يُجلّيها إلا عقلٌ مدركٌ، وتكاد تطغى في انتشارها حتّى تكاد تمّحي معالم القاعدة النّحويّة، ومادة التّعليل قابلة للتّشكل وفق المنهج الّذي يريده النّحــويّ، فيمكن أنْ تكون بمنهجٍ فقهيّ، أو كلاميّ، أو منطقيّ.

ولمّا كانت غاية هذه الدّراسة إيجاد قواسم مشتركةٍ بين مناهج النّظر في اللّغــة، قواســم يتجاوز فيها النّظام النّحويّ العربيّ حدّ المعيار إلى الوصف، جاء تناول نظريّة التّعليل وفق رؤيةٍ تحويليّةٍ محاولة لإبراز ما كان مشتركاً بين اللّغات – عامّة – إذ بدت نظريّة التّفسير الكلّي عند التّحويليّين شبيهة بنظريّة التّعليل عند نحاتنا، ففي كلتا النّظريتين ســعيٌ إلــى مــا وراء اللّغــة المستعملة والقواعد المقنّنة لها، وما يؤدّي إليه هذا السّعي من القول بالتّقدير، والأصل، والفرع، والأثر، وقدرة بعض العناصر اللّغويّة على التّحكّم بعناصر أخرى في تركيب الجملة.

إلاّ أنّ التّعليل في النّحو العربيّ تفسيرٌ لتناسق نظام النّحو العربيّ لم يكن هدفــه تفــسير تناسق أيّ نظامٍ نحويّ في أيّةِ لغةٍ أخرى، في حين أُريد بالتّفسير على حدّ زعم التّحويليّين التّعليل لتناسق أيّ نظامٍ لغويّ بشريّ.

وفيما هو آتٍ عرضٌ لنظريّة التّفسير التّحويليّة، والمبادئ الّتي قامت عليها، وذكرٌ لما كان في النّحو العربيّ من علل تحويليّةٍ.

## نظريّة التّفسير الكلّيّ عند المنهج التّحويليّ

### - مفهوم التّفسير في النّحو التّحويليّ:

مفهوم التّفسير في النّظريّة التّحويليّة مفهومٌ حديثٌ قريبٌ من مفهوم التّعليل في النّحو العربيّ، وهو نظامٌ من التّعليلات على شكل مجموعة من النّظريات والمبادئ تفسّر انتظام الظّاهرة اللّغويّة، أيّاً كانت اللّغة التّي تمثّلها في النّحو، والصّرف، والصّوت، والدّلالة المعجميّة.

والهدف من دراسة التّفسير في النّظريّة التّحويليّة عقد " حوارٍ بينه ، وبين التّعليل في النّحو العربيّ ، والحوار مع النّظريّة التّحويليّة عرضٌ لتجربة غير العرب في دراسة لغاتهم وتفسيرها.

ويغني عن بسط القول في أنّ العلة إنْ هي إلا بيان ما قام في عقول متكلّمي اللّغة حين ينطقون التّراكيب، مقولة الخليل: " أنّ العرب نطقت على سجّيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإنْ لم ينقل ذلك عنها ...."[1] ومقولة الخليل هذه تؤكّد أمرين.

- طبيعة العلل النّحويّة في صورتها التّي ارتكز عليها البحث عند الروّاد.
- المعنى الّذي اتّخذته الدّراسات النّحويّة المبكّرة، وهو تحليل الظّاهرة اللّغويّة بصورةٍ تَرُدُّ المنطوق منها إلى الذّهنيّ المتصوّر[2]، لا مجرد وصفها لأغراض تعليميّةٍ، أو معرفة الصّواب والخطأ منها .

ولمّا كانت غاية النّحو التّحويليّ تجاوز حدود الوصف الظّاهريّ للعبارة كما رسمته المدارس الوصفيّة قبلها إلى معرفة ما قام في عقول المتكلّمين، كما كان ذلك غاية الخليل وسيبويه من قبل، عُنِيَ النّحو التّحويليّ بالعلل النّحويّة. " يؤمن تشومسكي بأنّ أيّ لغةٍ بشريّةٍ طبيعيّةٍ تخضع لنظامٍ دقيقٍ يختفي وراء قواعدها في النّحو والصّرف . فتفسير اللّغة سعيٌ للبحث عن السِّرّ الّذي يجعل القاعدة النّحويّة صحيحة منتجة لعددٍ لا نهائيّ من التّطبيقات[3].

ولقد كان للتّعليل النّحويّ الّذي شرعه الخليل، الفضل في إعطاء الدّرس النّحويّ صفة العلميّة، مثلما رام النّحو التّحويليّ العلميّة بالتّفسير لا بالوصف، إذ لو توقف الخليل عند الوصف

---

(1) الزّجاجّي، **الإيضاح في علل النّحو**، ص ٦٦

(2) انظر: السيد الشرقاوي، **الملكة اللّغويّة في الفكر اللّغوي العربيّ**، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، (٢٠٠٢)، ص ٩٥.

(3) انظر: تشومسكي، **المعرفة اللّغويّة**، ص ٨٢، ومحمّد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني،، ص ٥٧.

دون التّعليل لكان عمله أقرب إلى عرض مادة اللّغة منه إلى النّحو ، ولجعل الأسس التي بنيت عليها قواعد النّحو مجهولة مبهمة.

ويشترط تشومسكي في النّظريّة التّحويليّة أنْ تكون كافية للمهمة الوصفيّة للّغة ، والمهمّة التّفسيريّة، ولا يكون التّفسير إلا بعد الوصف العلميّ الدقيق لها[1].

**- مبادئ نظريّة التّفسير:**

من أبرز المبادئ التي تستند عليها نظريّة التّفسير في النّحو التّحويليّ:

- مبدأ الحالة ( Case Theory ) وهو يفسّر ظاهرة المصادر المؤوّلة والمصادر الصّريحة التي يمكن تمثيلها بمصادر مؤولةٍ كما هو الحال في العربيّة والإنجليزيّة.
- مبدأ الرّبط العامليّ (GB Theory) وهو يفسّر علاقة العنصر (أ) بالعنصر (ب) إذا كان العنصر (أ) يتحكّم بالعنصر (ب) بأيّ شكلٍ من أشكال الرّبط .
- مبدأ الثّيتا ( Theta Theory) وهو يفسّر ترابط العناصر عندما يكون لها دورٌ واحدٌ كالضّمير، وما يعود عليه .
- مبدأ الفصل ( Bounding Theory ) الذي يعالج القيود المفروضة على نقل عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً.

ولتوضيح هذه المبادئ نضرب مثالاً بالآتي .

Who was John persuaded to visit?[2]

بمَنْ أقنع جون أنْ يزور؟

(أو)

مَنْ الّذي أقنع جون بزيارته؟

والضّمير المتّصل (بزيارته) عائدٌ على اسم الاستفهام (مَنْ).

فجملة الاستفهام هذه نسقٌ لغويٌ مفهومٌ عند المتلقيّ، وإنْ كان مركباً من ثلاث جمل متداخلة ، تفسير ذلك أنّ هذه الجملة تحتوي ثلاثة محاور مترابطة:

---

(1) تشومسكي، **المعرفة اللّغويّة**، ص ١١٩، ١٢١، ١٢٤ .

(2) Chomsky, N., **Current Issues in Linguistic Theory**, The Hague: Mouton, 1964. p: 171.

- **المحور الأوّل:** محور الاستفهام ومركزه أداة الاستفهام :"مَنْ" ومجالها الّذي تتحكّم به هو بقيّة الجملة ، فهي جملةٌ كبرى.
- **المحور الثّاني :** مركزه الفعل " أقنع " ومجاله كلمة " جون " بالإضافة إلى حرف الجرّ "الباء"، فهو جملة يمكن أنْ تسمّى وسطى.
- **المحور الثّالث :** محوره الفعل " يزور " الّذي اتّخذ صورة المصدر طبقاً لمبدأ الحالة حيث جاز أنْ يتمثّل المصدر الصّريح بمصدرٍ مؤولٍ ، ومجاله الضّمير المتّصل به ويمكن أنْ يسمّى جملة صغرى .

وقد عمل كلّ محورٍ من المحاور الثّلاثة في مجاله (طبقاً لنظريّة العامل)؛ لأنّ أداة الاستفهام تستدعي مستفهماً عنه، والفعل "أقنع" بنيته المعجمية الأصليّة مبنيةٌ للمعلوم فيستحقّ فاعلاً ومفعولاً، لهذا عندما تحول إلى صيغة المبني للمجهول أسقط المفعول به مكان الفاعل، وأصبح نائباً عنه بعد أنْ أجيز بالرّفع، فارتبطت كلمة "جون " بالفعل " أقنع " . والمصدر الصّريح "زيارة" أصله جملةٌ فعليةٌ مركزها الفعل "يزور" الّذي تتطلّب بنيته المعجميّة فاعلاً ومفعولاً حيث يجب تقدير الفعل لعدم ظهوره في البنية السّطحيّة ليصحّ به التّفسير ، أمّا المفعول فقد اتّخذ صورة الضّمير الواقع في محلّ جر بالإضافة، إضافة المصدر إلى مفعوله، فعمل المحاور الثّلاثة تطبيقٌ لمبدأ الرّبط العامليّ.

ويفسّر مبدأ ثيتا ترابط المحاور الثّلاثة، إذ يتعلّق حرف الجرّ "الباء" بالمحور "أقنع " ويعود الضّمير المستتر في المحور " يزور " على نائب الفاعل " جون " ويعود الضّمير المتّصل بالمحور " يزور " على المحور الأوّل أداة الاستفهام ، فالمحاور عندما تتعدّد لا تكون صحيحة إلاّ إذا كانت مترابطة .

ويمنع مبدأ الفصل تقدّم المحور الثّالث على الثّاني أو الأوّل ، كما يمتنع تقدّم المحور الثّاني على الأوّل، وعلّة ذلك أنّ المحور الأوّل هو المحور الأساسيّ، وهو موسوم في هذه الجملة بأنّه من ألفاظ الصّدارة ، وهذا التّأويل يعدُّ تأويلاً شاملاً ، لأنّه أدّى إلى تطابق التّفسير الكليّ مع الإدراك العمليّ لمفهوم الجملة عند المتلقي.

**- مثالٌ على العلّة التّحويليّة:**

**- علّة الأصل والفرع:**

**- مفهوم الأصل:**

استُخدم مصطلح "الأصل" بمفاهيم متعدّدةٍ؛ إذ هو مصطلحٌ في المنهج، تعدّدت استعمالاته بمفاهيم شتّى، تختلف باختلاف النّظرة المنهجيّة. وقد ترتّب على ذلك أنْ خلط بعض البـــاحثين بين هذه المفاهيم[1]، وحتّى لا نقع في الخلط نفسه سيكون لمصطلح الأصل مفهومان في ســياق هذه الدّراسة، هما:

**١) المفهوم الوصفيّ.**

**٢) المفهوم التّاريخي.**

## (١) المفهوم الوصفيّ:

وهو مفهومٌ قائمٌ على درجة التّردّد والشّيوع، والنّحو التّحويليّ رأى أنّ قــضيّة الأصــليّة والفرعيّة قضيّةٌ أساسيّةٌ في فهم " البنية العميقة " وتحوّلها إلى بنية السّطح"، وقد عرض النّحــو التّحويليّ لهذه القضيّة في مواضع مختلفةٍ منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة (Marked) وتلك الّتي بلا علامة ( unmarked ) ، وقرّروا أنّ الألفاظ غير المُعْلَمَة " هي الأصل والأكثر دوراناً في الاستعمال ، وأكثر " تجرّداً " ومن ثمّ أقرب إلى " البنية العميقة " فالفعل في الزّمن الحاضر في الإنجليزيّة –مثلاً– غير مُعْلَمٍ :

( Look) ينظر

( Jump) يقفز

بينما الفعل الماضي تلحقه علامة ( ed) – على الأغلب – :

(Looked) نظر

(jumped) قفز

---

(1) انظر في تفصيل ذلك عند: أ. د. إسماعيل عمايرة، في بحث: مناهج التّأصيل في التّراث اللّغوي في كتاب: **تطبيقات في المناهج اللّغويّة**، دار وائل، عمان، (٢٠٠٢م)، (ص١٠٧-١٦١).

والمفرد غير معلم :

(boy) ولد

( book) كتاب

والجمع تلحقه علامة ( S)

( boys) أولاد

(books ) كتب

وعليه فإنّ الزّمن الحاضر في الإنجليزيّة أصلٌ والماضي فرعٌ، والمفرد في الإنجليزيّة أصلٌ والجمع فرعٌ[1].

والفعل في العربيّة على خلاف الإنجليزيّة، فإنْ كان المضارع عندهم تجرّد من العلامة فإنّه عندنا لازمها، ولمّا كانت حاله في العربيّة تُعرف بهذه العلامة كان فرعاً وماضيه أصلا، والجامع المشترك بين اللّغتين اعتبار العلامة لاحقة لما كان فرعاً.

وهذا الجامع المشترك نجده في غير لغة، ففي الفارسيّة – مثلاً – يلحق الفعل الماضي، والمضارع علامة تجعل منهما فرعاً وجذر ذاك الفعل أصلاً مثال ذلك:

رفت : (جذرُ ذهَبَ)

أو + رفت = أورفت (فعلٌ ماضٍ: ذهَبَ)

(علامة الماضي)

رو : (جذر يَذْهَبُ)

مي + رو = مي رو (فعل مضارع: يَذْهَبُ)

(علامة المضارع)

وهذه العلامات مطّردة وإنْ شذّ القليل من الأفعال عنها.

وفي الألمانيّة تلحق العلامة الماضي والمضارع كما كان الحال في الفارسيّة، ففي قولك:

---

(1) Lyons, John, **New Horizons in Linguistics**, Penguin Book, 1970, p:17.

Sag (جذر الفعل قال وهو الأصل)

Sag + en = sagen
يقول (علامة المضارع)

Sag + te = sagte
قال (علامة الماضي)

وكذا في المعرفة والنّكرة، فللتّعريف علاماتٌ وللتّنكير علاماتٌ، وهذا مشتركٌ بين الألمانيّة والفرنسيّة، حتّى العربيّة ألم يكن التّنوين علامة على التّنكير؟

ففي الألمانية

Schule (مدرسة)

die + schule = die schule
المدرسة (معرّفة) علامة تعريف

eine + schule = eine schule
(مدرسة نكرة) علامة تنكير

وفي الفرنسيّة كذلك:

Porte (باب)

la + porte = la porte
(الباب) علامة تعريف

Une + porte = Une porte
(باب) علامة تنكير

أمّا الفارسيّة فلا علامة فيها للمعرفة، بل العلامات تلحق النّكرة، وهذا ما جعل المعرفة عندهم أصلاً والنّكرة فرعاً على خلاف غيرهم؛ ففي كلمة:

مرد: الرّجل (معرفة دون علامة)

وإذا أردت أنْ تكون نكرةً كان لك أنْ تختار بين ثلاث علاماتٍ، هي:

یک + اسم = یک مرد (رجل)

اسم + ی = مردی (رجل)

یک + اسم + ی = یک مردی (رجل)

وفي قضيّة التّذكير والتّأنيث ملامح أكثر تشابهاً، خاصة بين العربيّة والفرنسيّة والألمانيّة:

فالعربيّة تلحق علامة للمؤنّث تجعل منه فرعاً.

فنقول: طالباً وطالبـــة

وفي الفرنسيّة تقول:

Ovoeat: (محامي)

Ovoeat + e = ovoeate (محامية)

وفي الألمانية نقول:

Lehrer: (مُعلّم)

Lehrer + in = Lehrerin (معلّمة)

والمذكّر في هذه اللّغات أصلٌ لعدم العلامة، والمؤنّث فرعٌ لوجود العلامة، حتّى أنّهـــم أنْ خاطبوا جمعاً من النّساء والرّجال غلّبوا لفظ المذكّر وإنْ فاق عدد الأوّل الثّاني.

ولا يعني هذا – أبداً – أنّ ما قيل سابقاً في تلك اللّغات تنقاس عليه اللّغات كلّهـــا، فهـــذه الإنجليزيّة والّتي كُتب النّحو التّحويليّ بلسانها فارقت في كثيرٍ من تلك القـــضايا، ولكـــن يبقـــى البحث عن قواسم مشتركةٍ بين – أغلب – اللّغات مطلباً يصحّ بـــه القـــول أنّ هنـــاك –وعلـــى الاتّساع– حالاً مطّردة تأتي عليها هذه اللّغات.

ولا تعني مفارقة بعض اللّغات لذلك الاطّراد أنّها ضيّقت واسعاً، فما مردّ تلك المفارقة إلاّ لحدود وسماتٍ خاصةٍ عندها تتماز اللّغات وتفترق.

## (٢) المفهوم التّاريخيّ:

وهو مفهومٌ قائمٌ على تتبّع الأصل الّذي كانت عليه الظّاهرة قبل أنْ تتطور أو تتحوّل عنه، فهو مفهومٌ مرتبطٌ بالقدم.

وممّا هو من قضيّة الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة " القلب المكانيّ " يقول سيبويه في تصغير المقلوب : " اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لا يرد ، كما بُني قائل على أنْ يبدل من الواو الهمزة ،وليس شيئا تبع ما قبله كواو ( موقن ) وياء ( قيل ) ولكن الاسم يثبت على القلب في التّحقير كما تثبت الهمزة في ( أدؤر ) إذا حقّرت وفي ( قائل ) ، و إنّما قلبوا كراهية الواو والياء"

والقلب المكانيّ يُطلق عليه في الدّرس الحديث مصطلح (metathesis)، ويرى فيه النّحو التّحويليّ ظاهرةً تفيد معرفة (الأصل)، فالإنجليزيّة القديمة كلمة "birdd" حذفت تخفيفاً في الحديث إلى (bird) (طائر) ، و"aks" قلبت إلى "ask" (يسأل)[1].

ومن العلل التي تعود إلى فكرة الأصل التي قال بها النّحو العربيّ والتّحويليّ ، علّة مراعاة الأولى، وعلّة العوض، وعلّة القوّة، وعلّة مراعاة الحالة الطّارئة، وعلّة اصطحاب الحال، وعلّة الحذف. وستتّضح عددٌ من هذه العلل في سياق التّطبيق الذي سيأتي لاحقاً.

**ومن العلل التّحويليّة:**

**- قياسُ فرع على أصلٍ:**

من ذلك رفع نائب الفاعل الذي هو اسمٌ أسند إليه الفعل مقدّماً عليه، فوجب أنْ يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع، والأصل في الرّفع الفاعل، وإنّما أُجري على الفرع الذي هو نائب الفاعل بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد[٢].

وهذا القياس يتلاءم والأصل النّظريّ في الجملة الفعليّة، فالنّحاة عندما عرّفوا نائب الفاعل بأنّه فاعلٌ من جهة اللّفظ، أيْ في البنْية السّطحيّة، حدّوه على أساسٍ تركيبيّ، إذ افترضوا أنّ الأصل النّظريّ للجملة الفعليّة المكونة من فعلٍ متعدٍ أنْ تتكوّن من:

**فعل _____ فاعل _____ مفعول به** (وهذا الأصل النّظري تجلّيه البنية العميقة)

واختزال الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، وناب المفعول به عنه تركيبيّاً في شغل المسند إليه، يقول الجرجانيّ: "وحقيقة البناء للمفعول أنْ تختزل الفاعل وتضع المفعول موضعه"، ويقول أيضاً..." وإذا جاز أنْ يُسمّى نحو: (مات زيدٌ) فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل، ومفعولٌ في المعنى من حيث أنّ الله أماته، جاز أيضاً أنْ يُسمّى "زيدٌ" في قولك: (ضُربَ زيدٌ) فاعلاً، وإنْ كان قد

---

(1) Ward, Ronald , **Introduction to Linguistics**, U.S.A, 1972, p :174 .

(2) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمّد، (ت٥٧٧هـ). **لمع الأدلة في أصول النّحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السُّوريّة، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٩٣.

وقع عليه الفعل في المعنى، وذلك لما ذكرنا من أنّ الاعتبار بأنْ يكون الفعل مسنداً إليه مقــدّماً عليه"[١].

بذلك تظهر لنا علّة ترتيب النّحاة لباب الفعل الّذي لم يسمّ فاعله أو نائب الفاعل، وإتباعه بالفاعل على اعتبار أنّه أخذ حكم الفاعل في الموقع والإعراب.

**- القياس بين الاستعمالات اللّغوية:**

قاس النّحاة الاستعمالات اللّغويّة بعضها على بعضٍ بعلّة الشّبه، إذ يقرن الشّبه إلى شبيهه في الحكم النّحويّ لربط الأبواب النحويّة وتأكيد صحتها، من ذلك الرّبط بين أبواب المنصوبات.

فصورة الجملة في هذه الأبواب هي:

**فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب:**

**فعل + فاعل + مفعول به**

**فعل + فاعل + مفعول مطلق**

**فعل + فاعل + مفعول لأجله**

**فعل + اسم كان + خبرها**

**فعل + فاعل + حال**

**فعل + فاعل + تمييز**

فالصّورة النحويّة لهذه التّراكيب متطابقةٌ وإنْ كانت من أبواب مختلفةٍ، لذا علّل النّحــاة نصب خبر كان، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والتّمييز بالحمل على المفعول به ممّا يثبت الحكم النّحوي ويربط بين الأبواب، وكذا يعلّلون رفع اسم كان، ونصب خبرها بقياسه قياس شبه على الفاعل والمفاعيل.

وهذا الوصف الخارجيّ-الصّورة النّحويّة- يصلح مقدمة في تعليم النّحو للوصول إلــى حقيقية الجملة النّحويّة، ويؤكّد أنّ الدّرس النّحويّ يمرّ غالباً بمرحلتين:

**الأولى:** الوصف الخارجيّ وهي ما يمثّل المنقول، وتقوم هذه المرحلة بوظيفة صحة التّدليل على حقيقة التّمثيل.

**الثّانية:** التّحليل الدّاخليّ، وتمثّل المعقول، ووظيفتها التّمييز.

---

(1) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص ٣٩٦-٣٤٥.

**أوجه الاتّفاق بين التّعليل والتّفسير:**

يؤمن تشومسكي بأنّ أيّ لغةٍ بشريّةٍ طبيعيّةٍ تخضع لنظامٍ دقيقٍ يختفي وراء قواعدها[1] في النّحو والصّرف ، فتفسير اللّغة سعيٌ للبحث عن السرّ الّذي يجعلُ القاعدة النّحويّة صحيحة منتجة لعددٍ لا نهائيّ من التّطبيقات ، وهذا ما يؤمن به نحاة العربيّة عموماً عندما يطلبون وجه الحكمة في القواعد التي وضعوها للنّحو العربيّ. إلاّ أنّهم لا يعمّمون ذلك على كلّ لغةٍ كما فعل التّحويليّون حين أرادوا نظاماً نحويّاً عالميّاً على حدّ تعبيرهم.

ويؤمن تشومسكي بأنّ تناول المادة اللّغويّة بالوصف والتّصنيف لا يمكن أنْ يكون كافياً موازياً لحقيقتها[2] في العقل، إذ يكفي تدبّر المعجم للوقوف على حقيقة أنّ اللّغة في صورتها السّطحيّة تتضمّن فراغاتٍ لا يمكن للعقل أنْ يتجاوزها عند تحديده معنى الجملة ، ففي جملة "ضُرِبَ زيدٌ" يحكم العقل بداهة بوجود فاعلٍ حقيقيّ محذوفٍ، كما يحكم أنّ الفعل "أعطى" والفعل "اتّقى" في قوله تعالى {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ}[3]، يتضمّن معطياً ومعطى له، ومتّقياً، ومتّقى منه وقد حذفت هذه اللّوازم لغرض ما.

فالبنية السّطحية للجملة قد يكون لها بنيةٌ عميقةٌ فيها عناصر أساسيةٌ غير متحققةٍ في البنية السّطحية، فيصبح تجاوز الوصف بالتّقدير مطلباً علميّاً له ما يسوّغه، وقد أكّدت (جودث كرين) (Judith Greene) في تحليلها نتائج تجارب سيكولوجية مؤسسة على نظريّة تشومسكي في ١٩٥٧ / ١٩٦٥م، فقال: "يبدو على الأساسين النّظريّ والتّجريبيّ أنّ التّصوّرات الخاصّة بثنائيّة المستوى للبنية العميقة والبنية السّطحيّة ضروريّةٌ لتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد المعاني في شكل الجملة"[4].

فكما يؤدّي الأخذ بالتّفسير إلى التّقدير أحياناً يؤديّ التّعليل في النّحو العربيّ إلى التّقدير كما في تقدير المبتدأ، أو الخبر إنْ حُذِف أحدهما؛ لأنّهما ركنا الإسناد فلا تتمّ الجملة الاسميّة إلاّ بهما.

---

(1) انظر : محمود فهمي حجازي، **في فلسفة اللّغة**، ص ١٤٧ .

(2) انظر تشومسكي، **اللّغة والعقل**، ترجمة: بيداء العكاوي، مراجعة: سليمان الواسطي، دار الشؤون الثقافية، بغداد (١٩٩٦م)، ص ١٢.

(3) سورة الليل: الآية ٥

(4) Greene, Judith - Psycholinguistics : **Chomsky and Psychology**, Harmandsur orth, 1972, p.202.

ويؤمن تشومسكي بالعامل، حتّى أنّ نظريّة الرّبط العامليّ ( GB ) من أهمّ مرتكزات التّفسير في نظريّة النّحو الكلّيّ. وإنْ اختلفت فكرة العمل عنده في بعض جوانبها عن العمل في النّحو العربيّ.

كما يؤمن بأنّ هذا المرتكز الّذي تفسّر به اللّغة عامّة ليس خاصاً بباب واحد من أبـــواب النّحو أو الصّرف، كما يؤمن نحاة العربيّة عموماً بأنّ عِلل العَمَل قد تفسّر أكثر من باب نحويّ.

يتّضح ممّا سبق أنّ "النّحو العربيّ ليس خلواً من الطّاقـــة التّفـــسيريّة، ولكنّـــه يـــسمى مظاهرها بأسماء مختلفةٍ يمرُّ بها المرء دون أنْ يرى شبهاً بينها وبين مثيلاتها في نتائج البحـــث الحديث، ولكنّه حين يدقق النّظر لا بد أنْ يدرك ذلك الشبه المتواري وراء تلك المظاهر. فتشابه أداء العقل البشريّ يفرز قواسم مشتركة بين الجميع. فالمحاور تشبه العوامل ومجالات الـــتّحكم تشبه المعمولات ونظريّة الثيتا تشبه الرّوابط. والتّعليلُ بحدّ ذاته سِمةٌ عامّةٌ تلجأ إليها كلُّ مدرسةٍ لغويّةٍ فهو مُتطلّب من مُتطلّبات العقل البشريّ.

## أوجه الافتراق بين التّعليل والتّفسير:

بُني التّعليل في النّحو العربيّ على استقراء كلام العرب ، فجاء متّصلاً بأحكـــام النّحـــو ممتزجاً به حتّى يمكن القول بأنّ الحكم النّحويّ وُلِدَ معلّلاً ؛ فحديث القدماء عن الأسماء المبنيّـــة مثلاً لا يخلو من توضيح لعلة البناء، وإنْ خلا من توضيح علّة البناء فإنّه لا يخلو من الإشـــارة إلى أنّها تُعرب إعراباً محليّاً ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، والتّأثر بالعوامل؛ ولهذا يمكن وصف علاقة التّعليل في النّحو العربيّ بأنّها علاقة اتّصالٍ.

أمّا التّفسير في المنهج التّحويليّ فهو مجموعةُ نَظريّاتٍ حديثةٍ تُفسِّرُ أحكاماً نَحْويَّةً مُقرَّرَةً قَبْلَ وُجودِ هذه النّظريَّات المُفسِّرة، ولهذا فهي ليست جزءاً من نحو أيّ لغةٍ في العالم ، ولم يـــؤدِّ الأخذُ بها إلى تقديم نحْوٍ تنتظمُهُ نظريّاتها، أي أنّها نظريّاتٌ منفصلة عن نحو اللّغة لا يؤدّي عدم الأخذ بها إلى انّهيار نحو أيّ لغةٍ، على حين يؤدّي حذف التّعليل من النّحو العربيّ إلى ضرورة وضع نحوٍ جديدٍ له أحكامه، وقواعده، وأسسه، ونظريّاته، ذلك أنّ التّعليل في النّحـــو العربـــيّ مسلوخٌ عن العربيّة وخاصٌّ بها غايتهُ تفسيرُ الظّواهِرِ النّحويّة في النّحو والصّرف، والصّوت.

فالجملتان:

مَشَى زيدٌ

مَشَى البحرُ

صحيحتان نحواً، وصرفاً، وصوتاً، ولا مدخل للدّلالة المعجميّة فيهما، إذ لا تُعارض الجملة الثّانية معايير الصّواب في النّحو، والصّرف، والصّوت، مع أنّ الفاعل فيها لا يحمل صفات الفاعل الدّلاليّة كما في الجملة الأولى.

فالتّعليل في النّحو العربيّ جاء ملازماً للحكم النّحويّ، وهذا يعني أنّ حذف هذا التّعليل يستدعي وضع نحوٍ جديدٍ، فحذف أصل العمل يستدعي وضع نحو جديد يعلّل حذف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل ، أو نائبه في حالة عدم الظّهور وغير ذلك مما يقدّر ويحذف، ويؤوّل.

في حين أنّ التّعليل في النّحو التّحويليّ جاء لاحقاً للحكم النّحويّ، ودليل ذلك أنّ حذف نظريّة الرّبط العامليّ في النّحو التّحويليّ لا يستدعي وضع نحو عالميّ جديدٍ، وهذا هو الحال –فعلاً– فهناك كثيرٌ من اللّغات لم يجد العامل لنحوها سبيلاً وما أثّر هذا في نحوها تبديلاً أو تغييراً. ولو أنّ أصحاب المنهج التّحويليّ نأوا عن القول أنّ لهم نحواً عالمياً تنتظم به اللّغات جميعاً لما وقعوا في هذا الشطط ولأدركوا أنّ هناك سماتٍ لغوية متفردةً تتماز بها اللّغات وعندها تفترق. والعرب لمّا اقتصروا على لغتهم –من غير قصد– جاء نظام نحوهم أكثر انضباطاً وثبوتاً.

ومردّ هذا الاختلاف أنّ غاية التّعليل في النّحو العربيّ تبيّن وجه الحكمة في اللّغة العربيّة، أمّا التّفسير في المنهج التّحويليّ فغايته اكتشاف مبادئ موحّدة تفسّر الصّواب في أيّ لغةٍ من اللّغات البشريّة الطّبيعيّة للإجابة عن السّؤال الأساسي الكبير: "كيف يمكن لدراسة اللّغة أن تسهم في فهم الطّبيعة البشريّة"[1]، "فمأزق التّفسير الكلّي أنّه مشدودٌ إلى الغيب والماوراء أي إلى المبادئ والقواعد والعلل التي تختزن عالم اللّغة أو تقوم مقامه"[2]؛ لأنّه لا يوجد مستوى يربط بين أحكام النّحو، ونظريّات التّفسير على حين تربط علل الأحكام مثل قياس النّظير، وأمن اللّبس، وغيرهما بين أحكام النّحو العربيّ ونظريّاته.

---

(1) تشومسكي – **اللّغة والعقل**، ص ١٢.

(2) علي حرب – **السؤال اللّغوي: تشومسكي ومأزق النّحو التوليدي من النّحو الكلي إلى المنطق التّحويليّ**، ع ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، مجلة الفكر العربيّ المعاصر، بيروت، (١٩٩٨م)، ص ٧٢.

# الفصل الثّاني

# النّظامُ النّحويّ العربيّ: دراسةٌ تطبيقيةٌ في ضوءِ النّظر التّحويليّ

## المبحث الأول

## نظام الرّبط: في ضوء النّظر التّحويليّ

**مدخل:**

يهدف هذا المبحث إلى دراسة النّظام الّذي تتّبعه اللّغة العربيّة في تركيب الجملة، والكشف عن علاقات الارتباط الّتي تنشأ بين دلالات مكوّنات الجملة، والرّبط بينها وبين المعاني الوظيفيّة داخل الجملة؛ ذلك أنّ النّظام التّركيبيّ للجملة يخضع لأسس منطقيّةٍ، واللّغة تحكمها قوانين ثابتةٌ مستمدّةٌ من علاقات الارتباط المنطقيّ بين المعاني.

ولمّا كان النّظام النّحويّ هو النّظام التّركيبيّ الوحيد في اللّغة، كان هو المسؤول عن بناء الجملة بحيث تؤدّي معنىً واحداً، وكان عليه أنْ يجعل الارتباط بين مكوّنات الجملة وثيقاً، وإلاّ تصدّع بناء الجملة وانشطر، وانفصل المعنى الدّلالي الواحد أو تعدّد؛ فالجملة أشبه بسلسلة متّصلة الحلقات متماسكة، وإنْ اختلّ الرّبط بين حلقتين، أصبح لدينا حلقتان اثنتان تستقلّ إحداهما عن الأخرى.

ويبدو أنّ النّظام النّحويّ تحكمه ظاهرةٌ تركيبيّةٌ في بناء الجملة، هي الرّبط، ويقصد بها نشوء علاقةٍ نحويّةٍ سياقيّةٍ وثيقةٍ بين معنيين باستعمال واسطةٍ تتمثّل في أداةٍ رابطةٍ تدلّ على تلك العلاقة، أو ضميرٍ عائدٍ بارزٍ، أو دون لجوءٍ إلى تلك الواسطة، وتلجأ العربيّة إلى الرّبط إمّا لأمن اللّبس في فهم الانفصال بين المعنيين، وإمّا لأمن اللّبس في فهم الارتباط بين المعنيين.

وكان للنّحاة العرب جهودٌ واضحةٌ في بيان نظام الرّبط وتأطيره، فابن السرّاج – مثلاً أدرك قيمة الرّبط وحدد أنواعه ومواضعه، وأفاض الحديث عن الضّمائر ودورها في الرّبط بين أطراف الجملة من جهةٍ، وشروط عود الضّمير على مراجعها من جهةٍ أخرى، وتناولت كتب النّحاة العرب ظاهرة الرّبط باعتباره قرينة لفظيّة هامة، تعمل على تماسك التّراكيب اللّغويّة، وتدرأ لبساً يعتري فهم دلالتها ومعانيها.

أمّا في الدّرس اللّسانيّ الحديث فقد ظهرت الملامح الأولى لنظريّة الرّبط مع أواخر القرن العشرين، إذْ اقترح تشومسكي فكرةً حول ما سُمّي بنظريّة الرّبط، ثمّ تتابعت الدّراسات والتّحليلات الّتي مزجت بين العامل والرّبط، وأسفرت هذه الجهود عن ظهور نظريّة العامل والرّبط السّياقيّ، وظهرت مؤلّفاتٌ عدّة، سواء من أعمال تشومسكي، أم من أعمال تلاميذه، ومن أبرز هذه الأعمال لتشومسكي كتاباه:

- **Lectures on Government and Binding** (مقالات حول العامل والرّبط السياقي)

**- Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding**

(بعض المبادئ والأسس حول نظريّة العامل والرّبط السّياقيّ)

ومن ثمّ فإنّ هذا المبحث محاولةٌ لدراسة نظريّة الرّبط في التّراكيب اللّغويّة السّطحيّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة ومعطياتها، وبخاصة الدّراسة التّحويليّة، وقد تجلّت الغاية من هذه المحاولة في عددٍ من الأهداف هي:

– بيان عددٍ من أنماط الرّبط الّتي تأتي عليها التّراكيب اللّغويّة العربيّة، وتحليلٌ لعددٍ من أمثلتها في الظّواهر النّحويّة، تحليلاً يتجاوز به النّظام النّحويّ العربيّ حدّ المعيار إلى الوصف.

– بيان العلاقات السّياقيّة الّتي تربط بين مكوّنات التّراكيب الجزئيّة والرّبط بينها وبين العلاقات الوظيفيّة لتلك المكوّنات.

– الكشف عن الأنماط التّحويليّة الّتي تعتري نظام الرّبط في التّراكيب اللّغويّة العربيّة.

## مفهوم الرّبط عند التّحويليّين

قدّمت النّظريّة التّحويليّة مجموعة من القواعد والمبادئ في نظريّة الرّبط، قامت بتطبيقها على الإنجليزيّة، وهي تتّفق في بعضها مع اللّغات الطبيعيّة الأخرى، ويحتاج بعضها الآخر إلى تعديلاتٍ وإضافاتٍ لتتلاءم مع أنماط التّراكيب في هذه اللّغات، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ –خاصّة– إذا علمنا أنّ هناك سماتٍ معيّنة عندها تمتاز اللّغات وتفترق.

ونظريّة الرّبط هذه كانت موضع اهتمام الباحثين بالبنية السّطحيّة التي أثبتت البحوث والدّراسات التّحويليّة أنّ الأبنية العميقة لم تعدّ وحدها المخوّلة بالتّفسير الدّلاليّ، بل إنّ التّراكيب السّطحيّة المحكمة تعدّ إضافة فاعلة في التّمثيل الدّلالي[١].

وتقوم نظريّة الرّبط على فكرة المقولة الفارغة، ويُعنى بها: أنّ هناك حيّزاً فارغاً يشغله عنصرٌ معيّنٌ في مكانٍ ما من التّركيب، وهذا العنصر قد يكون ظاهراً أو مقدّراً هدفه الرّبط بين مكوّنات التّركيب. وهذا يعتمد على مبدأ الإسقاط، الذي ينصّ على أنّ الأبنية المعجميّة يجب أنْ تمثّل مقوليّاً في كلّ مستوى تركيبيّ. وقد أسهم هذا المبدأ في الاستغناء عن قواعد بنية العبارة كليّة، فيما عدا بعض الخصوصيات المتعلّقة بكل لغةٍ على حدة.

ومن نتائج مبدأ الإسقاط، أنّه إذا ما تصوّر وجود عنصرٍ ما في موقعٍ معيّنٍ، فإنّه حينئذٍ يكون في مكانٍ ما في التّمثيل التّركيبيّ، إمّا مقولة ظاهرةً، يعبّر عنها صوتيّاً، وإمّا مقولة فارغة، لا يتحدّد لها أيُّ شكلٍ صوتيّ[٢].

فالفعل –مثلاً– "كَتَبَ"، الموسوم معجميّاً بأنّه فعلٌ متعدٍّ، وجب أنْ يكون له مفعولٌ به في مركّب فعليّ، في كلّ مستوى تركيبيّ –عميقٍ وسطحيّ، ولا يلزم أنْ يعبّر عنه في البنية السّطحية؛ ولذلك فإنْ لم يوجد أيُّ عنصرٍ ظاهرٍ في الموقع (المفعول به)، وجب أنْ يكون هناك مقولةٌ فارغةٌ استحقّ في حالها التّقدير.

ففي الجملتين:

---

(1) انظر: تشومسكي، **اللّغة والمسؤولية**، ترجمة: حسام البهنساوي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٩٣-٢٩٦.
Chomsky, **Aspects of the Theory of Syntax**, p.224

(2) R – Jackendoff, **Quantifiers in English**, Foundation Language, 1968, p 57, and R – Jackendoff, **An Interpretive Theory of Negation,** Foundation Language, 1969, p52.

– القصّةُ الّتي كتبتها – القصّةُ الّتي كتبت...

يوجد في المركّب الفعليّ: "كتبتها" في الجملة الأولى، ضميرٌ استبداليّ، يحلّ في موقع المفعول به للفعل (كتب).

أمّا الجملة الثانية فإنّ موقع المفعول به فارغٌ، يعبّر عنه بمقولةٍ فارغةٍ أو أثرٍ، أيْ أنّه حُذِفَ عائد جملة الصّلة.

وفي العربيّة يأتي الرّبط بوسائل لفظيّةٍ متعدّدة، ليقوم "بانعاش الذّاكرةِ لاستيعابِ مذكورٍ بوساطة إحدى الوسائل اللفظيّةِ، التي تُعينُ على الوصولِ إلى هذهِ الغايةِ"(١).

وسأتناول من هذهِ الوسائل: الرّبط بحرفٍ ذي معنىً، كـ "الواو" الواقعة في جملة الحال، و"الواو" في جملة المفعول معه.

## وسائل الرّبط في العربيّة:

### أولاً: جملة الحال:

يقوم مفهوم الرّبط في جملة الحال على ثلاثة مبادئ رئيسيّةٍ، هي:

**المبدأ الأوّل:**

– **تحديد المورفيم" أيْ": الوحدة اللّغويّة الرّابطة في الجملة الواقعة حالاً.**

ولتوضيح هذا المبدأ، سندرس الصّور التّركيبية لجملة الحالة وتشمل:

– **الجملة الاسميّة:**

"والقياس والأصل ألاّ تجيء جملةٌ من مبتدأ وخبر إلاّ مع الواو"(٢) في سياق الحال.

وتجيء جملة الحال الاسميّة على الصّور الآتية:

---

(1) تمّام حسّان، **البيان في روائع القرآن**، القاهرة (١٩٩٠م)، ص١٠٩، وانظر: حسام البهنساوي، **أنظمة الرّبط في العربيّة**، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (٢٠٠٣م)، ص٤٥.

(2) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تعليق: السيد محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (١٩٨٢م)، ص٢٢٧.

أ- و + مبتدأ (اسم ظاهر) + خبر (ظروف أو جار ومجرور) =

لقيتُ الأميرَ والجنودُ حَوَالَيْهِ

ب- و + مبتدأ (اسم ظاهر مضاف) + خبر (ظرف أو جار ومجرور) =

أتاني وسَيْفُهُ على كَتِفِهِ

ب- ( و ) + مبتدأ (اسم ظاهر مضاف) + خبر(ظرف أو جار ومجرور) =

أتاني سَيْفُهُ على كَتِفِهِ

ج- و + مبتدأ (ضمير ذي الحال) + خبر (اسم ظاهر) =

جَاءَني زيدٌ وهو رَاكبٌ

د- و + مبتدأ (ضمير ذي الحال) + خبر (جملة فعلها مضارع) =

دَخلتُ عليه وهو يملي الحديثَ

هـ- و + خبر مقدّم (ظّرف أو جار ومجرور) + مبتدأ مؤخّر =

أتاني وفي يدهِ سوطٌ

و- ( و ) + خبر مقدّم (ظّرف أو جار ومجرور) + مبتدأ مؤخّر =

أتاني عليه سيفٌ

ز- مبتدأ (اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ لضميرٍ) + خبر =

رَجَعَ عَوْدُهُ على بدئه

ح- مبتدأ (اسمٌ ظاهرٌ غيرُ مضافٍ لضميرٍ) + خبر (اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ لضميرٍ) =

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي[١]

ط- خبرٌ مقدّم (اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ لضميرٍ) + مبتدأ مؤخّر =

إذا أتيت أبا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدتَهُ حَاضِراهُ الجودُ والكرمُ[٢]

---

(1) البيت للمسيّب بن علس، انظر: الجرجانيّ، **دلائل الإعجاز**،، ص٢١٧.

(2) البيت لابن الأخطل، انظر: الجرجانيّ، **المصدر نفسه**، ص٢١٧.

والمتابع لهذه الصّور يلحظ أنّ الوحدة اللّغويّة، وهي الواو، تتأثر بنوع الوحدات اللّغويّة الأخرى الدّاخلة معها في التّركيب.

فإنْ كان المبتدأ من جملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتّة، والواو في سياق الحال لها وظيفة أساسيّة، هي الرّبط بين الجملتين –ما قبلها وما بعدها–.

وإنْ كان المبتدأ اسماً ظاهراً –مضافاً أو غيرَ مضافٍ–، والخبر ظَرْفاً أو جارّاً ومجروراً، غلب وجود الواو، فإنْ قُدّم الخبر على المبتدأ، وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قلّ مجيء الواو.

ولو أردنا توزيع الصّور التّركيبيّة السّابقة على مجمل الحالات للواو مع الجملة الاسميّة – الواقعة حالاً– لكان ما يلي:

- حالاتٌ يغلب معها وجود الواو، وتمثّلها: أ، ب.
- حالاتٌ لا بدّ من وجود الواو معها، وتمثّلها: ج، د.
- حالاتٌ يقلّ وجود الواو معها، وتمثّلها: هـ، و، ز، ح.

وهذا يعني أنّ الوحدات اللّغويّة الواقعة بعد الواو لها دورها وأثرها على الواو وجوداً وعدماً، كما أنّ للواو دورها في تحديد البنية الشّكليّة للحال، وترتيب مواضع الكلم فيها، بوصفها وحدةً "مورفيمية"، عدميّة أو وجوديّة. "وتسميتنا لها" واو الحال "لا يخرجها عن أنْ تكون "مجتلبة" لضمّ جملةٍ إلى جملةٍ"(١).

- **الجملة الفعليّة:**
- **الجملة ذات الفعل المضارع:**

وتشمل الصّور الآتية:

أ– فعلٌ مضارعٌ مثبتٌ سببيٌّ (أي: لغير ذي الحال) + فاعل =

جَاءَني زيدٌ يسعى غلامه بَيْنَ يديهِ

ب–فعلٌ مضارعٌ مثبتٌ حقيقيٌّ (أيْ: لذي الحال) + فاعل =

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،، ص٢٢٥.

قال تعالى: {وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ}[١].

ج- الواو + أداة نفي + فعل مضارع + فاعل =

جَعَلَ يقولُ ولا يدري

د- (×) + أداة نفي + فعل مضارع + فاعل =

مَضَوْا لا يُرِيْدونَ الرّواحَ وغَالَهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبابٌ جَرَيْنَ على قدْرِ[٢]

من هذه الأمثلة نلاحظ أنّ الشّكل العام لجملة الحال ذات الفعل المضارع:

- من حيث الإثبات وأثره على الوحدات اللّغويّة في التّركيب، فلا تكاد تُرى جملة المضارع المثبتة حالاً ملحقة بالواو بل ترى الكلام على مجيئها خالية من الواو.
- ومن حيث النّفي، فلها دورٌ في التّركيب بوصفها وحدةً لغويّة جديدةً، تغيّر حكم المضارع ويجيء بالواو وبتركها كثيراً.

- **الجملة ذات الفعل الماضي:**

ولها صورتان:

أ- الواو + قد + فعل ماضٍ + فاعل =

أتاني وقدْ جَهَدَهُ السّيرُ

ب-( و ) + قد + فعل ماضٍ + فاعل =

يَمْشُونَ قدْ كَسَرُوا الجفونَ إلى الوَغى مُتبسّمِيْنَ، وَفِيْهِمُ اِسْتِبْشارُ[٣]

فالفعل يجيء بالواو وبدونها، ولا يكون حالاً إلاّ مع "قد" ظاهرةً كانت أم مقدّرةً.

---

(1) المدّثر: ٦.

(2) البيت لعكرشة العبسي في الحماسة، ج١، ص٤٣٧، وانظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٢١.

(3) البيت لشاعرٍ من الخوارج يصف أصحابه، انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص٢٢٢.

- **المبدأ الثّاني:**

**مبدأ الإحلال:**

وهو مبدأ هامٌّ في تشكيل البنى اللّغويّة للجملة الواقعة حالاً، ويكون ذلك بإحلال وحـــداتٍ لغويّةٍ أخرى محلّ الواو، مثل: ما، ولا، وليس، وكإنّما...

يقول الجرجانيّ: "وممّا يجيءُ بالواو في الأكثر الأشيع، ثُمَّ يأتي فِيْ مَوَاضِعَ بغيرِ الـــواوِ فَيَلْطُفُ مكانُهُ، ويدلُّ على البلاغةِ"(١).

مثال ذلك ليس في قول الأعرابي:

لنَا فتىً وَحَبَّـــذا الإقتَـــاءُ تَعْرِفُهُ الأرْسَانُ والـــدِلاءُ

إذا جَرَى فِيْ كَفِّهِ الرّشاءُ خَلَّى القَلِيْبَ، لَيْسَ فِيْهِ ماءُ(٢)

والجرجاني لما قال: فَيَلْطُفُ مكانُهُ، وَيَدُلُّ على البلاغة، حرص على الإبلاغيّة في جملـــة الحال، بمعنى أنّه تجاوز عملية إيصال الوقائع إلى الاهتمام بعنصرٍ من عناصر الجملة، وإبراز دوره في التّأثير والتّأثر.

- **المبدأ الثّالث:**

**إدراك العلاقات الدّاخليّة:**

إذ يُتّخذ من الحال المفردة توطئة لوقوع الحال الجملة بعدها، دون حاجةٍ إلـــى رابـــطٍ أو إضافة وحداتٍ لغويّةٍ أخرى إلى البنية الشّكليّة، وهو مبدأ ينطلق من واقع التّركيب، وما يقتضيه نظم الكلام، وحسن تأليفه. وهذا يتّفق والأساس الثّالث من نظريّة النظم القائل: بإمكانية التّأليف وطرق التّعليق بين الكلم، بواسطة إدراك العلاقات الدّاخليّة، التي هي نوعٌ من الرّبط اللّغويّ.

يقول الجرجانيّ: "وشبيهٌ بهذا انك ترى الجملة قَدْ جَاءَتْ حالاً بعقبِ مفردٍ، فلطُفَ مكانها، ولَوْ انك أرَدْتَ أنْ تَجعلَها حالاً مِنْ غَيْرِ أنْ يتقدّمها ذلكَ المفردُ لَمْ يَحْسُنْ... مِثال ذلك قول ابن الرّومي:

واللهُ يُبْقِيكَ لنا سالِماً بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ(٣)

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٢٢، ٢٢٣.

(2) الجرجاني، **المصدر نفسه**، ص٢٢٣.

(3) البيت لابن الرّومي، انظر: الجرجانيّ، **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣.

فَقولُهُ: "بُرْدَاكَ تَبْجِيْلٌ" في موضع حالٍ ثانيةٍ، ولَوْ أنّك أسْقَطْتَ "سالِماً" مِنْ البيتِ فقلتَ: "واللهُ يُبقيكَ بُرْدَاكَ تبجيلٌ" لمْ يَكُنْ شيئاً"[١]، إلا أنّ جملة الحالِ في قولِه: بُرْدَاكَ تَبْجِيْلٌ وتعظيمُ تعود على الضّمير أنت المستكن في سالماً، فتعددت الحال وتعدد صاحباها.

**ثانياً: جملة المفعول معه:**

يعتري جملة المفعول معه عددٌ من القوانين النّحويليّة، وأغلب هذه القوانين تطال العنصر الفعليّ للجملة، نذكر منها على سبيل المثال:

- قانون الحذف.
- قانون التّقدير.
- قانون الرّبط.
- قانون الإحلال.

ولتوضيح هذه القوانين ندرس تركيب جملة المفعولِ معه على النّحو الآتي:

**- العنصرُ الفعليّ في جملةِ المفعولِ معهُ:**

عرّف كثيرٌ من النّحاة المفعول معه بأنّه: "الاسمُ الفضلةُ المنتصبُ، بعد واوٍ بمعنى "مَعْ" ليدلَّ على مُصَاحَبَةِ معمولِ فعلٍ لفظاً أوْ معنىً"[٢].

ومعنى هذا أنّ وظيفة المفعول معه: بيان أنّ العنصرَ الفعليّ تمّ مصاحباً لشيءٍ آخر، أو أنّ أكثر من اسمٍ اشتركا معاً في وقت واحدٍ في العنصر الفعليّ، فالمصاحبة قد تتحقق وحدها فقط، كما في نحو:

اِسْتيقظتُ وأذان الفَجْرِ

فالاستيقاظ صاحب أذان الفجر.

وقد تكون مع المصاحبة مشاركةً، كما في نحو:

حَضَرَ محمّد وعلياً

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٢٣.

(2) انظر: الرّضى، **شرح الكافية**، ج١، ص١٩٤، وابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص٤٨.

فمحمّدٌ وعليٌّ حضرا معاً في وقتٍ واحدٍ

ويتّخذ العنصر الفعليّ صوراً مختلفة في التّراكيب، فقد يكون شكلاً خارجيّاً كما في الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقدْ يكون نسيجاً داخليّاً يحتاج إلى تعمّق في التّراكيب السّطحيّة للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخليّةٍ.

لذا كان استقصاء المعنى الفعليّ من تراكيب لا يدخل الفعل في نسيجها الظّاهريّ من المهام الرّئيسيّة الّتي قام بها النّحويّون، ممّن تعقّبوا التّراكيب، وقرأوا ما بداخلها. فنحو قولك:

مَالكَ، مَا بِكَ

فيه مشعرٌ قويٌّ بمعنى الفعل؛ لأنّ الجارّ والمجرور متعلّق بالفعل، أو بما في معناه، ونحوه:

ما شأنك، ما بالك

لأنّ "شانك" بمعنى فعلك أو صنعك، فهو بمعنى المصدر الّذي فيه معنى الفعل، ومثله:

حَسْبُكَ، وقدْكَ، وكَفْيُكَ: لكونها بمعنى "كفاك".

وفيما يلي بعض الأمثلة الّتي ذكرها سيبويه في الكتاب، وبيان العنصر الفعلي فيها:

| مستوى الجملة المنطوق بها | مستوى الجملة غير المنطوق بها | العنصر الفعليّ |
|---|---|---|
| ما صَنَعْتَ وأخاك | ما صنعتَ مع أخيك | فعل |
| أعجبني سَيْرُكَ والنيلَ | أعجبني سَيْرُكَ مع النيل | مصدر |
| ويلاً لهُ وصديقهُ | ويلاً لهُ مَعْ صديقهِ | مصدرٌ متروكٌ فعله، لكنّه يدلّ على معنى: ألزمه الله وَيْلَهُ |
| كيف انت وقصعة من ثريدٍ | كيف (تكون) مع قصعةٍ | فعلٌ مقدّر بعد كيف وما، والغالب كون الفعل المقدّر (تكون) |
| حَسْبُكَ والضّحاكَ مع سيف مهنّد | حَسْبُكَ مَعْ الضّحاك | اسم فعلٍ بمعنى (يكفي) |
| أزمان قومي والجماعة كالذي[1] | أزمان (كان) قومي مع الجماعةِ | فعلٌ مقدّرٌ: (كان) |
| ما انت والسّيرَ في مَتْلف[2] | ما أنت (تصنعُ) مع السّير في مَتْلف | فعلٌ مقدّر: (تصنعُ) |

(1) البيت: أزمان قومي والجماعةَ كالّذي منع الرِّحالةَ أنّ تميل قميلا.، انظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ت: عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨١م).

(2) البيت: لأسامةُ بن الحارث الهذليّ، انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٢، ص٥٢.

ويلاحظ أنّ المنطوق لم يتغيّر في تلك الأمثلة، ولكنّ الّذي تغيّــر إرادة العطــف أو إرادة التّقدير، والتّقدير هنا هو ما يسمّيه النّحويليّون: البنية العميقة.

وصحيحٌ أنّ النّحاة اختلفوا في وجه النّصب بعد الواو في مثال قولك:

مَالكَ وزَيْداً

مَا شانك وزَيْداً

وذكروا أربعة وجوه لهذا النّصب هي:

- تقدير فعل: "تصْنعُ
- تقدير مفعول المصدر: "ملابسة"
- تقدير فعل: "كان"
- تقدير فعل: "لابس"[١]

إلاّ أنّ الملاحظ على هذه الأوجه الأربعة الّتي ذكرها النّحاة:

- أنّ الكلَّ متّفقٌ على جواز النّصب بعد الجارّ والمجرور (مالك وزيداً)، وبعد المــصدر (مــا شانك وزيداً)، لما يحملانه من معنى الفعل، وبخاصةٍ بعد دخول (ما) الاستفهاميّة عليها؛ لأنّ الاستفهام يطلب الفعل.
- أنّ هذه الأوجه "لا تمثّل خلافاً بين النّحويّين حول المبدأ العام، أعني استقصاء الفعليّــة مــن الاسميّة، بل هي بيان للكيفيّة الّتي تبنّاها كلّ فريقٍ لاصطياد هذا المعنى الفعليّ الدّاخليّ مــن تركيبٍ اسميّ صِرْف"[٢].

فالأكثرون، وهم البصريون، حوّلوا ما قبل الواو إلى فعلٍ، فآل المثال لديهم: (مالك وزيداً) ← (ما صنعتَ وزيداً).

ومنهم من حوّل الواو إلى فعلٍ اعتماداً على معنى (لك) أو (شانك)، فآل المثال لديهم إلى:

مالك لابست زيداً

---

(1) انظر في تفصيل هذه الأوجه عند الرّضي، **شرح الكافية**، ج١، ص١٩٧-١٩٨.

(2) محمود عبدالسّلام شرف الدّين، **جملة الفاعل بين الكمّ والكيف**، ص٧٧.

ومنهم من قدّر المعنى الفعليّ مصدراً، وهذا المصدر عمل النّصب في الاسم بعد الــواو؛ لأنّه لا يصحّ جرّ هذا الاسم عطفاً على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ، كما لا يصحّ رفعه عطفاً على (شأن) لفساد المعنى، فلم يبقَ إلاّ النّصب على التّقدير السّابق.

ومع تفاوت النّحاة في الطّريقة الّتي يُستمدّ بها المعنى الفعليّ من التّركيب الاسميّ، أهو:

- قبل الواو، فــ (مالك وزيداً = ما صنعت وزيداً).
- أم بعدها، فــ (ما شانك وعمراً = ما شانك وتناولك عمراً).
- أم محلّ الواو، فــ (مالك وزيداً = مالك لابست زيداً).

إلاّ أنّهم أجمعوا على استتار هذا المعنى الفعليّ في التّركيب الاسميّ، وأنّ وجود الاستفهام قوّى جانبه وساعد على إظهاره.

ومعظم هذه التّراكيب كانت تدور في فلك المعنى، الّذي أضفى على التّركيب طابعاً يختلف عــن الصّورة الخارجيّة الّتي تمثّلتها البنية السّطحيّة، فالتّركيب كلّه من النّاحية الشّكليّة تركيبٌ اسميّ، لــيس الفعل عنصراً فيه، لكنّ المعنى المتضمّن داخل التّركيب في بنيته العميقة معنىً فعليّ.

والعرب "تحققتْ فِيْها (أيْ التّراكيب) مِنْ الأفعالِ اكتفاءً بالعملِ أنْ تلفظَ بِفِعْلِهِ... أو استغناءً بما يَرَوْنَ مِنْ الحالِ... أو لكثرتِهِ في كَلامِهِم حتّى صَارَ بمنزلةِ المثلِ"[1].

- **واو المعيّة:**

تقوم واو المعيّة بالرّبط بين عناصر التّراكيب الّتي تتضمنّها إلى جانــب الدّلالــة علــى الزّمان، أو المكان بحسب مقتضيات السّياق.

فالتركيب:

جَلَسْتُ والخُضْرَةَ

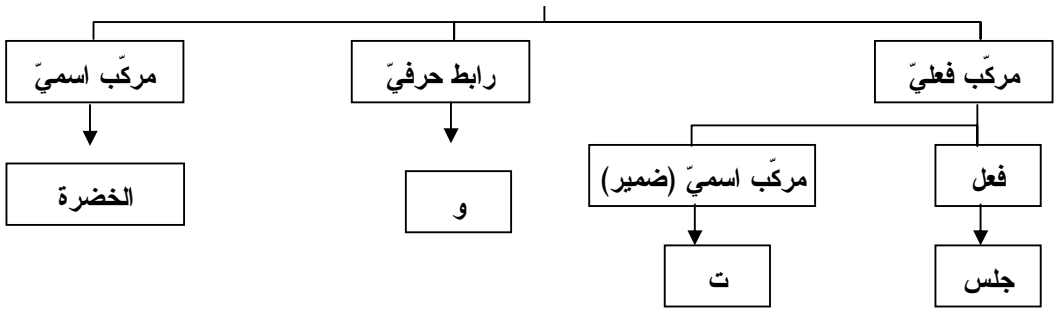


(1) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠.

يتألف من التّركيب المنطقيّ: جلست أصاحب مكان الخضرةِ، الّذي يمثّله التّركيب العميق:

جَلَسْتُ أصاحبُ الخُضْرَةِ

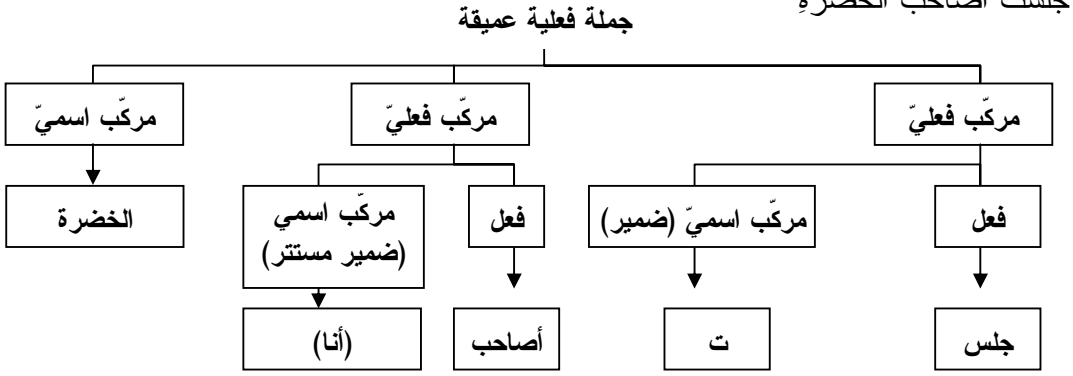


حيث قامت قواعد التّحويل بحذف المركّب الفعليّ (أصاحب)، وإحلال المركّب الحرفيّ: (الواو)؛ ليقوم بالرّبط بين عناصر الجملة وإفادة معنى المصاحبة.

## المبحث الثّاني

## أسلوب الاستثناء: في ضوء النّظر التّحويليّ

**مدخل:**

حظيت ظاهرة الاستثناء بقدرٍ كبيرٍ من البحث والدّراسة، فالنّحاة العرب تحدّثوا عن تلك الظّاهرة اللّغويّة الّتي كانت مدار خلافٍ وجدلٍ من جوانب مختلفةٍ، أهمّها العامل في المستثنى، والاستثناء من حيث حقيقته التّركيبيّة والدّلاليّة، وما يطرأ عليه من تحويلٍ باستعمال أدواتٍ خاصةٍ، يخرج بها ما بعدها ممّا دخل فيه ما قبلها حكماً، بعد أنْ عُوّض عن الفعل بأداة الاستثناء، وبقيت الدّلالة نفسها وهي إخراج ما بعد الأداة من حكم ما كان قبلها.

ولمّا كانت دلالة الاستثناء تفيد نفي الحكم عمّا لحق بالأداة، كانت سبيلاً للتّمييز بين أسلوب الاستثناء وأسلوب التّوكيد، فما سمّاه النّحاة بالاستثناء المفرّغ لم تكن دلالة الاستثناء فيه هي المعنيّة، بل دلالة إثبات الحكم لغاية التّوكيد، ففي جملة مثل:

مَا نَجَحَ إلاّ زيدٌ

فهذه الجملة ليست استثنائيّة بمفهوم الاستثناء، لأنّ إلاّ في هذه الجملة ليست أداة استثناءٍ، وإنّما هي أداة حصرٍ أفادت إثبات حكم النّجاح لزيدٍ وتأكيده.

وهذا النّمط ذكره سيبويه، إذ صرّح بأنّ الاسم بعد "إلاّ" يكون على وجهين: "فأحد الوجهين أنْ لا تغيّر الاسم عن الحال الّتي كان عليها قبل أنْ تلحق، ... وذلك قولك: ما أتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيدٍ، تُجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، وما لقيت زيداً، وما مررت بزيدٍ، ولكنّك أدخلت "إلاّ" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، لتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناةً"(١).

إنّ ما قاله سيبويه يؤكّد أنّ النّحاة نظروا إلى الاستثناء من حيث حقيقته الدّلاليّة لا التّركيبيّة فقط، ولمّا كان الاستثناء تحويلٌ يجري على التّركيب بالحذف للفعل المتضمّن في البنية العميقة، والتّعويض بالأداة الظّاهرة في البنية السّطحيّة، كانت دراسة أسلوب الاستثناء في ضوء قواعد التّحويل هدفاً لفهم البنية التّركيبية الّتي يأتي عليها الاستثناء، والولوج إلى ما يتوارى خلف هذه البنية الظّاهرة من بنيةٍ باطنةٍ لكشف العلاقة المعنويّة الّتي تربط بين البنيتين، وتعلّل حكم

---

(1) سيبويه، **الكتاب**،، ج٢، ص ٢١٠.

النّصب الواجب للمستثنى في بعض حالاته، وتقدّم تفسيراً لمنهج النّحاة العرب في ترتيب بـــاب المستثنى ضمن ما سمّي بالفضلات وفي حكم المنصوبات.

والقوانين التّحويليّة تشتمل على مكوّن نحويّ وآخر دلاليّ، والمكوّن النّحويُّ يعنى بالقوانين الّتي يمكن أنْ تخضع لها الجملة أثناء التّحويل، والمكوّن الدّلالي يُعنى بالوظيفة السّيميائيّة الّتـــي تؤدّيها التّراكيب بعد كلّ تحويلٍ.

وفي ضوء ما سبق جاء هذا المبحث ليتناول أسلوب الاستثناء في ضوء قواعد التّحويـــل تلك، وكان الهدف من هذا التّناول ما يلي:

٣) معرفة أيّ القوانين التّحويليّة الّتي يمكن تطبيقها على أسلوب الاستثناء.

٤) بيان الأنماط التّحويليّة الّتي يمكن أنْ تأتي عليها تراكيب الاستثناء في العربيّة.

٥) بيان الدّلالة المعنوية للأنماط التّحويليّة في أسلوب الاستثناء، وتقديم تعليل لتفسير طريقة النّحاة في ترتيب باب الاستثناء وفقاً للدّلالة المعنويّة الّتي توارت خلف أداة الاستثناء.

## أوّلاً: الأنماط التّحويليّة في الاستثناء

سبق أنّ ذُكِرَ أنّ القوانين التّحويليّة تشتمل على مكوّنٍ نحويّ، ومكوّنٍ دلاليّ، وآخر فنولوجيّ، ويشتمل المكوّن النّحويّ على قوانين التّركيب الأساسي والقوانين التّحويليّة. وهذه القوانين تضع شروطاً لا بدّ من الإيفاء بها لكي يُؤَهَّل تركيبٌ كبنيةٍ عميقةٍ تعبّر عن المحتوى الدّلاليّ لجملةٍ صحيحة الصّياغة.

وفي النّظريّة التّحويليّة تُعرض البنية العميقة على شكل معادلاتٍ أفقيّةٍ، أو على شكل مشجّراتٍ، وكيفية عرض القواعد أنْ نبدأ من الجملة ثمّ نعيد كتابتها على شكل وحداتٍ كبيرةٍ، والتّدرّج من هذه الوحدات إلى تفكيك كلّ عنصرٍ في الجملة إلى أصغر وحدةٍ ممكنةٍ.

ويعتري جملة الاستثناء عددٌ من أنماط التّحويل التي تشكّل صورتها النّهائيّة، منها:

١. **البنية العميقة والبنية السّطحيّة:** حيث يكونُ للجملةِ شكلٌ مغيّبٌ (مضمرٌ) يمثّل بنيتها العميقة، وتجلٍّ حاضرٌ (ظاهرٌ) يمثّل بنيتها السّطحيّة.

٢. **الحذف:** الذي يقع على بعض مكوّناتها ويعطي تفسيراً لعددٍ من أحكامها.

٣. **التّعويض:** الذي تلجأ إليه الجملة ليشغل حيّز الفراغ الذي أحدثه الحذف فيها، فيتأتّى منه معنىً تقوم على أساسه فكرة الاستثناء.

وبالمثال يتّضح البيان، وسأميز في هذا المثال بين الجملة التي يكون فيها ما بعدها منصوباً، والجملة التي يكون فيها ما بعدها تابعاً لما قبلها، وذلك قولك:

- جَلَسَ الطُّلاّبُ إلاّ زيداً.
- مَا جَلَسَ الطّلابُ إلاّ زيداً أو زيدٌ.

نلاحظ أنّ الجملة الأولى سطحيّةٌ بنيتها العميقة:

جَلَسَ الطّلابُ (أستثني) زيداً

وهذه الأخيرة تكوّن من جملتين والمشجّر الآتي يوضّح ذلك:

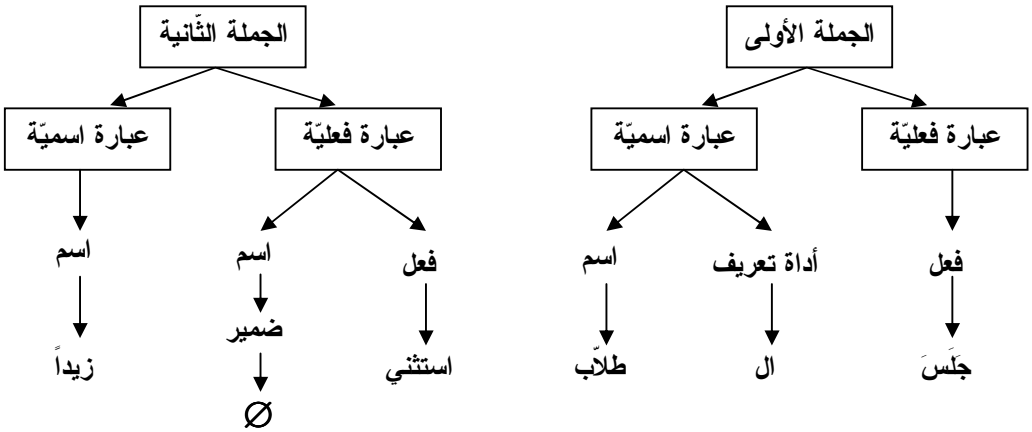


ثمّ حذفت العبارة الفعليّة في الجملة الثّانية (أستثني) والحذف قانون من قوانين التّحويل، وعوِّضت بإلاّ، وهي أداة تتضمّن دلالة الفعل (أستثني)، وهذا تحويل بالتّعويض (وهو قانون من قوانين التّحويل)، ثمّ أدخلت الجملة الثّانية، بعد أنْ صارتْ مُحوَّلة بالتّعويض، لتنتهي بالبنية السّطحيّة التي تظهر بها وهي:

جَلَسَ الطّلابُ إلاّ زيداً

والتّعويض هذا عرفته العربيّة في أبواب نحويّة أخرى، كالنّداء، والمفعول معه، وعرفته أيضاً في الضّمائر الانعكاسيّة والأسماء الموصولة، وليس أمره مقصوراً على العربيّة، بل نجده في لغات أخرى كالإنجليزيّة، مثال ذلك:

The girl cheats herself(1)

(الفتاةُ تُخَادعُ نَفْسَها)

(1)V. Fromkin and R. Rodman, **An Introduction To Language**, New York, p 218.

فالبنية العميقة للجملة السابقة هي:

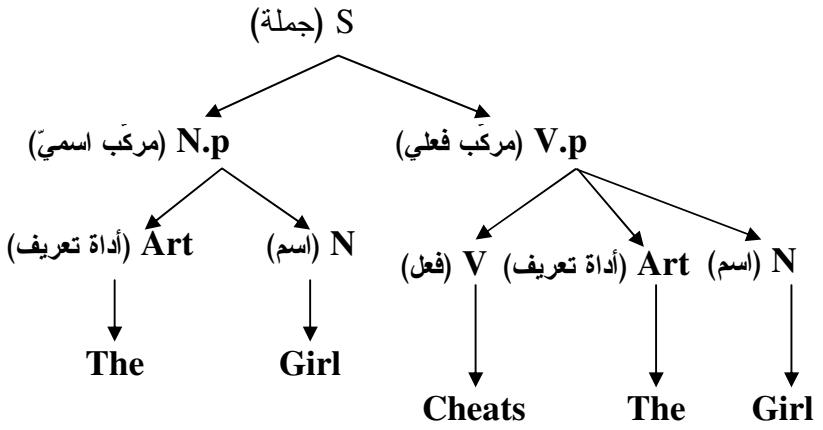


ثمّ جرى تحويل بالتعويض على العبارة الاسميّة الثّانية: (الفتاة) (The Girl)، وحلّ محلّها الضّمير الانّعاكسيّ: (نفسها) (Herself).

وحال هذه الجملة ينطبق على مثالٍ من العربيّة في قولك:

الطّفل آذى نفسَهُ

وكذا الأمر مع الأسماء الموصولة، فالجملة:

رَجَعَ أخي الّذي سَافرَ قبْلَ سَنَتيْن

بنيتها العميقة:

رَجَعَ أخي، (أخي) سَافرَ (أخي) قبْلَ سنتين

إنّ حال هذه الجملة شبيه بالجملة الاستثنائية؛ لأنّ البنية العميقة لهما مكوّنةٌ من جملتين:

- رَجَعَ أخي (جملة (١))
- أخي سافر (أخي) قبل سنتين (جملة (٢))

كما نلاحظ أنّ البنية العميقة لجملة الصّلة قد طرأ عليها تحويلٌ بالحذف والتّعويض، فحُذِف الاسمُ (أخي) وعُوِّضَ بالاسم الموصول (الّذي)، حيث قام الاسم الموصول بربط الجملتين ببعض، فصارتا جملة واحدةً. وهذا الرّبط يذكّرنا بـ "إلا" التي ربطت بين الجملتين، ثمّ حولتهما

إلى جملةٍ واحدةٍ، ولعلّ هذا يشير إلى تعريف الاستثناء من حيث حقيقته التّركيبة وهو: تحويل مركّبٍ جمليّ باستعمال أدواتٍ خاصةٍ تحلّ محلّ مكوّنٍ في البنية العميقة حُذِف على سطحه وجاءت تلك الأدوات عوضاً عن ذلك المحذوف.

وأعود إلى جملة:

مَا جَلَسَ الطّلابُ إلا زيداً أو زيدٌ

وسأتناول حالة الاتّباع؛ لأنّ حالة النّصب فيها مقيسة على ما قيل في جملة: جَلَسَ الطّلابُ إلاّ زيداً، مع وجود فارق مورفيم النّفي: "ما" الّذي حوّل الجملة من إخباريّةٍ مثبتةٍ إلى إخباريّة منفيّةٍ.

والبنية العميقة لجملة:

مَا جَلَسَ الطّلابُ إلا زيدٌ

هي:

مَا جَلَسَ الطّلاب، بلْ جَلَسَ زيدٌ

في مثل هذه العبارةِ المكوّنة من جملتين، الثّانية معطوفة على الأولى، جرى عليها تحويل بالحذف والتّعويض، حذف حرف العطف (بَلْ)، والفعل (جَلَسَ)، وعُوّضا بـ "إلاّ"؛ لأنّ "إلاّ" تعطف مفرداً على جمع، في حين تعطف "بَلْ" مفرداً على مفردٍ، و"بَلْ" في حالة النّفي، تقرّر حكم الأوّل، وتجعل هذه لما بعدها[1]، فهي تنفي عمّا بعدها ما وقع فيه ما قبلها، وهذا يتشابه مع "إلاّ" العاطفة، وبعد إجراء التّحويل تصبح البنية العميقة بنية سطحيّة تظهر في صيغتها النّهائيّة كالآتي:

مَا جَلَسَ الطُّلابُ إلاّ زيدٌ

فسلب الموجب عن الطّلاب: أي نفي الحدث = يعني عدم جلوسهم.

وسلب الموجب عن السّالب: توكيد حضور زيد.

أمّا الاستثناء المفرّغ – أسلوب الحصر – ومثاله:

---

(1) المرادي، **الجني الدّاني في حروف المعاني**، ت: فخر الدّين قباوه، محمّد نديم، حلب، (١٩٧٣م)، ص٢٣٦.

ما جَلسَ إلا زيدٌ

فالبنية العميقة لهذه الجملة:

جَلسَ زيدٌ

ثمّ جرى عليها تحويلٌ بدخول "ما" النّافية، فحوّلت الجملةُ من إخباريّةٍ مثبتةٍ إلى إخباريّــةٍ منفيّةٍ:

مَا جَلسَ زيدٌ

ثمّ جرى عليها تحويلٌ آخر بدخولِ أداة الحصر "إلاّ"، وهي تتضمّن معنى النّفــي، فنفــت النّفي، فصارت الجملة إخباريّة مثبتة:

مَا جَلسَ إلاّ زيدٌ

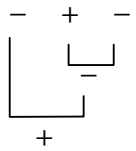


فسلب الموجب عن السّالب: توكيد جلوس زيدٍ.

## ثانياً: دلالة الأنماط التّحويليّة في جملة الاستثناء:

ترى النّظريّة التّحويليّة أنّ القواعد تحتوي على مكوّن نحويٍّ ومكوّنٍ دلاليّ، ومكوّنٍ فونولوجيّ، والمكوّن الدّلاليّ هو مكوّنٍ تفسيريّ يعمل على البنية العميقة كما يعمل على السّطحيّة منها.

وفي جملة الاستثناء كانت الأداة "إلاّ" والفتحة في المستثنى أحد عناصر المكوّن الــدّلاليّ، فالفتحة في المستثنى ليست للاستعانة على تحريك هيكل المفردات بل هي دالةٌ على البنية العميقة للاستثناء فهي قرينةٌ لفظيّة. فالمستثنى، في الأصل، مفعولٌ به، ولمّا أرادت العــربُ الإيجــاز حذفت الفعل، وأبقت شيئاً من لوازم المفعول به وهو الفتحة.

والعنصر الآخر هو "إلاّ"، والّتي قامت مقام الفعل (أستثني)؛ لأنّها تتضمّن معنــاه، وهــو الإخراج من الحكم، وكذلك أخوات "إلاّ"، أمّا أسلوب "لاسيّما" فهو من حيــث حقيقتــه الدّلاليّــة أسلوب تفضيلٍ، وفيه يفضّل ما بعد "لا سيما" عمّا قبلها، مع إشراك ما قبلها وما بعدها في الحكم

مع تفضيل التّالي لها، وهذا يعني أنّها خارجةٌ عن مفهوم الاستثناء القاضي بإخراج ما بعد "إلاّ" أو إحدى أخواتها ممّا دخل فيه ما قبلها حكماً.

والبنية العميقة لأسلوب "لا سيّما" تختلف عن البنية العميقة للاستثناء، مثال ذلك:

أحبُّ الفنون لا سيّما الرّسم

فالبنية الدّلاليّة هي:

أحبّ الفنون وأفضّلُ منها الرّسمَ

في حين قولك: أحبُّ الفنونَ إلا الرّسمَ

بنيتها الدّلاليّة: أحبُّ الفنونَ أستثني الرَّسمَ

والمعنى في الحالتين على خلاف: فـ "لا سيّما" لم تُخْرِج الرّسم من حكم ما قبلها وإنْ مازته بالأفضلية، في حين أنّ "إلا" فعلتْ.

وكذلك "بل" التي عدّها الكوفيّون والبغداديّون من أدوات الاستثناء.

وللدّلالة دورٌ هامٌّ في تحديد أساليب الاستثناء الثّلاثة الآتية:

١- مَا حَضَرَ القومُ إلاّ زيداً.

٢- مَا حَضَرَ القومُ إلا زيدٌ.

٣- مَا حَضَرَ إلا زيدٌ.

ففي الجملة الأولى أراد المتكلّم نفي الحضور للقوم، واستثناء زيدٍ من الحكم أيْ: إثبات الحضور لزيدٍ وكأنّه قال:

مَا حَضَرَ القومُ أستثني زيداً

ولمّا كانت العرب تميل إلى الإيجاز حذفت الفعل (أستثني)، وأبقت شيئاً من لوازم الاسم الّذي وقع عليه الاستثناء وهو الحركة الإعرابيّة "الفتحة"، وحين أراد المتكلّم توكيد حضور زيدٍ،

جعله تابعاً للاسم الذي قبل "إلاّ". فالدّلالة في الجملة الثّانية، وهي التّوكيد، تختلف عن الدّلالة في الجملة الأولى، وهي الإخراج من الحكم، ودليل ذلك أنّ البنية العميقة للجملة الثّانية هي:

مَا حَضَرَ القومُ بَلْ حَضَرَ زَيْدٌ

ثمّ جرى تحويل على هذه البنية بحذف "بَلْ حَضَرَ" (أداة العطف والفعل) وحلّت محلّها "إلاّ" العاطفة؛ وعلّة تقدير "بَلْ" هي أنّها تُستخدم في أسلوب النّفي، في حين تُستخدم "لا" – مثلاً – في الإثبات.

فالمتكلّم في هذا الأسلوب أراد توكيد الخبر بأسلوبين:

١. ما + إلاّ: وهما مورفيمان يشكّلان مورفيماً واحداً، هو مورفيم الحصر.

٢. ذكر الخاصَ بعد العام.

أمّا الجملة الثّالثة فهي جملةٌ خبريّةٌ توكيديّةٌ، ولكنّها أقلّ توكيداً من الجملة الثّانية؛ إذْ أنّها استخدمت أسلوباً واحداً لتوكيد الخبر هو أسلوب الحصر.

وما قيل في الاستثناء التّام السّالب، يُقال في التّام الموجب، مع الإشارة إلى أنّ أسلوب الحصر المركّب من: (ما + إلاّ) يُستخدم في الاستثناء السّالب سواء أكان تاماً أم مفرّغاً، أمّا في الاستثناء الموجب فيستخدم مورفيم التّوكيد "إلاّ"، شريطة أنْ يذكر المعطوف عليه، فتقول:

جَاءَ الطّلابُ إلاّ زيدٌ

وبنيتها العميقة: حَضَرَ الطّلابُ ولَمْ يَحضرْ زيدٌ

فـ "إلاّ" حلّت محلّ أداة النّفي والفعل، فهي عاطفةٌ حلّتْ محلّ توكيد لفظيّ مسبوقٍ بنفي. وهي لهجةٌ من اللّهجات العربيّة التي وردت في القرآن الكريم: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قليلٌ مِنْهُم}[1]. فـ "إلاّ" في قراءة من رفع عاطفةٌ لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا الحكم، وهي في هذا تشبه لا، والفرق بين "لا" و"إلاّ" أنّ "لا" مختصّةٌ بعطف مفردٍ على مفردٍ، أمّا "إلاّ" فمختصّةٌ بعطف جزءٍ على كلّ. والبنية العميقة للآية الكريمة هي:

---

(1) البقرة: ٢٤٩.

{فَشَرِبوا مِنْهُ وَلَمْ يَشْرَبْ قليلٌ مِنْهُم}

يقول الجرجانيّ: "أنّ المعاني تترتّب في النّطق بحسب ترتيب معانيها في الـنّفس، وهـذا الحكم، أعني الاختصاص في التّرتيب، يقع في الألفاظ مرتَّبـاً علـى المعـاني المرتّبـة فـي النّفس المنتظمة فيها على قضيّة العقل"(١). إنّ التّرتيب الّذي ذكره الجرجانيّ يفسّر لنـا مجـيء الاسم بعد "إلاّ" منصوباً تارةً، وتابعاً لما قبله تارةً أخرى، فالمعنى المستفاد مـن النّـصب هـو الاستثناء، والعلاقة كما ذكر تمّام حسّان(٢) علاقة تخصيصٍ يُراد بها الإخراج، أمّـا فـي حالـة الإتّباع فالعلاقة تكون علاقة توكيدٍ، والتّوكيد يكون في الاستثناء المفرّغ. لكنّ الفرق بين التّوكيد في الاستثناء التّام والمفرّغ أنّه في التّام أظهر وأقوى؛ لأنّ التّحويل الّذي يجـري علـى جملـة الاستثناء التّام أوسع مجالاً، حيث يحذف الفعل، ويُعوّض بـ "إلاّ"، والجملة في البنية الـسّطحيّة جملتان في البنية العميقة، وهذا التّحويل المتسلسل على المبنى يؤدّي إلى تحويلٍ فـي المعنـى، وهذا المعنى هو زيادةٌ في التّوكيد.

ويقول تشومسكي: "إذا أردنا أنّ نفهم جملة من الجمل فعلينا أنْ نعرف أموراً أخرى فضلاً عن تحليلها على جميع المستويات، إذ ينبغي أنْ نعرف معنى المورفيمـات، أو الكلمـات التّـي تتألّف منها الجملة، وما تشير إليه هذه المورفيمات أو الكلمات في العالم الخارجيّ"(٣).

## ثالثاً: علاقة البنية العميقة بترتيب باب الاستثناء:

تباينت طرائق النّحاة في ترتيب المادّة النّحويّة تبعاً لاختلافهم في تصوّر مفهـوم النّحـو، الأمر الّذي انّعكس على مؤلّفاتهم التّي غطّت فترةً زمنيّة طويلة من عمر التّأليف النّحويّ.

واستطاعت تلك المؤلّفات أنْ تدلّل على تنوّع منهجيّ تحصّل لدى النّحاة أثنـاء تـرتيبهم للموضوعات النّحويّة، والّذي يمكن تصنيفه وفق مدارس تبويبيّة تنطلق من أبعاد نظريّةٍ ورؤى منهجيّةٍ، وبتتبّع طرائق التّرتيب في أغلب المؤلّفات النّحويّة، يمكن القول أنّها توزّعت في ثلاث مدارس هي:

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ت: محمّد الغافلي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، (١٩٩٨م)، ص٤.

(2) تمّام حسّان، **اللّغة العربيّة معناها ومبناها**، ص١٩٢.

(3) Chomsky, **Syntactic Structure**s, p.107.

- **مدرسة العامل:** التي تبحث في الجانب النّظريّ من النّحو العربيّ، وتسعى للكشف عن المؤثّر وتدلّل عليه بالأثر، وكان لها مع ترتيب المادة النّحويّة مسلكان:

**أ- العامل بنوعيه: اللّفظي والمعنويّ.**

**ب- الأثر (الحكم الإعرابي): من: رفع، ونصبٍ، وجرٍّ، وجزمٍ.**

- **مدرسة التّقسيم الكلمي: الّتي** صنّفت المادة النّحويّة كما تصنّف الوحدات اللّغويّة وفق أقسام الكلام من:

**أ- الاسم:** وجمعت فيه الموضوعات النّحويّة التي تخصّ الاسم كالفاعل، والمبتدأ، وخبره، والمفاعيل وغيرها.

**ب- الفعل:** وجمعت فيه الموضوعات النّحويّة التي تخص الفعل كأقسام الأفعال، والأفعال المتعدية، وغير المتعدية، والأفعال المتصرّفة، وغير المتصرفة وغيرها.

**ج- الحرف:** وتناولت فيه حروف المعاني، وحروف النّصب، والجرّ، والجزم، والعطف وغيرها.

ومن النّحاة من أضاف قسماً رابعاً للمشترك بين الاسم والفعل كالأسماء العاملة عمل فعلها.

- **مدرسة التّركيب الجمليّ:** التي انطلقت من التّركيب المشتمل للمعنى، وربطت بين النّحو والمعنى باعتبار أنّ الجملة أصغر وحدةٍ في الكلام، فراحت تبحث فيها أقساماً وأركاناً.

ولمّا كان افتراض العامل افتراضاً يبحث في البنية العميقة للتّراكيب اللّغويّة، بهدف تفسير ما يطرأ على بنيتها السّطحيّة من تغييرٍ، كان عمل العامل سبيلاً لكثيرٍ من النّحاة العرب في ترتيب أبواب النّحو العربيّ على الكيفية التي نجدها في مؤلّفاتهم، ولمّا كانت البنية العميقة للاستثناء من نحو:

فعل + اسم منصوب

والبنية السطحيّة –في الغالب– من نحو:

أداة استثناء + اسم منصوب

وجد النّحاة في تلك البنية العميقة سبيلاً به يُفسّر النّصب الواقع على آخر المستثنى، فالفعل هــو العامل في الاسم المنصوب إلاّ أنّه لم يظهر في البنية السّطحية لجملة الاســتثناء، بــل حُــذف وعوّض عنه بأداةٍ دلّت عليه، وبقي النّصب في الاسم اللاّحق للأداة قرينة تلمّح إلى بنيةٍ غائبــةٍ هي المقصودة. بنية جعلت النّحاة يلحقون باب الاستثناء بأبواب المنصوبات كالمفاعيل والنّــداء والتّحذير والإغراء وغيرها؛ لجامع يجمعها وهو علّة اتّحاد الحكم لاتّحاد نوع العامل.

## المبحث الثالث:

## ظاهرة الخلاف النّحويّ في ضوء النّظر التّحويليّ

**مدخل:**

لم يكن الخلاف بين النّحاة العرب اختلافاً يمسُّ بنية النّظام النّحويّ أو أيّاً من قواعده، وإنّما كان الخلاف في التّعليل والتّفسير للهيئة التي عليها تشكّل هذا النّظام، فدراسة مسائل الخلاف تظهر أنّ النّحاة كانوا يختلفون في مدى تطبيق نظريّة النّحو وأحكامه في موازاة المسموع عن العرب.

واللّغة بطبيعتها لا تخضعُ لمنطق الإطّراد المطلق، فالشّذوذ ظاهرةٌ طبيعيةٌ فيها، إذ كانت القواعد تمثّل لغة ائتلافيّة اجتمعت فيها عدّة لهجاتٍ في إطارٍ زمانيّ، ومكانيّ معيّنٍ؛ لهذا اصطدم النّظام النّحويّ بنصوص خرجت عن المعيار، أي بنصوص تخرج عن معيار نصوصٍ أخرى، وكان هذا التّعارض بين المعيار، وبعض النّصوص سبباً من أسباب الخلاف، فالقلّة، والنّدرة، والضّرورة، والشّذوذ، وتغيّر رواية الشّاهد، وعدم معرفة قائله، ومعارضة الكثير المطّرد عللٌ احتجّ بها البصريّون في منع بعض الوجوه التي أجازها الكوفيّون بإجازتهم دخول اللاّم على خبر "لكن"[1].

والخلاف النّحويّ خلافٌ في طرائق التّفكير النّحويّ، وخلاف في وسائل التّعامل مع المادة النّحويّة وتفسير النّصوص التي بنيت عليها، وهو بهذا مستوى متقدّم من مستويات النّحو يأتي بعد مستوى الأحكام والأنظار المتّفق عليها.

ولمّا كان البصريّون إلى مراعاة المعيار أقرب من الكوفيين، شاعت آرائهم؛ لأنّ اللّغة كلّما تقدّم بها الزّمن زاد اعتماد أبنائها على المعيار المطّرد في إنتاج الكلمات، وتأليف الجمل، فالمعيار يؤدّي إلى تماثلٍ بين ما ينتجه المتكلّم من ألفاظٍ، وجملٍ، وما أنتجه أجداده، ويتحقّق عملياً عندما يقوم المعيار بوظيفةٍ مزدوجةٍ هي: إنتاج ألفاظٍ وجملٍ جديدة، وفهم ألفاظٍ وجملٍ قديمة ممّا يُوجد تواصلاً مع التّراث، ويتجاوز فيه النّظام النّحويّ حدّ المعيار إلى الوصف.

وفي هذا المبحث تناولٌ لظاهرة الخلاف النّحويّ في ضوء النّظر التّحويليّ، وغاية هذا التّناول تتجلّى في عدد من الأهداف هي:

---

(1) انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ت: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، القاهرة، (١٩٦٠م)، ج٢، ص ٢٢٨-٢٣٢.

- تخريج بعض الخلافات النّحويّة وفق رؤيةٍ تحويليّةٍ تُسهم في دعم بعض ما ذهب إليه النّحاة دون بعض، وتجاوز حدّ المعيار إلى الوصف.
- إيجاد تفسيرٍ لسانيّ حديثٍ لبعض الأبواب النّحويّة اعتُبرت من قبيل ما تكلّف به النّحاة كالتّنازع مثلاً.
- تعديلٌ ينتاب ترتيب عددٍ من المسائل النّحويّة أُلحقت في بابٍ كان حقها أنْ تلحق في غيره.

وبغية تحقيق هذه الأهداف عرضت بعض مسائل الخلاف في ظلّ قوانين التّحويل الآتية:

**مسائل الخلاف في ضوء قوانين التّحويل:**

**١- التّرتيب:**

التّرتيب الّذي ارتضه العربيّة أصلاً في أنماط التّراكيب المختلفة المتمثّلة في:

في الجملة الفعليّة = { فعل + فاعل + مفعول ؛ فعل + مفعول (ضمير+ فاعل) }

في الجملة الاسمية = { مبتدأ + خبر ؛ خبر (شبه جملة) + مبتدأ (نكرة) }

وما خرج عن هذا الأصل فهو فرعٌ، وقد تمسّك البصريّون بمقولة أنْ يلي الفاعل الفعل لا يتقدّمه. أمّا الكوفيّون فقد أجازوا تقديم الفاعل أو نائبه مع بقاء الفاعليّة[1]. وكان لهم في تفسير

---

(1) انظر ذلك: جلال الدّين السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**، ت: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، ط١، الكويت، (١٩٧٧م)، ج٢، ص ٢٥٥، والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ت: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط١، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (١٩٧٤م)، ج٢، ص ٤٦٦، والكنغراوي، **الموفي في النّحو الكوفي**، ت: محمّد بهجت البيطار، المجمع العلمي، دمشق، ١٨-٢٠.

عددٍ من الشّواهد أمثلةٌ على هذا، فأعرب الفرّاء (ما) في قوله تعالى: {وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ}[١]، وقوله تعالى: {فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم}[٢] رفعاً بما لم يُسمَّ فاعلُهُ[٣].

وقدّر البصريّون تقديراتٍ مختلفة تردّ هذه الظّاهرة إلى الأصل الّذي تمسّكوا به.

ومذهب الكوفيّين واضحٌ إذ أجازوا أنْ يكون زيدٌ الفاعل في جملة:

زيدٌ قامَ ← على التّقديم والتّأخير في البنية السّطحيّة

وفي نحو:

الزّيدان حضرا

المعلمون حضروا

وفُسِّر الضّمير المتصل بأنه من قبيل توكيد الاسم الظّاهر بالضّمير العائد على نحو القاعدة التّحويليّة الآتية:

فعل + فاعل ← فاعل + فعل + (ضمير)

التّوكيد

فيكون في الجملة تحويلان: الأوّل: بتقديم الفاعل، والثّاني: بتكراره[٤].

وارتبط بهذه النّظرة الكوفيّة قضايا أساسيّة منها:

أ- **تسمية الجملة**؛ لأنّ الجملة من نوع: قامَ زَيْدٌ، فِعليّة باتّفاق؛ لأنّها من نمط (فعل + فاعل).

وعندما تتحوّل هذه الجملة إلى: زيد قام (فاعل + فعل) تصبح عند البصريين جملة اسميّة كبرى: فيكون (زيد) مبتدأ، و(قام) جملة فعليّة (فعل + فاعل – ضمير)، وتتشكّل على الصّورة الآتية:

---

(1) المائدة: ٣.

(2) السجدة: ١٧.

(3) انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ط٣، عالم الكتب، بيروت، (١٩٩٢م)، ج١، ٣٠١، وج٢، ٣٣٢.

(4) انظر: د. خليل عمايرة، **في التحليل اللّغوي**، ص ٢٥٥-٢٥٦.

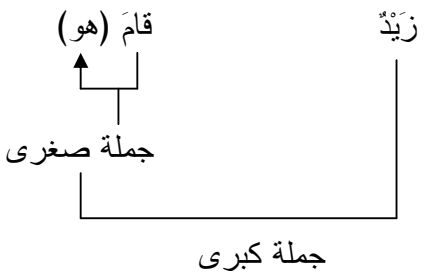


أمّا عند الكوفيين فما زالت في إطار الجملة الفعليّة التي طرأ عليها تحويلٌ بالتّقديم والتّأخير، بالإضافة إلى أنّها جملة بسيطة صغرى[١].

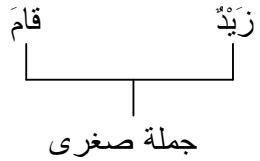


ب- **ترتيب جملة الشّرط:** كان للكوفيين رأيٌ مميّزٌ في ترتيب جملة الشّرط، فذهبوا إلى أنّ الاسم المتقدّم بعد أنّ الشرطية مرفوع بما عاد عليه من الفعل الّذي بعده دون تقدير فعلٍ، فجاز نحو: إنْ زَيْدٌ أتاني آتِهِ[٢]، ويكونُ تحليلُ الجُمْلة كما يلي:

أتى + زَيْدٌ + (الضّمير) + { يأتي + (الضّمير) + (الضّمير) }
(جملة توليدية) (جملة توليدية)

{ فعل + فاعل + مفعول به (ضمير) } + { فعل + فاعل (ضمير) + مفعول (ضمير) }

← إنْ { أتى زيد } + { يأتي (ضمير مستتر) + (ضمير متصل) }

(عنصر تحويل للشّرط)

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٩٩١م)، ج٢، ص ٣٧٩.

(2) انظر: الكنغراوي، **الموفي في النّحو الكوفي**،، ١١٢.

← إنْ ( { زيد + أتى + ضمير } + { آتِه } )

(تحويل بالتّرتيب)

أنْ زيد أتاني آتِهِ: (شرط مع العناية بالمتقدّم)

فهذه الجملة اعتراها عنصرانِ من عناصر التّحويل، هما:

١- التّحويلُ بزيادَةِ مورفيمِ الشّرطِ (إنْ).

٢- التّحويلُ بتقديمِ (زيد) على الشّرطِ والجَزاءِ.

كما أجاز الكوفيّون تقديم الجزاء على الشّرط وأداته[١]، نحو: أضرب إنْ تضربني، فجملة (أضْربْ) جواب الشّرط من حيث المعنى، إذ أنّهم تحرّروا من رتبة العامل في جواب الشّرط، ورأوا جزمه بالجوار.

وذكر الأشمونيّ في شرح قول ابن مالك: (فعلين يقتضِينَ): "أي: تطلب هذه الأدوات فعلين (شرط قدِّم، يتلوه الجزاء) أي: يتبعه الجزاء (وجواباً وَسِمَا) أي: علم، يعني: يسمّى الجزاء جواباً – أيضاً – .

وإنّما قال: "فعلين": ولم يقل جملتين للتّنبيه على أنّ حقّ الشّرط، والجزاء أنْ يكونا فعلين، وإنْ كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

وأفهم قوله: "يتلو الجزاء" أنّه لا يتقدّم، وإنْ تقدّم على أداة الشّرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إيّاه. وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيّون، والمبرّد، إلى أنّه الجواب نفسه، والصّحيح الأوّل"[٢].

**ج- مسألة التّنازع:** إذ كان للكوفيين تفسيرٌ واضحٌ فيها، ومن أمثلة ذلك: جاء وقعد الزيدان.

فرأى الكسائي إعمال الفعل الثّاني على أنْ لا يُضْمَرَ في الفِعلِ الأوّل كيلا يكون إضمارٌ قبل الذّكر[٣].

---

(1) انظر ذلك في: الأشموني، **شرح الأشموني**،، ٤/١٥-١٦، وابن الأنباري، **الإنصاف**، مسألة ٨٧، والأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ١/١٦٥، والسيوطي، **همع الهوامع**،، ٤/٣٣٣.

(2) الأشموني، **شرح الأشموني**،، ع/١٥-١٦.

(3) الأسترابادي، **شرح الكافية**،، ج١، ص ٧٩.

ورأى الفرّاء إعمال الفعل الأوّل لأنّه أول الطّالبين ولا يُضمر قبل الذّكر، ولا يُخلّى الفعل من فاعل[١]، كما جوز إعمال العاملين في الفاعل كما أجاز سيبويه: زيد وعمرو منطلقانّ[٢].

وتكون علاقة المكوّنات في الجملة على النّحو الآتي:

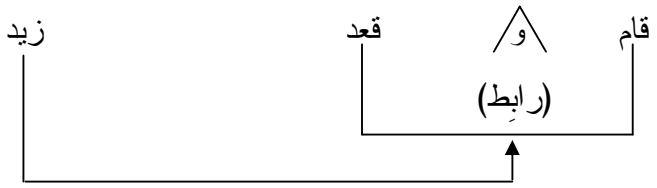


أو

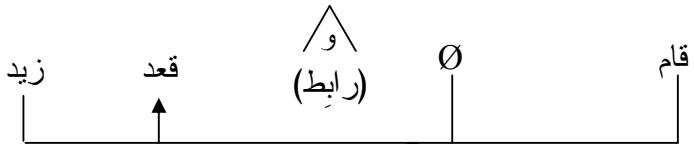


وترى نظريّة العمل عند تشومسكي أنّه إذا تعدّد العامل في الجملة الواحدة، وطلب معمولاً واحداً كان حكم العمل للعامل الأقرب في مجاله إلى المعمول "يُقال إنّ العنصر (س) يتحكّم مكونيّاً في العنصر (ص) إذا كان العنوان المقولي الأول في الرّسم الشّجري المشرف على العنصر (س) يُشرف أيضاً على العنصر (ص)"[٣].

ويتّضح ذلك بالمثال الآتي:

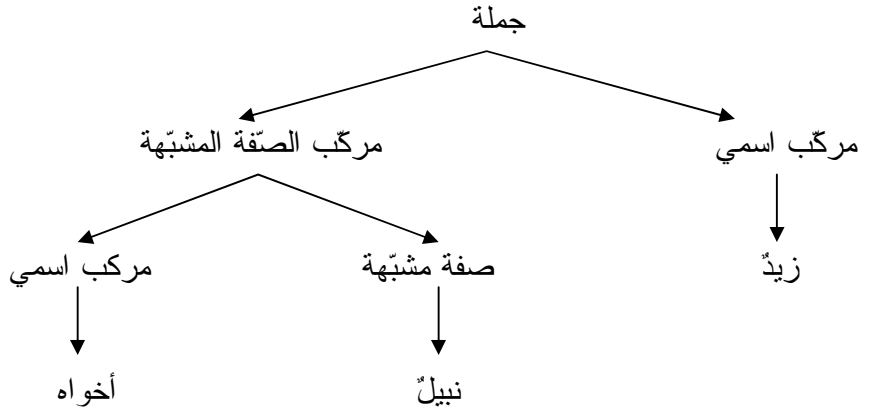


فكلّ من المركّب الاسميّ، "محمّد" والصّفة المشبّهة "كريم" يتحكّم مكونيّاً في المركّب الاسميّ "أخواه". ولكن ما يصحّ له العمل في هذا المركّب ونسبة حالة الرّفع إليه هو العامل

---

(1) الصيمري، **التبصرة والتذكرة**،، ج١، ص ١٤٨-١٤٩.

(2) السيوطي، **همع الهوامع**،، ت: فتحي أحمد ومصطفى علي الدّين، مكة المكرمة، (١٩٨٢م). ج٥، ص ١٣٧.

(3) Radford, **Transformational Syntax**, p. 314-315.

الثّاني لا الأوّل؛ لأنّه أدناهما في السلّم البنيويّ للجملة، أيْ لأنّه مقولته الصُّغرى. وقد يكون في هذا التّفسير سبيلٌ يحاول فهم تمسّك البصريين في اعتبار الفعل الثّاني هو العامل لقربه.

**٢- المعنى:**

تناقش قضيّة المعنى مسألتين احتملتا اختلاف النّحاة هما:

- **تعدّد الأوجه الإعرابيّة.**

- **الوصف والإخبار بالجملة الاستفهاميّة.**

**- تعدّد الأوجه الإعرابيّة:**

تعدّد الأوجه الإعرابيّة ظاهرةٌ معروفة في النّحو العربيّ، فقد تنصب آخر الكلمة في بعض مواقعها من الجملة وقد ترفعه أو تجرّه، ويمكن حصر أوجه التّعدّد الإعرابيّ في فئات ثلاثٍ هي:

**الفئة الأولى: المقتضيات الشكليّة للتفسير النّحويّ:** ممّا يقتضي تقديم إعرابين أو أكثر لجملةٍ ذات شكل إعرابيّ واحدٍ ومضمونٍ واحد، إذ جهد النّحاة في تقديم تفسير نحويّ ينسجم ونظريّة العامل، فكانت السّمة الأساسيّة لهذه الفئة أنْ تتّحد فيها عناصر الجملة شكلاً ومضموناً مثال ذلك من الاستثناء: ما قابلتُ الطّلاب إلاّ زيداً، فإنّ زيداً منصوبٌ على أيّ حالٍ، لكنّ النّحاة قدّروا وجهين في جواز نصبه، هما:

- بدل من المفعول به المنصوب.
- أو مستثنى منصوب.

وهما وجهان مردّهما العمل النّحويّ.

**الفئة الثّانية: مقتضيات التّطوّر اللّغويّ وتعدّد اللّهجات:** مما يقتضي تقديم إعرابين أو أكثر، لجملةٍ مضمونها واحدٌ، وضبطها الإعرابيّ متنوعّ، وغالباً ما تكون أمثلة هذه الفئة مستقاةً من علامات الفروق اللهجيّة بين القبائل والأماكن والأجيال، مثال ذلك (ما) الحجازيّة و(ما) التّميميّة، فهي عند الحجازيين عاملة عمل (ليس) فتقول في جملة نحو:

ما محمّد غائباً

برفع (محمّد) اسماً (ما) ونصب (غائب) خبراً لها.

أمّا التّميميّون فرأوا الرّفع في الاسمين:

ما محمّد غائبٌ

على إهمال (ما) وتجريدها من العمل

**الفئة الثالثة: مقتضيات المعنى:** ومردّها اختلاف الإعراب لاختلاف المضمون، فالضّبط الإعرابيّ واحد، والمضمون مختلف، ومن المعلوم أنّ العربيّة –بوصفها لغة معربة– تعطي الإعراب وظيفة مهمّة في بيان المعنى، ومن مثال هذه الفئة (مَن)، ففي جملة:

مَنْ يفعلْ الخيرَ يُكافأ عليه

فإنّ (مَن) تحتمل أنّ تكون استفهاميّة، والفعل (يفعل) مرفوعٌ، و(يكافأ) مجزومٌ، وتحتمل كذلك (مَنْ) أنّ تكون شرطيّة، وعندئذٍ تختلف الحركة الإعرابيّة للفعلين بعدها على الجزم في فعل الشّرط وجوابه.

ولو قدّرت (مَن) موصولة أو موصوفة رفعت الفعلين، وأصبح المعنى إخباراً[١].

واستطاع النّحاة القدامى إيجاد تسويغ لتعدّد الأوجه الإعرابيّة من خلال نظريّة العامل، ولم يكن التفاتهم إلى التّفسير وفق ظاهرة التّحويلات الأسلوبية إلا يسيراً، فقد روي عن أبي عبيدة "أنّه إذا طال الكلام خرجوا من الرّفع إلى النّصب، ومن النّصب إلى الرّفع لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه"[٢].

وهذا الاختلاف في الضّروب والتّباين في التّراكيب يُعرف في علم اللّغة المعاصر بالتّحويلات الأسلوبيّة، وقد ذكر تشومسكي أنّ التّحليل الأسلوبي ينطلق من مفهومٍ خاصٍ للأسلوب، وهو أنّ الكاتب يستخدم أنواعاً معيّنة من التّحويلات في لغته، ولا سيما التّحويلات

---

(1) انظر تفصيل هذه الفئات عند: د. إسماعيل عمايرة، **بحوث في الاستشراق واللّغة**،، ص ١٠١–١٢٣.

(2) انظر: ابن جني، المحتسب، ت: علي النجدي ناصف، **المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية**، (١٣٨٦هـ)، ١٩٨/٢، وأبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ٧/٢.

الاختياريّة حتّى تصبح مميّزاً أسلوبياً عنده؛ لأنّ هذا الاختيار دون غيره، إنّما هو في الأصل استغلالٌ لطاقات اللّغة الكامنة في النّظام اللّغويّ بتحويلاتٍ معيّنةٍ[١].

كما أوضح أوهمان (Ohman) أنّ الكثير من هذه التّحويلات ذات طابع اختياريّ، وأوضح العلاقة بين البنية السّطحيّة والبنية العميقة فيما يتّصل بالتّراكيب الّتي يمكن استغلالها أسلوبيّاً، وذلك في التّراكيب المحوّلة عن بنيةٍ عميقةٍ واحدةٍ، إذ نجد أنّ هذه التّراكيب المحولة تظلّ تحتفظ بعلاقتها بالتّراكيب العميقة، ومن ثمّ نستطيع أنْ نفسّر كيف تتحوّل عدة تراكيب سطحيّة إلى بدائل أسلوبيةٍ[٢]، ويمكن لنا على هذا الأساس أنْ نفسّر رأي القدماء الّذين ذكروا أنّ العرب يخالفون بين الإعراب: الرّفع والنصب، إذا طالت النّعوت وكثرت المعطوفات[٣].

وسأضرب على هذه الظّاهرة مثالين من القرآن الكريم اتّسع الخلاف في توجيه إعرابيهما، لنرى أثر التّحويلات في تغيير الإعراب.

---

(1) انظر: جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللّغويّة**، ترجمة: علي خليل، الاسكندرية، (١٩٨٥م)، ص ٢٣، وانظر: يحيى القاسم، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية**، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، ١٩٩٣، ص ٩-٤٢.

(2) انظر: جون ليونز، **المصدر السابق**، ص ٣٣-٣٤.

(3) الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص ١٠٥، وأبو حيان الأندلسي، **المصدر السابق**، ج٨، ص ٣٣.

**المثال الأوّل:**

**قال تعالى: ﴿الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾**[١]

الأصل

| والموفون | بعهدهم | إذا عاهدوا | والصّابرون | في البأساء |
|---|---|---|---|---|
| مبتدأ مرفوع | جار ومجرور | صيغة شرطيّة | واو العطف والصّابرون اسم معطوف | جار ومجرور |

↓

داخل معنى المدح

↓

فتحولت الجملة أسلوبيّاً إلى ←

| والموفون | بعهدهم | إذا عاهدوا | والصّابرين | في البأساء |
|---|---|---|---|---|
| مبتدأ مرفوع | جار ومجرور | صيغة شرطيّة | الواو للعطف والصّابرين معطوف ولكنّه منصوبٌ بالتّحويل الأسلوبيّ بعد تحول المعنى من الخبر إلى المدح | جارّ ومجرور |

حيث طرأ تحويلٌ في أسلوب الكلام، إذْ لَمْ يقصد سبحانه وتعالى مطلق الخبر عندما تحدّث عن الصّابرين في البأساء، ولكنه أراد أنْ يثني على هؤلاء الصّابرين، وجعل سبيل ذلك تحويل الكلام من الأسلوب الخبريّ العاديّ إلى أسلوب المدح والثّناء، فغيّر في إعراب الكلام ليكون وقعه أكثر على عموم الصابرين في البأساء والضرّاء، حتّى يحثّهم على مزيد من الصّبر على مصائب الدّهر، وذكر الواحديّ: "(والصّابرين) انتصب على المدح، وإنْ كان معطوفاً على مرفوع؛ لأنّ العرب إذا تطاول الكلام اعترضت فيه بالمدح أو الذّم، فينصبون وإنْ كان حقه الرّفع"[٢].

---

(1) البقرة: ١٧٧.

(2) الواحدي، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، ٢٥٢/١.

**المثال الثّاني:**

**قال تعالى: {**لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنـزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**}**[1].

حيث وردت هذه المعطوفات منسوقة على (الرّاسخون):

الأصل

| والمقيمون | الصّلاة | والمؤتون | الزّكاة |
|---|---|---|---|
| الواو للعطف المقيمون معطوف على (الرّاسخون) مرفوع | مفعول به والفاعل مستترٌ في اسم الفاعل (المقيمون) | الواو للعطف والمؤتون معطوف على (الرّاسخون) | مفعول به منصوب لاسم الفاعل (المؤتون) والفاعل ضمير مستتر |

↓

داخل معنى المدح

↓

فتحولت الجملة أسلوبيّاً إلى ←

| والمقيمين | الصّلاة | والمؤتون | الزّكاة |
|---|---|---|---|
| الواو للعطف وطرأ تحويل أسلوبيّ على (المقيمين) فنصبت وهي معطوفة على مرفوع | مفعول به منصوب والفاعل مستتر في اسم الفاعل (المقيمون) | الواو للعطف والمؤتون معطوف على (الرّاسخون) | مفعول به منصوب لاسم الفاعل (المؤتون) والفاعل ضمير مستتر |

فقد طرأ على هذه الآية الكريمة تحويلٌ أسلوبيٌ في كلمة (والمقيمين)، إذ حقها الأعرابيّ أنْ تكون (والمقيمون الصلاة) وهو القياس؛ لأنّها عطفٌ على (الرّاسخون)، غير أنّ الله سبحانه وتعالى لم يرد مجرد الإخبار في قوله هذا، بل أراد أنْ يحثّ الناس على إقامة الصّلاة بمدح مقيميها والثّناء عليهم، فغيّر أسلوبه من الخبر العاديّ إلى المدح والثّناء، فغيّر الإعراب تبعاً للتغيّر الأسلوبيّ الّذي طرأ على دلالة الكلام والمراد منه.

---

(1) النساء: ١٦٢.

وهكذا الأنماط الأخرى، فإنّها تسري على هذا النّسق، أيْ أنّ طريقة التّحويل الأسلوبيّ في إعراب الأسماء تُخرج النّمط اللّغويّ من بنيته السّطحيّة الظّاهرة إلى بنيةٍ أخرى مختلفةٍ تركيبياً عند تحويل النّمط الإعرابيّ من الرّفع إلى النّصب، أو من النّصب إلى الرّفع، لإضفاء مزيدٍ من التّرغيب بالأمر أو التّنفير منه، فالحالة المتحوّلة لا تساوي الحالة الأصل الأولى؛ وذلك أنّ التّحويل أدّى إلى تغيير قيمة المعنى في ذهن المخاطب.

وأمر هذه التّحويلات ليس مقتصراً على هذه المواضع، بل هناك مواضع أخرى كثيرة يمكن أنْ ندرس في ضوئها بعض الأبواب النّحويّة لإعادة النّظر في شأنها، ومنها أبواب الاختصاص والإغراء والتّحذير، فهذه الأساليب قد تعرّضت لمثل هذه التّحويلات الأسلوبيّة التي غيّرت إعرابها، ففي قوله تعالى {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}[1]، قرأ عاصم: حمّالة بالنّصب، وقرأ الجمهور: حمّالة بالرّفع، وهو الأصل، وقد خرجت قراءة عاصم عن هذا الأصل؛ لأنّها جاءت للمبالغة في الذّم ولذا فقد تغيّر إعرابها تبعاً لتغير أسلوبها من الخبر المحض إلى الذّم، وأمّا قراءة الجمهور، فقد جاءت للإخبار عنها، وقد ذكر مكي بن أبي طالب أنّ هذه المرأة كانت قد اشتهرت بالنّميمة، فجرت صفتها على الذّم لها لا للتخصيص، وفي الرّفع ذمٌ، ولكنّه في النّصب أبين، لأنّك إذا نصبت لم تقصد إلا أنْ تزيدها تعريفاً وتبييناً، إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، وإنّما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصّفة التي اختصّتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النّصب في غير هذا على المدح[2].

وقد ورد على هذه الظّاهرة كثيرٌ من الشّواهد الشّعرية التي تغيّر إعرابها تبعاً لتغير أسلوب الكلام من الخبر إلى المعاني الانفعاليّة الأخرى، كالمدح والذّم والفخر والتّرحم والتّعظيم وما إلى ذلك، من هذه الشواهد:

---

(1) المسد: ٤.

(2) مكي بن أبي طالب، **الكشف**،، ٣٠٩/٢.

قول خرنق بنت هفان أخت طرفة بن العبد: (السّريع)

لا يَبْعَـــدَنْ قـــومي الّـــذين هُـــم سُـــمُّ العُـــداةِ وآفـــةُ الجُـــزرِ

النَّـــازلينَ بكُـــلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطيِّبـــينَ معاقـــدَ الأزرِ[١]

فعلى هذه الرواية يمكن أنْ نعدّ (النّازلين) و(الطّيبين) منصوبتين على المدح، ولـو كـان على مجرد الإخبار لرفعتا؛ لأنّ تقدير الكلام: "الّذين هم سمّ العـداة النّـازلون بكـلّ معتـركٍ، والطيّبون معاقد الأزر".

وقد ورد في ديوان الشاعرة (النّازلون) بالرّفع[٢]، حيث خالفت (الطّيبـين) فقـط، أي أنّ المخالفة الإعرابيّة حدثت من حالة الرّفع إلى حالة النصب بسبب مخالفتها أسلوب الكلام الأوّل.

وقد ألحق صاحب الحماسة البصريّة بهذين البيتين بعض الأبيات الأخرى أحدها يحـوي شاهداً على هذه الظّاهرة وهو قولها:

والخـــالطين نحيـــتهم بنظـــارهم وذوي الغنـــى مـــنهم بـــذي الفقـــر[٣]

فقد نصبت (الخالطين) و(ذوي) على هذا المعنى وهو المدح.

وقال عروة بن الورد العبسي: (الوافر)

سَـــقَوْنِي الخَمْـــرَ ثُـــمَّ تَكَنَّفـــوني عُـــداةَ اللهِ مـــن كـــذِبٍ وزورِ[٤]

فلو قال الشاعر (عداة) بالرّفع لكان قوله شاهداً على لغة أكلوني البراغيث، غير أنّه خالف في الأسلوب من الخبر العادي إلى الذّم، والذّم أسلوبٌ انفعاليٌ نفسيٌ، ولذا فقد خالف في إعراب (عداة) من الرّفع إلى النّصب.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٥٧-٥٨ برواية (الطيبون) و(النازلين)، والفـراء، **معـاني القـرآن**، ١/١٠٦، وابـن السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ت: رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة العامة، القـاهرة، (١٩٨٦م)، ٢/١٤، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢/٤٠، والبغـدادي، **خزانة الأدب**، ٥/٤١.

(2) ديوان الخرنق بنت هفان، **مخطوط بدار الكتب المصرية**، تحت رقم ٩٠٤٢ أدب، ص ٣.

(3) البصري، **الحماسة البصرية**،، ٢/٩٣.

(4) سيبويه، **الكتاب**،، ج٢، ص ٧٠، السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ص ١١٧. والبيت لـ: عروة الصّعاليك العبـسيّ، انظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، (١٩٤٨م)، ص ١٤٧.

وقال النابغة الذبياني: (الطّويل)

لعَمــري ومــا عَمْــري علــيَّ بهَــيِّنٍ لقــد نَطقَــتْ بُطْــلاً علــيَّ الأقــارعُ

أقــارعُ عَــوْفٍ لا أحــاولُ غَيْرَهــا وجوهَ قُــرودٍ تَبْتَغِــي مَــنْ تُجــادِعُ[1]

فنصب الشاعر (وجوه قرود) لمّا حول أسلوبه الكلامي، إذْ وجه الكلام الرّفع، ولكنّه غيّر أسلوبه من الخبر المجّرد إلى الذّم والشّتم، فخالف في إعراب الكــلام، ولــولا هــذه المخالفــة الأسلوبيّة لما حدثت المخالفة الإعرابيّة، إذ لو شاء أنْ يخبرنا أنّ وجوههم وجوه قرود فقط لرفع، ولكنه أراد أنْ يشتمهم ويذمّهم فنصب.

فهذه التّحويلات الأسلوبيّة في دلالة النّمط اللّغويّ تتطلّب تغييراً فــي الإعــراب يناســب التّحويل الأسلوبيّ الطّارئ على النّمط اللّغويّ.

- **الوصف والإخبار بالجملة الاستفهامية:**

ذهب بعض النّحاة إلى أنّ جملة الوصف لا ينبغي أنْ تكون جملــة اســتفهامية، وأوّلــوا الشّواهد الّتي ذهبت هذا المذهب، ومن ذلك قول الشّاعر:

حتّــى إذا جَــنَّ الظَّــلامُ واخْــتَلَطْ جاءوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الــذِّئْبَ قَــطّْ؟[2]

فقالوا: إنّ جملة: "هل رأيت الذّئب قط؟"، لا يجوز أنْ تكون وصفاً للكلمة (مذق)؛ لأنّهــا استفهاميّة، فالوصف على ما ذهبوا إليه، محذوفٌ قدّروه بـــ (مقولٍ فيه)، والأصل: جاءوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذّئب قط[3].

أمّا إعراضهم عن أنْ تكون جملة الوصف استفهاماً، فصحيحٌ باعتبار البنية العميقة، غير صحيح باعتبار البنية السّطحيّة؛ ذلك أنّ الاستفهام لا يظهر في البنية العميقة، بل في البنيتــين: السّطحيّة والدّلاليّة.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**،، ٧١/٢، وابن السيرافي، **شرح أبيــات ســيبويه**، ١٩٧/١، و٤٤٧/١، وديــوان **النابغــة الذبياني**، ص ٣٤-٣٥، وانظر المبرّد: **الكامل في اللّغة والأدب**، دار المعارف، بيروت، ٤٥/٢.

(2) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه، ٣٠٤/٢، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ١٠٩/٢، والعيني، **المقاصد النّحويّــة**، مطبعة بولاق، مصر، (١٢٩٩هــ)، ٦١/٤.

(3) انظر في مثل هذا: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص ١١٣-١١٤.

وتأويلهم ذاك – مقول فيه – فيه نظر؛ ذلك أنّ البنية الدّلاليّة لهذا التّركيب هي: جاءوا بمذق لونه هل رأيت الذّئب قط[١] وعلى هذا، فجملة: (هل رأيت الذّئب قط؟)، جملة إخبارٍ لا جملة وصفٍ – أي– خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره (لونه). وما كان من أمثلةٍ من هذا القبيل خرجت هذا المخرج.

ويكون شكل الجملة على النّحو الآتي:

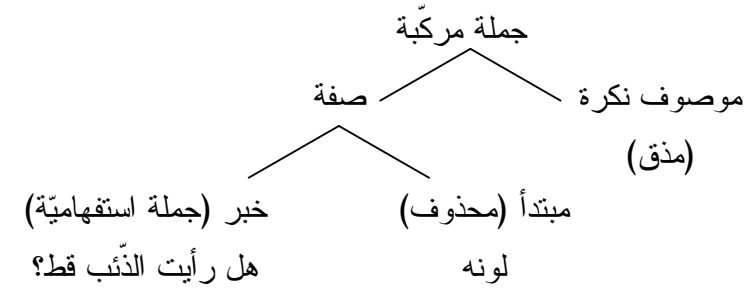


وعليه، فإنّ معالجة هذا الموضوع ألصق بباب الإخبار بالجملة الاستفهامية، منها بباب الوصف بالجملة الاستفهامية؛ لأنّ حقيقتها غير متضمّنة فيه على غير ما ذهب النّحاة. ولو أدرجوها بباب الإخبار لأراحوا أنفسهم من عناء هذا الخلاف.

**٣– الحذف:**

الحذف في العربيّة نوعان:

**الأول:** حذف يقصد به تقدير عاملٍ مضمرٍ لمعمولٍ ظاهرٍ تفرضه مقولة البصريين أنّ لكلّ معمولٍ عاملاً.

**والثّاني:** حذفٌ يقصد به الإيجاز والاختصار لهدفٍ في المعنى فتحافظ الجملة التي يقع فيها الحذف على معناها الأصل، وتحافظ كذلك على اسمها الذي كانت تحمله قبل الحذف.

فالحذف في هذه الحال بلاغة ودليل فصاحةٍ، وسمة من سمات العربيّة أصيلة، ومن سعتها التي تسمحُ بها[٢].

ومن صور الحذف التي وقع فيها اختلاف بين البصريين والكوفيين قولهم:

---

(1) شبه لون اللّبن لما خالطه الماء بلون الذئب لكدرته، انظر هذا التأويل في هامش: **الإنصاف**، ج١، ص ١١٤.

(2) انظر: الفراء: **معاني القرآن**،، ٣٤٠/٢، وانظر: فارس محمّد فارس عيسى، **ملامح النّظر النّحويّ الكوفي**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م.

كلُّ رجلٍ وضيعته

فيرى البصريون أنّ الخبر في هذه الجملة مقدر (مقترنان) على اعتبار أنّ الواو في الجملة عاطفة، ولا مناص من تقدير خبرٍ حتّى يتّم المعنى المراد[١]. وهذا الخبر حاضرٌ في البنية العميقة غائبٌ في البنية السّطحيّة.

وبهذا يكون تحليل الجملة:

كلّ رجلٍ وضيعته = م + رابط ومعطوف + خبر مقدّر (مقترنان)

وذهب الكوفيون (الكسائيّ والفرّاء وهشام وابن كيسان) إلى أنّه قد تمّ الخبر في الجملة، لأنّ الواو بمعنى مع، فكانك قلت: كلّ رجلٍ مع ضيعته، وإذا ذكرت (مع) فليس هناك حاجةٌ إلى التّقدير، ويكون:

كلّ رجلٍ وضيعته = م + خ (شبه جملة)

فالكوفيّون نظروا إلى المعاني التي تحتملها (الواو) ونأوا بأنفسهم عن التّقدير والبحث في البنية العميقة.

ومن صور الحذف ما يسمّى في المنهج التّحويليّ بالتّضييق ويُقصد به حذف عنصرٍ من عناصر التّركيب، على أنْ ينوب عنه ما بقي منه في العنصر الأوّل، كما في حذف ياء المتكلّم المضاف إليها، وإبقاء الكسرة دليلاً على هذا المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ...}[٢]، وقوله {قُلۡ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ..}[٣]، وغيرهما[٤].

وقول الشاعر[٥]:

أبا عُـرْوَ، لا تَبْعَـدْ فكُـلُّ ابـن حُـرَّةٍ سَـيَدْعُوهُ داعِـي مَيْتَـةٍ فَيُجِيْـبُ

---

(1) انظر المسألة في: الكنغراوي، **الموفي في النّحو الكوفي**، ٢٥-٢٦.

(2) الأعراف: ١٤٣.

(3) الزمر: ١٠.

(4) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، **التأويل النّحويّ في القرآن الكريم**،، ٣٦٢-٣٦٣.

(5) انظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف** : ٣٤٨/١، ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: محمّد محيي الدّين، ط٢، دار الفكر، بيروت، ٥٦/٤، البغدادي، **خزانة الأدب** : ٣٧٧/١.

على أنّ التّقدير: يا أبا عروة.

ومن ذلك إجازتهم أنْ يرخم الاسم الرّباعيّ الّذي قبل آخره حرفٌ ساكنٌ، كما في قولهم في ترخيم قمطر: يا قِمَ، بإبقاء حركة الحرف الثّاني بعد حذف الثّالث السّاكن، والرّابع المتحرّك، ومذهب البصريين ترخيمه بحذف الحرف الأخير(١).

ومنه إجازتهم ترخيم الاسم الثّلاثي المتحرّك الوسط، كقولهم في عنق: ياعُنُ، وأجاز بعضهم هذه المسألة في الثّلاثي بلا قيدٍ، وهذا التّرخيم لم يجزه البصريّون(٢).

---

(1) انظر: الشرجي، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ت: طارق الجنابي، ط١، دار الكتب، بيروت، (١٩٨٧م)، ٤٨-٤٩، أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**: ٣٦١/١.

(2) انظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، ٣٥٦/١-٣٦٠، وانظر: عبد الفتاح الحموز، **الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر**، دار عمار، عمان، (١٩٩٦م)، ص ١٩٥-٢٠١.

# الفصل الثّالث

# النّظامُ النّحويّ العربيّ: في ضوءِ الأنظارِ اللّسانيّة

## المبحث الأوّل:

## الشكل والمضمون في الأنظار اللّسانيّة

**مدخل:**

ليس الهدف من هذا المبحث التّأريخ للشكل والمضمون، بل غاية الأمر بيان أنّ هذين المفهومين ضروريّان لاستكمال الجهاز الواصف المفسّر للظّاهرة اللّغويّة، وبالرّغم من محاولات بعض اللّسانيّن إقصاء المعنى لم يستطع أحدٌ أنْ ينكر حضوره في الظّاهرة اللّغويّة، فحدود المعنى تتجاوز مجال النّظام الّذي يصنعه اللّسان وتخترقه إلى الذّهن ومكنونات النّفس. فهو حاضرٌ في الذّهن قبل التّشكّل في الأنظمة.

وقد تعاقبت على مفهومي الشّكل والمضمون لدى اللّسانيّين مراحل متعدّدةٌ، تدرّج فيها المفهوم من ضيِّقٍ إلى واسعٍ. ويمكن إيجاز هذه المراحل بمرحلتين أساسيّتين:

- مرحلة كان فيها مفهوما الشّكل والمضمون محصورين في لفظٍ له صورةٌ صوتيّةٌ تجسّدت في مبناه، وصورةٌ ذهنيةٌ تجسَّدت في معناه، وليست مادة الشّكل سوى جوهر النّصويت، أي الأصوات قبل أنْ تسكب في أشكال صوتيّةٍ تحققها، وشكلٍ تُدرك من خلاله.

أمّا مادة المضمون فلم تكن غير المفاهيم الكلّيّة أو التّصوّرات المشتركة قبل وسمها باللّفظ، وكان لهذه المرحلة حضورٌ في النّحو العربيّ، كما كان لها حضورٌ في لسانيّات دي سوسير، ولا يعني هذا بالضّرورة أنّها كانت غائبة عمّا تلا لسانيّات دي سوسير، بل كانت حاضرةً أيضاً، لكنّ هذا الحضور لم يكن محصوراً في إطار تلك الصّورة المجرّدة الّتي افترضها دي سوسير بل كانت له أبعاد غير أبعاد ذلك التّجريد.

- مرحلة اتّخذ فيها مفهوما الشّكل والمضمون بعداً علائقيّاً تعدّى فيه حدّ اللّفظ إلى التّركيب، وإنْ لم يغفل حدّ اللّفظ، لكنّه لمّا طلب ذلك التّعدّي ابتغى غايةً، وقد تجلّت هذه الغاية في عددٍ من الأهداف هي:

  - دراسة بنية التّراكيب اللّغويّة ببعديها:

  ١- الحاضر في البنية السّطحيّة.

  ٢- الغائب في البنية العميقة.

وبيان ما يعتري البنية السّطحيّة (الشّكل)، من ظواهر لغويّة تترك أثرها على معنى البنية العميقة (المضمون). وقد تبدّى ذلك في دراسة النّحاة العرب لأنماط التّراكيب، كما نجد لهذا الهدف حضوراً في لسانيّات تشومسكي.

- محاولة تقطيع النّص اللّغوي، تقطيعاً يتّسم بالاتّصال لا الانقطاع، بغية الكشف عن الوظيفة السّيميائيّة التي تكتنف النّص بجزئه وكلّه، ولم يكن دلائل الإعجاز للجرجانيّ يفارق هذا التّقطيع للنّص؛ تلمّساً للوظيفة السّيميائيّة، وما قامت لسانيّات هيلمسليف (Hjelmslev) إلاّ وفق هذا التّقطيع السّيميائيّ.

- تقرير عددٍ من القواعد النّحويّة وفق أحكام الشّكل والمضمون، وتفسير عددٍ من الظّواهر اللّغويّة التي فارقت قواعدها الكليّة وفق منحى شكليّ غُلّب فيه جانب الشّكل على المضمون، بعد أنْ تعذّر الجمع بينهما، وقد كان مثال ذلك كثيرٌ في أعمال النّحاة العرب عند تقعيد القواعد، وتفسير الأحكام النّحويّة. ومن مثال ذلك التّعارض الحاصل في معرفة الفاعل الحقيقيّ للجملة، فالعلامة الإعرابيّة تشير إلى فاعلٍ شكليّ تضمنّه التّركيب، وقد لا يكون هو الفاعل بالمعنى، لكنّ النّظام النّحويّ يحكم له بموقع الفاعل من باب تغليب الشّكل على المضمون، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

- إعادة قراءة ما بدا أنّه تعارضٌ بين الشّكل والمضمون في ضوء منهج لسانيّ قادرٍ على تأصيل الظّاهرة اللّغويّة وردّها إلى قاعدتها الكليّة بعد أنْ يدْرأ التّعارض بين ما تجسّدت فيه من شكلٍ وعبّرت عنه من مضمونٍ، وسيأتي ذكرٌ لأمثلة ذلك في موضعه.

تلك كانت هي المراحل التي مرّ بها مفهوما الشّكل والمضمون في الأنظار اللّسانيّة، وفيما هو آتٍ كشفٌ عن ملامح هذا المفهوم في عددٍ من الأنظار اللّسانيّة. في محاولة المقاربة بين الفكر العربيّ والأنظار اللّسانيّة المتعددّة في دراسة عددٍ من ظواهر النّظام النّحويّ، مقاربة تبرز جانب الوصف لدى نحاتنا وتتجاوز حدود المعيار.

## القسم الأوّل

## الشّكل والمضمون في النّظر العربيّ

### أولاً: مفهوم الشّكل والمضمون في النّحو العربيّ

قام التّفكير النّحويّ على مراعاة الشّكل والمضمون، إدراكاً من النّحاة لما بين الشّكل والمضمون من علاقةٍ، وكان الشّكل لديهم يتّخذ المظهر المنطوق وفق أحكام يراعيها المتكلّم بطريقة "عفويّة" أو عن طريق التّعلّم، ويشمل ذلك أحكام الصّوت، والصّرف، والنّحو، والبلاغة، فغاية الشّكل تفسير التّغيُّر الشّكلي الّذي يطرأ على الكلمة نتيجة لتباين موقعها النّحويّ.

أمّا المضمون فهو ما يرمي إليه المتكلّم من وراء التّلفظ باللّغة من تعبيرٍ عمّا يجول في نفسه، على سبيل تجسيد الأفكار الكامنة في النّفس في صورةٍ منطوقةٍ محدّدةٍ(١).

هذا يعني أنّ مفهومي الشّكل والمضمون في النّحو العربيّ اتّخذا صورةً تركيبيّة، فالشّكل يفسّر التّغيُّر الشّكليّ الّذي يطرأ على الكلمة نتيجة لتباين موقعها النّحويّ، وعلى هذا فإنّ الشّكل يفسّر وضع الكلمة فيما سُمي بالرّفع والنّصب، والجرّ، والجزم، كما يفسّر ظهور التّنوين أو عدم ظهوره، وقد تفرّع عن مفهوم الشّكل مصطلحات من نحو: الكسر، والضّم، والفتح، أو مصطلح الإعراب والبناء، أو مصطلحاتٍ من نحو: مرفوع، ومنصوب، ومجزوم.

ولمّا كان مفهوم الشّكل يطرح لنا مجموعة من المرفوعات، أو مجموعة من المنصوبات، كانت مهمّة المضمون التّمييز بين أفراد كلّ مجموعةٍ، فمفهوم النّصب مثلاً، ينطوي تحته المستثنى، والتّمييز، والحال، والمفاعيل كُلّها، ولا يميز بينها إلاّ المضمون فهذه الحال مضمونٌ يبيّن الهيئة، والمفعول لأجله مضمونٌ يجيب عن "لماذا"، ومضمون المفعول فيه يبيّن الظّرف الزّمانيّ أو المكانيّ الّذي وقع فيه الحدث، وهنا تتمايز المنصوبات في المضمون، وقس على ذلك المرفوعات وغيرها(٢).

ولا يكفي الشّكل وحده أو المضمون وحده في النّهوض بتحديد المفهوم النّحويّ، بل لا بدّ من الجمع بينهما، فإنْ تعذّر أحدهما كان طلب الشّكل وطرح المضمون أولى في التّقعيد والتّفسير، وهذا ما سأبينُ عنه فيما هو آتٍ.

---

(1) انظر: د. إسماعيل عمايرة، **بحوث في الاستشراق واللّغة**، ص ٨٧، ص ٣١١.

(2) انظر: د. إسماعيل عمايرة، **المصدر نفسه**، ص ٣١١-٣١٢.

## ثانياً: الشّكل والمضمون بين التّعارض والتّرجيح

قد يعتري مجرى القاعدة ما يعترضها، وذلك حين يتعذّر الجمع بين الشّكل والمضمون أثناء التّقعيد أو التّفسير، ممّا يجعل السّعي وراء هذا الجمع ضرباً من التّجاوز والتّمحّل، وإن كانت غاية ذلك السّعي بحثاً عن الانسجام آلتْ وقوعاً في التّعارض، لذا لم يجد النّحاة بُدّاً من التّرجيح وقت التّعارض، فمالوا إلى ترجيح ما يفسّر الشّكل؛ إحساساً منهم أنّ الأشكال أثبت من المضامين، وأكثر حصراً وتحديداً وانضباطاً، في حين أنّ المضامين إلى التّغيّر والتّعدّد أقرب إنْ لم تكن طبيعتها، غير أنّ النّحاة لما رجّحوا جانب الشّكل لم يتركوا الأمر دون تعليل بل اعتلّوا لذلك بما اطّرد فيما بعد وأصبح مخرجاً يُردُّ به ما فارق القاعدة الكلّية إلى بعضٍ من أحكامها الجزئيّة، وقد يكون هذا التّعارض بين مسائل الباب الواحد، وقد يكون بين أبواب مختلفةٍ. فمن مثال الباب الواحد:

باب الفاعل: فحكمه شكلاً: أنْ يكون مرفوعاً، ومعنى: أنْ يكون هو الّذي قام بالفعل، واطّردت قاعدة الفاعل فيما لا حصر له من الأمثلة، إلاّ أنّ هناك أمثلة فارقت هذا المعنى المتحصّل من الفاعل، فقد يأتي الفاعل على حدّه الشّكليَّ وهو الرّفع من غير أنّ يكون هو الّذي قام بالفعل، في نحو:

مَاتَ الرّجلُ

انْقَطَعَ الغُصْنُ

فمن ناحية المضمون كلٌّ من: "الرّجل، والغصن" وقع عليه فعل الفاعل أيْ: في حيّز المفعول، ولكنّ النّحاة يعدّون: "الرجل، والغصن" فاعلين؛ لأنّهما مرفوعان، واعتلّوا لذلك بقاعدتين هما:

- الإسناد
- الرّتبة

فالفعل تقدّم، وأسند إلى الفاعل الّذي أسند إليه الفعل، يقول ابن السرّاج: "ويجعل الفعل حديثاً مقدّماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ، وماتَ عمرو، وما أشبه ذلك"(١).

فالنّحاة بهاتين القاعدتين الشّكليتين: الإسناد، والرّتبة غلّبوا جانب الشّكل، إذ أصبح المفعول في المعنى فاعلاً في المفهوم الاصطلاحي القاعديّ وعلّة ذلك الرّفع(٢).

---

(1) انظر: ابن السرّاج، **الأصول في النّحو**، ج١، ص ٧٢-٧٣.

(2) انظر تفصيل ذلك عند: د. إسماعيل عمايرة، **بحوث في الاستشراق واللّغة**، ص ٨٧-٨٨.

ومن مثال الأبواب المتعدّدة:

التّعارض الحاصل في المركبات الاسميّة الآتية:

- المركّب الإشاريّ
- المركّب العدديّ
- المركّب التّمييزيّ

ففي الأمثلة الآتية:

- جَاءَ (هَذا الطّالبُ)
- رأيتُ (هَذا الطّالبَ)
- سلّمتُ على (هذا الطّالبِ)

* * *

- جاءَ (أربعةُ طلابٍ)
- رأيتُ (أربعة طلابٍ)
- سلّمتُ على (أربعة طلاّب)

* * *

- هذا (رطلٌ زيتاً)
- اشتريتُ (رطلاً زيتاً)
- تصدّقتُ بـ (رطلٍ زيتاً)

إذ ثمة توافق بين الوظيفة النّحويّة المسندة للمركّب، والعلامة الإعرابيّة التي يأخذها المركّب (المسند إليه) في المركّب الإشاري، فإنْ كان قد أسند للمركّب وظيفة (المسند إليه)، وجدنا علامته الإعرابيّة الرّفع، وإنْ كان المركّب المعنيّ قائماً بوظيفة المفعول به تحلّى بعلامةٍ تنتمي لحالة النّصب، وقس على ذلك حالة الجرّ[1].

---

(1) انظر تفصيل ذلك عند: عمر عكاشة، **النّحو الغائب**، ط١، المؤسسة العربيّة للنشر والتوزيع، لبنان، (٢٠٠٣م)، ص ١٠٥-١٠٦، ومصطفى حركات، **اللّسانيّات العامة وقضايا العربيّة**، ط٢، المكتبة العصرية،

ونجد الأمر على خلافه في المركبين العدَديّ والتّمييزيّ، وعلّة ذلك أنّ العربيّة تَسِمُ "المحدِّد: العدد" في المركّب والكلمة المحدّدة وهي المضمون المقصود"، بميسم الوظيفة أو علاقتها.

فنقول: جاء أربعةُ طلابٍ

↓ ↓

المحدّد المحدَّدة

↓ ↓

↓ (وهي ما أوكلت إليها الوظيفة النّحويّة في المعنى)

(وهي ما أوكلت إليها الوظيفة النّحويّة في الشّكل)

فما أوكلت إليه الوظيفة النّحويّة هو كلمة "طلاب" في المعنى، ولكن رغم ذلك، فإنّ تلك الكلمة الأساس التزمت علامة واحدةً، بينما ساير المحّدد كلمة: (أربعة) – وهي ما أوكلت إليها الوظيفة النّحويّة في الشّكل – اختلاف العلامة الإعرابيّة تبعاً لاختلاف موقعها من التّركيب، وقس على ذلك المركّب التّمييزيّ.

بل إنْ اعتبار جانب الشّكل غلّب الحكم النّحويّ على المضمون، فالمحدّدات بعد الأعداد تسمّى تمييزاً في الاصطلاح وعلّة ذلك:

- حكم النّصب الّذي يعتريه (وهو حكمٌ شكليّ).
- لأنّه يزيل الإبهام عن الأعداد ويميزها (وهو تفسيرٌ لمعنى المضمون).

لكنّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جاءت المحدّدات فيها مجرورة الحكم، على اعتبار الإضافة، وهو اعتبارٌ شكليٌّ خالصٌ، وإنْ كان معنى التّمييز ما يزال متضمّناً فيها، إلاّ أنّهم لما وجدوا حكم النّصب فارقها، وحكم الجرّ داخلها، حكموا لها بالإضافة، وهو حكمٌ شكليّ نأى عن المعنى الّذي يُدركُ من المضمون.

فهذه المركّبات الاسميّة الثّلاثة:

- الإشاريّ

---

بيروت، (١٩٩٨م)، ص ١٢٩، وعبد القادر الفهري، **اللّسانيّات واللّغة العربيّة**، الكتاب الأوّل، دار كوبفال للنشر، الرباط، (١٩٨٥م)، ص ١٥٨.

- العدديّ
- التّمييزيّ

تشترك جميعاً في بنيةٍ تركيبيّةٍ واحدةٍ – في أكثر الأحيان – هي:

(محدِّد + اسم)

إلاّ أنّ المسند إليه في المركّب الإشاريّ يساير إعرابه الوظيفة الموكلة للمركّب الإشاريّ، وهذا ما كان مفقوداً في المركّبين العدديّ والتّميزي، وقد تكون لنا في المنهج التّاريخيّ رؤيةٌ لغويّةٌ تحاول تفسير هذه الظّاهرة وتدرأ عنها التّعارض، وهذا ما سيناقش في العنوان الآتي:

**ثالثا: تفسير التّعارض في ضوء المنهج التّاريخيّ**

ربّما تكون للمنهج التّاريخيّ رؤيةٌ لغويةٌ تفسّر المركّب العدديّ: (عدد + معدود)

والمركّب التّمييزيّ: (مميِّز مفرد + تمييز)

رؤية علّها تكون قادرةً على التّوفيق بين الوظيفة النّحويّة الموكلة للمركّب كلّه، والعلامة الإعرابيّة التي تحلّت بها الكلمة المسند إليها.

فالمركّب العدديّ ذو النّمط:

(عدد + معدود)

يُردُّ إلى المركّب العدديّ ذي النّمط:

(معدود + عدد)

فالأصل التّاريخيّ لجملة:

جَاءَ خمسةُ طلاّبٍ.

هو:

جَاءَ طلاّبٌ خمسٌ.

ولعلّ الأحدث من ذلك تاريخيّاً أيضاً أنْ يُقال: رأيت رجالاً ثلاثاً. أي بمطابقة العدد للمعدود، على نحو مطابقة الصّفة للموصوف؛ لأنّه جاء منه في مقام الصّفة، والصّفة تتبع

الموصوف تذكيراً وتأنيثاً. وممّا يدلّ على حداثة ذلك أنّ هذه المطابقة جاءت مخالفة لأصلٍ ساميّ قديمٍ مقررٍ في اللّغات الساميّة بعامّة، وهو مخالفة العدد للمعدود[1].

وبهذا يدخل المركّب العدديّ في نطاق المركّبات الأخرى، الّتي تظهر فيها الكلمة المسند إليها متوافقة مع الوظيفة المسندة للمركّب كلّه كالمركّب الإشاريّ، والإضافي، ومركّب التّوابع.

فأصل الجمل هكذا:

- جَاءَ طلاّبٌ خمسٌ.
- رأيتُ طلاّباً خمساً.
- سلّمت على طلاّبٍ خمسٍ.

ويكون، بذلك، ثمة توافقٌ بين رأس المركّب العدديّ (كلمة: طلاّب) والوظيفة النّحويّة الّتي يضطلع بها المركّب العدديّ كلّه، فالمركّب العدديّ من نمط:

(معدود + عدد)

إنّما هو مركّبٌ وصفيٌّ في الحقيقة.

وقس على ذلك المركّب التّمييزيّ: فأصل جملة:

هذا رطلٌ زيتاً

هو:

هذا زيتٌ رطلٌ

وكذلك النّصب:

اشتريت زيتاً رطلاً

والجرّ مثله:

تصدّقت بزيتٍ رطلٍ

---

(1) د. إسماعيل عمايرة، **دراسات لغوية مقارنة**، المعهد العالي للدعوة، السعودية، (١٩٨٨م)، ص ٢٦٧-٢٦٨.

## رابعاً: الدّراسة السيميائية للنّصِّ عند القدماء

إنّ إجراءات تقطيع النّص عند النّحاة العرب تدلّ على أنّهم راعوا تضامن التّعبير والمضمون، ومن أوضح الشّواهد على هذا قول الشّاعر:

عَلَى الحكمِ المأتِي يَوْماً إذا قَضَى  قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ[١]

فقد ذكر القدماء أنّه يتعيّن القطع بين الفعلين أنْ/ لا يَجْورَ/ ويَقْصِدُ، بالمخالفة بينهما في اللّفظ وعدم الإشراك بينهما في النّصب حتّى لا ينتفض المعنى ويؤول إلى الإحالة وغير المراد، وفي هذا مراعاةٌ للوظيفة السّيميائية.

ومنه ضرورة حمل حتّى على الابتداء وعدم نصب ما يليها من الفعل.

كقول حسّان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حتّى لا تَهرُّ كِلاَبُهُمْ  لا يَسْأَلُونَ عَنْ السَّوَادِ المُقْبِلِ[٢]

لأنّ المقام مدحٌ وغرض الشّاعر تقرير كرم ممدوحيه عند السّامع؛ فاتّخذ من عدم نباح كلابهم كنايةً عن كثرة ضيوفهم، ولو نصب "لا تهرّ" لجعله غايةً للغشيان، وهو منافٍ للمعنى المقامي المقصود.

بيد أنّ مراعاة التّضامن بين الشّكل والمضمون لا تقتصر على أساس وجود تغيّر يعتري المعنى المقامي، بل توجد مراعاةٌ لذلك التّضامن دون أنْ تقترن بتغيير في المعنى، مثال ذلك ما أورده سيبويه في باب اشتراك الفعل مع أنْ وانقطاع الآخر من الأوّل الّذي عمل فيه أنْ، يقول: "فالحروف الّتي تشرك: الواو والفاء وثم وأوْ: وذلك قولك: أريد أنْ تأتيني ثمّ تحدثني... ولو قلت: أريد أنْ تأتيني ثمّ تحدّثني جاز كانك قلت: أريد إتيانك ثمّ تحدّثني.

... وسألت الخليل عن قول الشّاعر لبعض الحجازيين.

فَمَا هُوَ إلاّ أنْ أرَاهَا فُجأةً  فَأُبهَتُ حتّى ما أكَادُ أُجِيبُ

فقال: أنت في "أُبْهتُ" بالخيار إنْ شئت حملتها على أنْ وإنْ شئت لم تحملها عليه فرفعت"[٣].

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ، **مغني اللّبيب**، ج٢، ص ٣٥٩.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ١٩، والبيت لحسّان بن ثابت، انظر: الجرجانيّ، **دلائل الإعجاز**، ص ٤٨٨.

(3) المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٤.

واعتمد الخليل على "إرادة المتكلّم" في توجيه ما انتصب على "التّعظيم والمدح" في نحو "الحمدُ لله أهلَ الحمد"، و "زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أنْ تحدّث النّاس ولا مَنْ تُخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا مِنْ ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً"(١).

كما اعتنى الخليل بالعلاقة بين المتكلّم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أنّ (قد) جوابٌ لمن قال: لمّا يفعل، فتقول في الجواب: قد فعل، "وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"(٢)، فالمخاطب في حاجةٍ إلى تأكيد الجواب، وهنا لا بدّ من أن يُراعي المتكلّم حال المخاطب، فيستخدم (قد) التي تفيد التّأكيد مع الماضي.

ومن قبيل ذلك "التّنغيم" فيظهر من قول سيبويه في باب النُّدبة: "إعلم أنّ المندوب مدعوٌّ ولكنّه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمون فيها.. واعلم أنّ المندوب لا بدّ له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا)، كما لزم (يا) المستغاث به والمتعجب منه(٣).

فانظر إلى قوله (كأنهم يترنّمون فيها)، والترنّم: تطريبٌ وتحسينٌ للصوت يكسبه النّادب لصيغة المندوب؛ لأنّ الندبة تفجعٌ ونوحٌ من حزنٍ وغمٍّ يلحق النّادب على المندوب عند فقده، فيدعونه وإن كان يعلم أنه لا يجاب لإزالة الشدة، وندبته للدلالة على ما ناله من الحزن لفقده. "ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموه أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام؛ لأنّ الألف أبعد للصوت وأمكن للمد"(٤).

ويعتمد سيبويه على ما يسميه الاجتهاد أو التّرنم – في أبواب النّدبة والاستغاثة والتّعجب أيضاً، يقول سيبويه: "وأمّا المستغاث به (فيا) لازمة له؛ لأنّه يجتهد: فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للنّاس، ويا للماء، وإنّما اجتهد؛ لأنّ المستغاث عندهم متراخ أو غافل والمتعجب كذلك، والنّدبة يلزمها (يا) و (وا)؛ لأنّه يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم. ومع ذلك أنّ النّدبة كأنّهم يترنمون فيها، فمن ثمّ ألزموها المدّ، وألحقوا آخر الاسم المدّ مبالغة في التّرنم(٥).

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ٦٥.
(2) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٢٣.
(3) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٢٠.
(4) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٣١.
(5) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٣٢.

فهو في النّص السابق يجعل المستغيث والمتعجب باذلاً وسعه في إطالة الصّوت، لأنّ المستغاث به والمتعجب منه متراخٍ أو غافلٌ، فيحتاج لتنبيهه إلى إطالة الصوت بأداة النداء (يا)، فهي لازمة له ولا يجوز حذفها كما هو الحال في باب النّداء. أما النّدبة فجعلها موضعاً للاجتهاد في إطالة ورفع الصوت؛ لأنّ المندوب فائت بعيد، كما جعلها موضعاً للتّطريب والتّغني والتّحسين في الصّوت؛ فألزمها (يا) أو (وا) في أولها وألفاً في آخرها.

ولا شكّ أنّ كلاً من الاجتهاد والتّرنم ضربٌ من ضروب التّنغيم أو التّلوين الصّوتي؛ لأنّ المستغاث به والمتعجب منه متراخٍ أو غافلٌ، فيحتاج لتنبيهه إلى إطالة الصوت بأداة النداء (يا)، فهي لازمة له ولا يجوز حذفها كما هو الحال في باب النّداء، أما النّدبة فجعلها موضعاً للاجتهاد في إطالة ورفع الصوت؛ لأنّ المندوب فائت بعيد، كما جعلها موضعاً للتّطريب والتّغني والتّحسين في الصّوت؛ فألزمها (يا) أو (وا) في أولها وألفاً في آخرها.

ولا شكّ أنّ كلاً من الاجتهاد والتّرنم ضربٌ من ضروب التّنغيم أو التّلوين الصّوتي عند الأداء الفعلي للكلمة أو التّركيب.

وقد يكون في انْقطاع جزء الكلام عن سابقه في صعيد التّعبير "مُشرّعٌ للحكم ببداية وحدةٍ كبرى جديدةٍ للمضمون منقطعةٍ عن الوحدة السّابقة، مثال ذلك قول الجرجانيّ في البيتين الآتيين:

زَعَمَ العَواذِلُ أنّ ناقةَ جُنْدُبٍ ... بِجَنُوبِ خبْتٍ عُرِّيَتْ وأَجَمَّتِ

كَذَبَ العَواذِلُ لَوْ رَأَيْن مُنَاخَنا ... بالقادِسِيَّةِ قُلْنَ: لُجَّ وَذَلَّتِ

وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب، تأكيداً بأنْ وضع الظّاهر موضع المضمر فقال: كذب العواذل ولم يقل "كذبن"؛ وذلك أنّه لما أعاد ذكر العواذل ظاهراً، كان ذلك أبين وأقوى؛ لكونه كلاماً مستأنفاً من حيث وضعه وضعاً لا يُحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى فيه مأتى ما ليس قبله كلام"[1].

ومن هذا القبيل ما سمّاه البيانيون كمال الانقطاع لاختلاف الكلام خبراً وإنشاء بين جملتين لا محلّ للأولى من الإعراب، وشاهد ذلك قول الشّاعر:

مَلَكْتُهُ حَبلي وَلكنَّهُ ... أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبي

وَقَالَ إنّي فِي الهَوى كَاذِبٌ ... انتقم اللهُ مِنْ الكَاذِبِ

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،، ص ١٨٢-١٨٣.

فقد حمل الجرجانيّ قوله: انتقم الله من الكاذب، على الاستئناف بتقـدير: قلـت، وحملـه السّكّاكي على الانقطاع للاختلاف خبراً وطلباً حسب لفظه؛ لأنّ عجز البيت المعنيّ دعاءٌ بينمـا أوّل الكلام كلّه خبر(١).

كلّ هذه القرائن وغيرها دليلٌ واضحٌ على أنّ النّحاة نظروا في الوظيفة السّيميائيّة أثنـاء تقطيع النّصّ اللّغويّ، متجاوزين في ذلك حَدّ المعيار الّذي تفرضه صرامة الأخذ بالـشّكل إلـى وصفٍ لطبيعة النّصّ والولوج إلى تركيبه الدّاخليّ.

ونلحظ من هذا كذلك أنّ النّحاة الأوائل – وعلى رأسهم الخليل وسيبويه – اعتمدوا علـى السياق بشقيه في التقعيد النّحويّ، ويبدو ذلك جليّاً من اعتمادهم على السياق ا للغوي فـي بيـان مبنى التّركيب ودلالته وتجويزهم بهذا السياق حذف أحد عناصر الجملة وطريقة ترتيـب هـذه العناصر اللّغويّة داخل التّركيب، واستعانتهم بطرق الأداء اللّغويّ المـصاحبة للنطـق بالعبـارة كالوقف والنبر والتّنغيم.

كما أنّهم اعتمدوا السّياق اللّغويّ المتمثّل في الشّاهد النّحويّ أو التّركيب في بيان الوظيفـة النّحويّة، وعند تعذّر ظهور العلامة الإعرابيّة اعتمدوا على قرائن أخرى تشير إلى تلك الوظيفة. مع عدم إغفال أنّ بعض النّحاة اهتموا بسياق النّص – بالمفهوم الحديث، ومنهم الفراء الّذي عـدّ القرآن نصاً واحداً، ونظر إلى القراءة القرآنيّة على أنّها جزءٌ من سياق النّص، ويتمثّل هذا أيضاً في ابن السيّد الّذي درس شواهد أدب الكاتب المفردة من خلال إعادتها إلى نصّها.

---

(1) انظر: السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن بكر، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتـب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٣٨.

## القسم الثّاني

## الشكل والمضمون في النّظر الغربيّ

### أولاً: مفهوم الدّال والمدلول عند دي سوسير:

كان التّصوّر القديم للعلامة اللّغويّة تعبيراً عن مضمونٍ خارج عن العلامة ذاتها وواقع في العالم الخارجيّ، وهو تصوّر شاع في المنطق، أمّا عند دي سوسير فالعلامة اللّغويّة تتكوّن من التّحام دالٍ بمدلول، يقول دي سوسير: "إذا أردنا أنْ نتبيّن أنّ اللّسان لا يمكن أنْ يكون إلاّ نظاماً من القيم يكفي أنْ ننظر في العنصرين اللّذين لهما دورٌ في قيام اللّسان بعمله، وهما الأفكار والأصوات، إنّ فكرنا من النّاحية النّفسيّة وبقطع النّظر عن التّعبير عنه بالكلمات لا يعدو أنْ يكون كتلة مبهمة غامضة الشّكل مبهمة الملامح، وقد اتّفق جميع الفلاسفة واللّغويين في كلّ العصور على الاعتراف بأنّه لولا العلامات لكنّا عاجزين عن التّمييز بين فكرتين تمييزاً واضحاً، هل بإمكان الأصوات في حدّ ذاتها أنْ تمثّل كياناتٍ معيّنة الحدود سلفاً؟ كلاّ، فشأن الأصوات في ذلك ليس بأفضل من شأن الفكر، إذ المادّة الصّوتيّة ليست أكثر ثبوتاً ولا أشدّ صلابة فهي ليست قالباً على الفكر أنْ يتشكّل بأشكاله بالضّرورة، إنّما هي مادةٌ لدنة تنقسم بدورها إلى أجزاء متميّزٍ بعضها عن بعضٍ، فتوفّر بذلك الدّوال التي يحتاج إليها الفكر.

ولا يتمثّل الدّور الخصوصيّ للّسان إزاء الفكر في خلق أداةٍ صوتيّةٍ ماديّةٍ للتّعبير عن الأفكار، إنّما هو أنْ تكون وساطة تصل بين الفكر والصّوت في نطاق ظروفٍ تجعل اتّحادهما يفضي بالضّرورة إلى تعيينٍ متبادلٍ لحدوث الوحدات اللّغويّة التي تشكّل تركيب الكلام.

ويمكننا أنْ نشبّه اللّسان بورقةٍ يمثّل الفكر وجهها والصّوت ظهرها، فلا نستطيع أنْ نقطع الوجه بدون أنْ نقطع في الوقت نفسه الظّهر، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى اللّسان فلا نستطيع فيه عزل الصّوت عن الفكر، ولا الفكر عن الصّوت.

فالمجال الّذي تعمل فيه اللّسانيّات إذن مجالٌ ذو حدود مشتركةٍ، فيه تأتلف العناصر التّابعة للصّعيدين: أيْ صعيد الفكر، وصعيد الصّوت، والّذي يحدث عن مثل ذلك التّوليف إنّما هو شكلٌ وليس مادةً"[1].

---

(1) انظر دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب صالح القرماديّ، محمّد الشاوش، محمّد عجينة، ص ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، وانظر عزّ الدّين مجدوب، **المنوال النّحويّ العربيّ**، دار محمّد علي الحامي، تونس، (١٩٩٨م)، ص ٧٥-٨٠.

فالدّال هو الصّورة الصّوتيّة للكلمة، أمّا المدلول فهو المفهوم من تلك الصّورة الـصّوتيّة الّتي اتّفق على إطلاقها، وللدّال والمدلول وجهٌ واحدٌ لوحدةٍ نظريّةٍ متماسكةٍ لا يمكـن الفـصل بينهما بحاجز مكانيّ أو زمانيّ.

غير أنّ هذا التّصوّر الّذي ذهب إليه دي سوسير لا يخلو من بعض الهنات، فلـم يـراع الفصل بين ما هو مجرّدٌ وبين ما هو ملموسٌ أو عينيٌ، فتراه يخصّص مصطلح "صوتم" لتعيين المظهر العينيّ الملموس من وحدات الدّال، أي ذلك المتعلّق بالكلام، ثمّ يأتي به حيناً آخر ليقصد به الصّورة الذّهنيّة، بل إنّه نعت الدّال بالصّوتي وهو تناقضٌ؛ لأنّه نعتٌ لكيان مجرّد بوصـفٍ خصّصه دي سوسير لما هو عينيّ ملموس[١]، ثم إنّه لم يتوصّل إلى توضيح الفارق على مستوى الدّال بين الصّورة الذّهنية والصوتيّة حتّى ننتفع بذلك مباشرةً في وصف الألسنة، ولا هو وضّح ذلك بالنّسبة للمدلول والمعنى، ثمّ إنّه لما تحدّث عن العلاقات السّيميائيّة، لم يأتِ على ذكر أثـر ذلك التّعالق وما يترتّب عليه من وظيفةٍ سيميائيّةٍ تستظل بها أجزاء التّركيب؛ لتكسبها أبعاداً غير أبعادها الظّاهرة، وربّما كانت علّة ذلك أنّ النّظريّة العلميّة الّتي ينطلق منها دي سوسـير تغفـل جانب التّجريد، وتعطي الأولويّة في النّظريّة العلميّة للأحداث الملموسة.

## ثانياً: مفهوم التّعبير والمضمون عند هيلمسليف (Hjelmslev):

أعاد هيلمسليف (Hjelmslev) صياغة فرضيّة دي سوسير حسب مصطلحاته، فيـسمّى هذا الالتحام بين الدّال والمدلول وظيفة سيميائيّة، ويسمّى طرفي هذه العلامة أو وظيفتيها: التّعبير والمضمون، وهو ما كان دي سوسير يسمّيه الدّال والمدلول، ويفسّر هذا الالتحام الّذي أشار إليه سوسير بأنّه وجهٌ من ظاهرةٍ أعمّ هي التّضامن بين مفهوم الوظيفة في حدّ ذاتها وبين الأطراف الّتي تنعقد بينها هذه الوظيفة. وبناء عليه فالتّعبير (أو اللّفظ) لا يكون تعبيراً إلاّ إذا كان تعبيـراً عن مضمونٍ ما، والمضمون لا يكون مضموناً إلاّ إذا كان مضمون تعبير ما، ولو أغفلنا هـذه الوظيفة السّيميائيّة لما أمكننا تحليل أيّ تركيب حسب مقتضيات التّناسق، والـشّمول، والمعنـى يتشكّل تشكلاً مختلفاً من لغةٍ إلى أخرى[٢]، ويمكن التّمثيل لما قالـه هيلمـسليف (Hjelmslev) بالمقارنة بين ألسنة مختلفة لفحص كيفية تعبيرها عن تجربة إنسانيّة واحدة، وهي:

ما ذهبتُ (في العربيّة)

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ٩٨، ١٨٠، ١٤٤-١٤٧، ١٦٦-١٦٧، ١٧٦، ٢١٨.

(2) Hjemslev, **prolégoménes: une théorie du langage**, Traduit dy donois par, colla boration, una canger avec la, p. 70-72.

وانظر رفيف بن حموده، **الوصفية مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة**، دار محمّد علي، تونس، (١٩٩٤م)، ص ١٥٤.

نرفتم (في الفارسيّة)

Jen e suis pas allé (في الفرنسيّة)

I didn't go (في الإنجليزيّة)

Ich ging nicht (في الألمانيّة)

إنّ هذه الألسنة رغم اختلافها لها عاملٌ مشتركٌ هو المعنى الواحد، إلاّ أنّها تصوغ هذا المعنى وتحلّله وتنظّم وحداته تنظيماً يختلف من لسانٍ إلى آخر. ففي العربيّة:

حرف نفي + فعل ماضٍ + ضمير (الفاعل الظّاهر)

وفي الفارسيّة:

حرف نفي (ن) + فعل ماضٍ (رفتم) + (ضمير الفاعل المستكن)

وفي الفرنسيّة:

جزء من حرف النفي + فعل ماضٍ + الجزء المتمّم بحرف النفي

وفي الإنجليزيّة:

ضمير + نفي + فعل ماضٍ

وفي الألمانيّة:

ضمير + فعل ماضٍ + حرف نفيّ

إنّ المقارنة بين هذه الألسنة على مستوى السّياق تدلّ على أنّ المعنى يتشكّل تشكّلاً مختلفاً من لسانٍ إلى آخر، فهو أشبه بحفنة ترابٍ تشكّلها الرّيح كيفما شاءت، ويسمّى هيلمسيلف (Hjelmslev) هذا التّشكل المتعدّد للمعنى على مستوى العلاقات السّياقيّة بشكل المضمون، أمّا المعنى من حيث هو مادة خام، وهو مادة المضمون.

وما صحّ على مستوى المضمون يصحّ أيضاً على مستوى التّعبير، فمستوى التّعبير فيه شكلٌ ومادةٌ أيضاً، فالمادة يمكن أنْ تمثّل لها على المستوى الصّوتي الفيزيولوجي الذي يبدأ من الشّفتين وينتهي بالحنجرة، وأمّا الشّكل فتضبطه الحدود التي يعيّنها كلّ لسان ضمن هذا المستوى الصّوتي ويوظّفها للتّمييز بين الكلمات وهي الصّواتم.

فتصوّر هيلمسيلف (Hjelmslev) للعلامة اللّغويّة يقوم على نحو يفرّعها إلى ستة مفاهيم كما يلي:

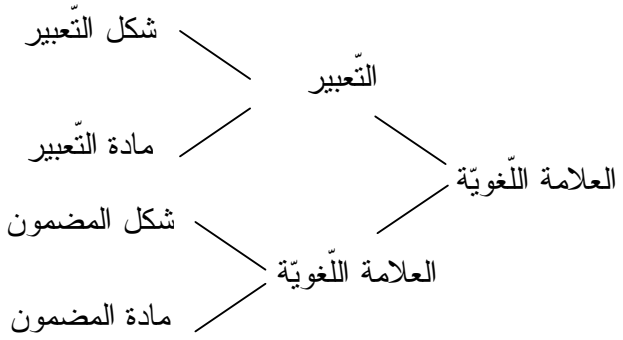


إنّ هذا التّمييز بين الشكل والمادّة على مستوى التّعبير والمضمون من أهمّ ما أضافه هيلمسيلف (Hjelmslev) لنظريّة العلامة عند دي سوسير، وبالرّغم من أنّ نظريّة التّعبير والمضمون لم تلقَ الرّضى عند كلّ اللّسانيّين، إلاّ أنّ منهم من أقرّ بمبدأ تضامن التّعبير والمضمون. ويُستدل على ذلك بقول مارتيني: "لا يوجد أيّ معنى في اللّسانيّات لا يكون له حضورٌ لفظيٌّ في الرّسالة، فكلّ اختلاف في المعنى يطابقه ضرورةً اختلافٌ في اللّفظ في مكانٍ ما من الرّسالة"(١).

وكذا يقول بلومفيلد (Bloomfield): "إنّ الأشكال النّحويّة لا تشذّ عن المبدأ العام: "واللّسان لا يمكن أنْ يبلغ إلاّ المعاني المرتبطة ببعض خصائص اللّفظ"(٢).

## ثالثاً: المعنى والمبنى عند تشومسكي:

وردت الإشارة الأولى إلى المعنى لدى تشومسكي عند تحليل الجمل بمجموعة القواعد التي أطلق عليها "قواعد أركان الجملة"، وهي قواعدٌ قائمةٌ على أساس كيفيّة اشتقاق الجملة وتكوينها من حيث المبنى والمعنى، وتطبّق هذه القواعد بما أطلق عليه عملية "إعادة الكتابة".

وأدخلت مدرسة النّحو التّحويليّ عنصر المعاني كأحد الأسس التي يجب أنْ تدخل في نطاق أيّ دراسةٍ لغويّةٍ وكان غايةُ ذلك الإدخال تحقيق ثلاثة أهدافٍ:

- معرفة مواطن اللّبس في الجمل وفي التّراكيب عن طريق الحسّ الداخليّ للفرد.

---

(1) Martinet André, **Eléments de linguistique générale**, Colin, paril, 1973, p: 18.
(2) Bloomfield, L., **le langage traduit par janick Gazio**, ed. Paylot, 1970 p. 159.

- تمييز الخطأ والصواب، والتّفريق بين ما يُسمّى بالخطأ المعنويّ والصّواب النّحويّ[١].
- إدراك العلاقة بين البنية العميقة التي تشتمل المعنى والبيئة السّطحيّة التي تعبّر عن ذلك المعنى.

وما كانت قواعد التّحويل التي أشار إليها تشومسكي من حذفٍ وزيادةٍ وتقديم وتأخير وإحلالٍ وتعويض، إلا دلالة على البعد المعنويّ الذي ينتاب المبنى إذا اعترته أيٌّ من تلك القوانين.

مثال ذلك جملة:

- قرَأَ زيدٌ الكِتَابَ

فإذا طبّقنا قواعد إعادة الكتابة عليها، والتي يُراد بها تحليل الجملة إلى العناصر الأساسيّة المكوّنة لها، نحصل على الشّكل الآتي:

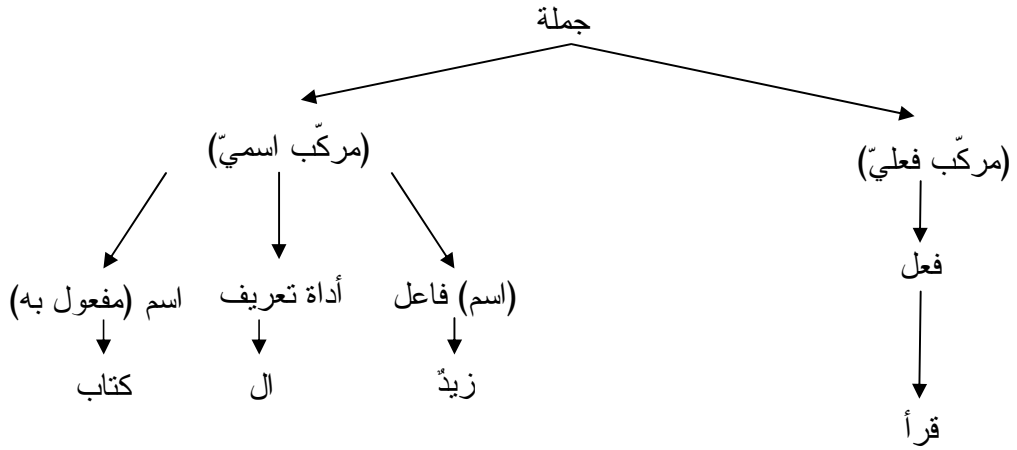


وبتطبيق قوانين التّحويل تتحصّل أشكالٌ متعدّدةٌ للتّركيب، كلّ شكلٍ منها اتّخذ معنىً جديداً لم يكن من قبل وإنْ اشتركت جميعاً في المعنى العام.

فلك أنْ تقول:

- زيدٌ قرأ الكتابَ (بتقديم الفاعل)
- الكتابُ قرأه زيد (بتقديم المفعول به).

---

(1) انظر: نايف خرما، **أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، (١٩٧٨م)، ص ١٢٤، ووليد محمّد مراد، **المسار الجديد في علم اللّغة العام**، ط١، دار الفكر، دمشق، (١٩٨٦م)، ص ٨٩.

- قُرِئَ الكتابُ (بحذف الفاعل وتغيير بنية الفعل).
- ما قرأ زيدٌ الكتابَ (بزيادة عنصر النّفي).

ففي كلّ تركيبٍ بنيةٌ سطحيّةٌ جديدةٌ ينطوي تحتها معنىً جديد.

وأصبح أنموذج التّحليل لدى التّحويليّين بعد إدخال المعنى على النّحو الآتي[1]:

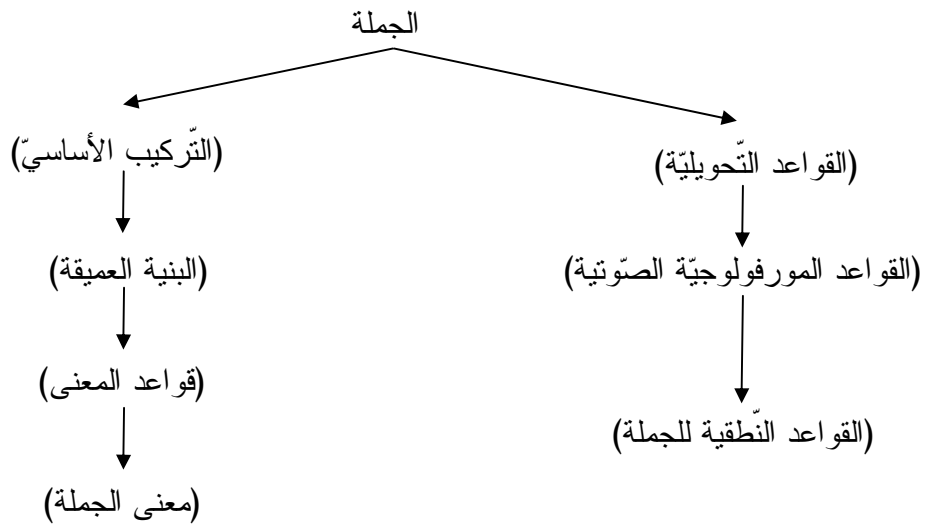


وهكذا أصبحت العلاقة بين المعنى والبنية العميقة للجملة من جهة الصّورة النّطقيّة للجملة أكثر وضوحاً وارتباطاً، كما أصبحت العلاقة بين الأنظمة اللّغويّة: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة أكثر دقة، وبذلك أصبحت قواعد اللّغة عند التّحويليّين تعني العلاقة بين الصّوت والمعنى أي: ثنائيّة التّركيب.

---

(1) انظر: Crystal, David, **Linguistics**, Pelicoon book, pp. 229-230

## المبحث الثّاني

## طرائق اللّسانيّين في تحليل المركّب

**مدخل:**

يُنظر إلى الجملة في الدّرس اللّغويّ بوصفها الوحدة الأساسيّة للبحث، أو بوصفها أكبر وحدةٍ يعرفها اللّغويّ[1]، ولمّا كان الهدف معرفة بنية هذه الوحدة الكبرى كان تعيين وحداتها الدّنيا المكوّنة لها مطلباً أساسيّاً رامه اللّسانيّون أثناء تحليل بنية التّركيب اللّغويّ، وجعلوا تعيين هذه الوحدات الدّنيا سبيلاً إلى معرفة الأنماط التي يمكن أنْ تأتي عليها التّراكيب في أيّة لغةٍ ما.

وما حلّل اللّسانيّون بنية التّراكيب عابثين، بل قصدوا من وراء ذلك غاية تخدم منهج دراستهم في التّحليل، وتتلخّص هذه الغاية في عددٍ من الأهداف هي:

- تحديد المكوّنات الجزئيّة التي تؤلّف البنية التّركيبيّة، وتصنيفها في فئاتٍ لغويّةٍ تعيّنها.
- بحث العلاقات التي تربط هذه المكوّنات الجزئيّة؛ لمعرفة الأنماط التي يمكن أنْ تأتلف وفقها التّراكيب اللّغويّة، فتنتج كلاماً مقبولاً.
- التّمييز بين الوظائف النّحويّة التي يمكن أنْ تشغلها المكوّنات الجزئيّة في التّركيب، حتّى إذا عُلمت الوظيفة النّحويّة كان البحث في الدّلالة السّيميائيّة مطلباً، به تُفسّر طرائق انتظام تلك الوحدات في مواقعها الوظيفيّة تقديماً وتأخيراً أو ذكراً وحذفاً.

وقد اتّخذت الاتّجاهات اللّسانيّة طرائق عدّة لتحليل التّركيب اللّغوي، تشابهت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر، وقد عرضت في هذا المبحث لعددٍ من هذه الاتّجاهات اللّسانيّة، ولم أغفل ما كان عند النّحاة العرب من طرائق حللّوا بها بنية التّراكيب اللّغويّة، وهذا ما سيُناقش في العناوين الآتية.

---

(1) انظر: ميشال زكريا، **بحوث ألسنية عربيّة**، ط٢، بيروت، (١٩٨٣م)، ص ٥١، وصلاح الدّين حسنين، التقابل اللّغويّ وأهميته في تعليم اللّغة لغير متكلميها، **مجلة معهد اللّغة العربيّة**، ع٢، ١٩٨٤م، ص ١١٣.

# القسم الأوّل

# منهج التّحليل عند النّحاة العرب

## الجزء الأول: التّحليل إلى الوحدة الكبرى

نظر النّحاة إلى التّحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التّركيب؛ ذلك أنّ المادة المدروسة تصل في صورةٍ مركّبةٍ، ولكنّ الاعتبارات العمليّة لدراسة هذه المادّة تفرض على هذا المركّب أنْ ينحلّ إلى أصغر مكوّناته وعناصره؛ حتّى يمكن الوصول إلى الخصائص التّحليلية لهذه العناصر.

واتّجهت عناية النّحاة إلى تحليل الوحدة الكبرى إلى وحداتها الدّنيا، بل إنّ كثيراً من القضايا التي عالجها النّحو العربيّ تشير إلى اعتبار النّحاة الوحدة الكبرى منطلقاً في التّحليل.

ومن هذه القضايا:

### أولا: مصطلح جملة:

ولما كان الكلم المفرد إذا انعقد ائتلف في جملةٍ، كانت بذلك هذه الجملة وحدةً كبرى، وإنْ قُطّعتْ قُطّعتْ إلى وحداتٍ دنيا، والنّحاة وإنْ كانوا ينطلقون في التّحليل من هذه الوحدة الكبرى فإنّه لم يستقر بينهم مصطلح يعيّنها، وإنْ وجد لم يتمحّض لها، ودلّ في الغالب عليها وعلى أحد مكوّناتها.

فنجد عند سيبويه أنّ أقرب مصطلح يمكن أنْ يدلّ على هذه الوحدة الكبرى هو مصطلح كلام، يقول: "... ألا ترى أنّك لو قلت إنْ يضرب يأتينا وأشباه هذا، لم يكن كلاماً"[١]، وقد يعرّفها بالتوليفات التي يمكن أنْ تنتجها، يقول: "ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل"[٢]، وعرّفها أيضاً من خلال العناصر التي تكوّنها، وهما: المسند والمسند إليه، يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً"[٣]، وكثيراً ما ينعتها بالكلام التّام أو المستغني[٤].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**،، ج١، ص ١٤.

(2) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٢١.

(3) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٢٣.

(4) **المصدر نفسه**، ج١، ص ١٢٥، ١٢٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٠٦، ٤١٧، ج٢، ص ٨٨، ٩٠، ٩١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢.

ونلاحظ ظهور مصطلح "جملة" منذ المبرّد، يقول: "هذا باب الفاعل وهو رفعٌ وذاك قولك: قامَ عبدُ اللهِ، وجَلَسَ زيدٌ، وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة لها يحسن السّكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب"(١).

وذهب ابن جنّي إلى أنّ الجملة كلّ كلامٍ مفيدٍ مستقلّ بنفسه(٢).

وذكر ابن الحاجب أنّ الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت أحداهُما إلى الأخرى" ويُسمّى الجملة(٣).

نلحظ ممّا سبق أنّ النّحاة أرادوا بالجملة ما يكون من لفظٍ يحسن السّكوت عليه لها لتمام الفائدة، وأنّ هذه الفائدة لا تتحقق إلاّ في تركيبٍ تتعيّن من خلاله الوحدة الكبرى، وهذا يقودنا إلى تحديد شرطين لتحقق الوحدة الكبرى هما:

- أنْ تتكون من وحداتٍ دنيا تأتلف فيما بينهما، لتنعقد في تركيبٍ (جملة) يُسمّى وحدةً كبرى.
- أنْ يتحقق بهذا الائتلاف بين الوحدات الدّنيا معنىً تامٌّ تتحصّل به الفائدة.

وليس أدلّ على هذا من مثالٍ أتى به ابن هشام عرض فيه لاختلاف النّحاة في تحديد مضمون تلك الوحدة الكبرى، يقول: قال تعالى:{ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ(٩٥) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ(٩٦) أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ(٩٧)} (٤).

إنّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جملٍ، إذ زعم أنّ "أفأمن" معطوفٌ على "فأخذناهم"، أمّا ابن مالك فاعترض بأربع جملٍ، وزعم أنّ من عند "ولو أنّ أهل القرى" إلى "والأرض" جملة؛ لأنّ الفائدة إنّما تتمّ بمجموعه"(٥).

---

(1) المبرّد، **المقتضب**، ت: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (١٩٦٣م)، ج١، ص ١٤٦.
(2) ابن جنّي، **اللّمع**، ت: حسين محمّد شرف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، (١٩٧٩م)، ص ١١٠.
(3) الرّضي الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ١٨.
(4) الأعراف: ٩٥-٩٧.
(5) ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج١، ص ٣٧٥.

وناقش ابن هشام القولين بقوله: "أمّا قول ابن مالك ففيه نظرٌ، لأنّه كان من حقّه أنْ يُعدّها ثماني جملٍ، إحداها "وهم لا يشعرون" وأربعة في حيّز لو – وهي: "آمنوا واتّقوا لفتحنا" والمركّبة من أنْ وصلتها...، والسّادسة "ولكن كذّبوا"، والسّابعة "فأخذناهم"، والثّامنة "بما كانوا يكسبون".

وأمّا قول المعترض فلأنّه كان من حقه أنْ يعدّها ثلاث جملٍ، وذلك لأنّه لا يعدّ "وهم لا يشعرون" جملة؛ لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها، وليست مستقلّة برأسها، ويعدّ "لو" وما في حيّزها جملة واحدةً... ويعدّ "ولكن كذبوا" جملة، و "فأخذناهم بما كانوا يكسبون" كله جملة، وهذا هو التّحقيق، ورأينا في ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة"[١].

ولعلّ هذا الشّاهد دليلٌ على غلبة مصطلح جملة على الألسن في تقطيع التّراكيب إجرائياً عند القدماء، كما أنّه دليلٌ على اختلافهم في تحديد مضمونه الفعليّ وتعيين مقصوده.

وكان وكان لعناية النّحاة العرب بهذه الوحدة الكبرى، أنْ قسّموها وفق منطلقات تنبئ عن فهمٍ تراثي للعلاقات التّركيبة التي تكتشف هذه الوحدة الكبرى وهذه المنطلقات هي:

**أ- المنطلق التّركيبيّ:**

اعتمد فيه النّحويّون على ما تبدأ به الجملة من مفرداتٍ، فإنْ بدأت بفعلٍ سُمّيت جملة فعليّة، وإنْ بدأت باسمٍ سُمّيت اسميّة، وإنْ بدأت بظرفٍ سُمّيت ظرفيّة، وإنْ بدأت بأداة شرطٍ سُمّيت شرطيّة، يقول أبو علي الفارسيّ: "وأمّا الجملة التي تكون خبراً، فعلى أربعة أضربٍ: الأوّل: أنْ تكون جملة مركّبة من فعلٍ وفاعلٍ، والثاني: أنْ تكون مركّبة من ابتداءٍ وخبرْ، والثالث: أنْ تكون شرطاً وجزاءً، والرّابع: أنْ تكون ظرفاً"[٢]، وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجانيّ[٣]، والزّمخشريّ[٤]، يقول ابن هشام: "انقسام الجملة إلى اسميّةٍ وفعليّةٍ وظرفيّةٍ، فالاسميّة هي التي صدرها اسمٌ كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه، وهو الأخفش والكوفيّون، والفعليّة، هي التي صدرها فعلٌ كقام زيدٌ، وضرب اللّص، وكان زيد قائماً وظننته قائماً، ويقول زيد، وقم، والظرفيّة المصدّرة بظرفٍ أو مجرورٍ نحو: أعندك زيد؟ أو إلى الدّار زيد، إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظّرف والجارّ والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بها، ومثّل الزّمخشريّ لذلك "بفي الدار" من قولك: زيد في الدار، وهو مبنيٌّ على أنّ

---

(1) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج١، ص ٣٧٥.

(2) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص ٢٧٣.

(3) **المصدر نفسه**، ج١، ص ٢٣٤.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص ١٢٥.

الاستقرار المقدّر فعلٌ لا اسمٌ، وعلى أنّه حُذف وحده وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أن عمل فيه، وزاد الزّمخشريّ وغيره الجملة الشّرطيّة والصواب أنّها من قبيل الفعليّة[١].

فأنواع الجمل عند أبي علي وعبد القاهر والزّمخشريّ أربعةٌ، وعند ابن هشام ثلاثةٌ، والشّائع عند النّحويين أنّ الجملة نوعان: اسميّة، وفعليّة لقول عبد القاهر: "فقد حصل لك أربعة أضربٍ من الجمل وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر"[٢]. ولكنّ هذا التّقسيم الثّنائي أو الثّلاثيّ أو الرّباعيّ لم يكن وافياً كلّ الوفاء للدّرس النّحوي؛ فامتدّ نظر بعض النّحويين إلى نطاقٍ أوسع، فقسّم ابن هشام الجملة مع التّقسيم السّابق إلى الجملة الصّغرى، والجملة الكبرى، وقال: "الكبرى هي الاسميّة الّتي خبرها جملةٌ نحو: "زيد قام أبوه"، "وزيد أبوه قائم"، والصّغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملةٌ كبرى لا غير "وغلامه منطلق" صغرى لا غير، لأنّها خبرٌ، وأبوه غلامه منطلق: "كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام"[٣].

ويصف عبّاس حسن الجملة المكوّنة من فعلٍ وفاعلٍ أو من مبتدأ وخبرٍ وليست خبراً لمبتدأ بأنّها الجملة الأصليّة، وعلى هذا فالجملة ثلاثة أنواعٍ: الجملة الأصليّة، وهي تقتصر على ركني الإسناد، والجملة الكبرى، وهي ما تتركّب من مبتدأ خبره جملة اسميّة أو فعليّة، والجملة الصّغرى وهي الجملة الاسميّة أو الفعليّة إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ[٤].

ولم يكتفِ بعض النّحويين بتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى، فقسّم الجملة الكبرى إلى قسمين: جملة ذات وجهين، وجملة ذات وجهٍ، وبيّن أنّ الجملة الكبرى ذات الوجهين هي اسميّة الصّدر فعليّة العجز نحو: "زيد يقوم أبوه"، أو فعليّة الصّدر اسميّة العجز مثل: "ظننت زيداً أبوه قائم". وذات الوجه هي ما كانت اسميّة الصّدر والعجز مثل: "زيد أبوه قائم"، أو فعليّة الصّدر والعجز مثل: "ظننت زيداً يقوم أبوه"[٥].

وهذا التّقسيم للجملة قائمٌ على النّظر إلى التّركيب الدّاخلي للجملة.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢، ص ٣٧٦.
(2) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص ٢٧٧.
(3) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢، ص ٣٧٩.
(4) انظر: عباس حسن، **النّحو الوافي**، ج١، ص ١٦.
(5) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج٢، ص ٣٨٢.

ومن خلال هذا المنطلق لتقسيم النّحويين يمكن أنْ تتكون الأنماط الآتية:

١. الجملة الاسميّة.

٢. الجملة الفعليّة.

٣. الجملة الظرفيّة.

٤. الجملة الشّرطيّة.

٥. الجملة الكبرى ذات الوجهين.

٦. الجملة الكبرى ذات الوجه.

**ب- المنطلق الوظيفيّ العام:**

قيل: الكلام: خبرٌ، وطلبٌ، وإنشاءٌ، وزاد بعضهم إلى أنْ وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع[١]، ويرى ابن هشام أنّه ينحصر في الخبر والإنشاء؛ إذ كلّها ترجع إليهما[٢]، فقالوا: الجملة الخبريّة، والجملة الإنشائيّة. وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدّرس اللّغويّ ولا سيّما في دراسة الجملة، ومعلومٌ أنّ للجملة نواةً، وهذه النّواة تعني أنّ علاقة الإسناد هي لبُّ الجملة في كل أنماطها السّابقة، فقد يتنوّع وجه هذه العلاقة الإسناديّة، ومن خلال هذا التّنوّع تبرز الوظيفة للإسناد الّتي تسم الجملة بأسرها بسمةٍ وظيفيّةٍ، كأن تكون جهة الإسناد الإثبات، أو النّفي، أو التّأكيد، أو الاستفهام، أو النّهي... الخ، وقد عرّف النَّحويّون الإسناد بأنّه ضمّ كلمةٍ إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار[٣].

**ج- منطلق الاحتمالات الموقعيّة:**

كأن تكون الجملة في موقع الخبر، أو المفعول به، أو النّعت، أو الحال، أو الصّلة، أو المضاف إليه، أو المعطوف، أو الابتداء، أو الاستئناف، ومن ثمّ تحدّثوا عن الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، والجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب ومواضع كلّ منها وشروطها[٤].

---

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص ١٢.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب**، ص ٣٢.

(3) انظر: الرّضي الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج١، ص ٨.

(4) انظر: محمد إبراهيم عبادة (١٩٨٣)، **الجملة العربيّة – دراسة لغويّة نحويّة**، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص ١٤٩-١٥٢.

ولئن كانت الجملة هي الوحدة الكبرى التي استند إليها النّحاة في تحليل التّراكيب، فإنّ دراسة العلاقة بين مفردات هذه الجملة كانت دليلاً آخر على عنايتهم بالقوانين التي تحتكم إليها الوحدة الكبرى، ولعلّ في معالجتهم للقضايا الآتية ما يُعدّ دليلاً على هذه العناية:

**ثانياً: حدّ النّحو:**

أدرك النّحاة أنّ النّحو علمٌ يُعنى بدراسة التّراكيب لمعرفة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم، وقد صرّح بذلك الرّضي في تفسيره لقول سيبويه: "الكلمة لفظٌ وضع لمعنى مفرد" إذ يقول: "إنْ قيل هلاّ استغنى بقوله: "وضع" عن قوله "مفرد"؛ لأنّ الواضع لم يضع إلا المفردات، أمّا المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع، فالجواب: أنّا لا نسلّم أنّ المركّب ليس بموضوع، وبيانه أنّ الواضع إمّا أنْ يضع قانوناً كلّياً يعرف به الألفاظ فهي قياسيّة، وذلك كما بيّن أنّ كل اسم فاعل من الثّلاثي المجرّد على وزن فاعل... وتحتاج في معرفتها إلى علم التّصريف، وإمّا أنّ يعرف به المركّبات القياسية كما بيّن مثلاً أنّ المضاف مقدّم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التّصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النّحو"(١).

ففي كلام الرّضي عن ثنائية الوضع والاستعمال (الواضع والمستعمل) دليلٌ على قوانين يجري عليها اللّسان، من حيث أنّ الوضع هو الّذي تتجسم فيه الثّوابت التي يطلبها العالم في بحثه ويجري على سننها المستعمل في استعماله، وبناءً عليه فقول الرّضي: لا نسلم أنّ المركّب ليس بموضوعٍ يعني أنّه لا يسلّم بانعدام قوانين كلّية تحيط بتوليف اللّفظ المركّب، وهي تشمل زيادةً على علم التّصريف علم النّحو.

بل إنّ في اعتبار الزّمخشريّ للكلم مفردة تجريداً يفقدها كلّ أحقيّةٍ في الإعراب؛ لانعدام الإفادة المتحصّلة منها، ويخرجها من دائرة البحث اللّغوي، دليلاً على عنايته بالقوانين التي تأتلف بها الوحدة الكبرى، وفي ذلك يقول في باب المبتدأ أو الخبر في معرض تسويغ تعريف المبتدأ والخبر بأنّهما الاسمان المجرّدان للإسناد: "وإنّما اشترط في التّجريد أنْ يكون من أجل الإسناد لأنّهما لو جُرّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أنْ يُنعت بها غير معربةٍ لأنّ الإعراب لا يستحقّ إلا بعد العقد والتّركيب"(٢).

---

(1) الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ٢٥.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص ٨٣.

وزاد هذا القول إيضاحاً ابن يعيش في حدّه للاسم المعرب، يقول: "والمراد بالمعرب ما كان فيه إعرابٌ أو قابلاً للإعراب، وليس المراد منه أنْ يكون فيه إعراب لا محالة، ألا ترى أنّك تقول في: زيد ورجل أنّهما معربان، وإنْ لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ، لأنّ الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمةٍ إليه لم يستحقّ الإعراب، لأنّ الإعراب إنّما يُؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوتٍ تصوّت به، فإنْ ركّبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرُ فحينئذٍ يستحقّ الإعراب لإخبارك عنه"(١).

فالشّواهد الّتي مثّل بها ابن يعيش للتّراكيب الّتي تحصل بها الفائدة، ويستحقّ الاسم المؤتلف فيها مع غيره الإعراب، تجلّي حقيقة أنّ مفهوم علم النّحو عند النّحاة لا يعني دراسة أواخر الكلم مفردة فحسب، بل يعني القوانين الكلّية الّتي تركّب بها الكلم بعضها إلى بعضٍ تركيباً تتحصّل به الإفادة.

**ثالثاً: حصر أصناف انتظام الكلام:**

أقام النّحاة دراستهم لأنماط التّركيب في العربيّة على حصر الأصناف الّتي تأتي عليها توليفات الكلم، وقد لاحظوا أمرين في حصرهم:

- أقسام الكلم الثّلاثيّة: الاسم، والفعل، والحرف.
- إنتاج تراكيب تحقق بها الإفادة.

وكان شرط ذلك الائتلاف بين أقسام الكلم في كلّ مرّةٍ:

- تحقق علاقة الإسناد.

يقول سيبويه: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعضٍ، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً... ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلاهنا، وعبد الله أخونا"(٢).

وقد توسّع النّحاة بعده، فضبطوا انطلاقاً من تقسيم الكلم إلى ثلاثة أصنافٍ، أنواع التّوليفات الّتي تنتج كلاماً مقبولاً، وقد برز هذا الضّبط أكثر ما يكون عند الأستراباذيّ، إذ يقول: "والتّركيب العقليّ الثنائيّ بين الثّلاثة الأشياء، أعني: الاسم، والفعل، والحرف لا يعدو ستة أقسامٍ: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو مع الحرف، والحرفان، فالاسمان يكوّنان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً

---

(1) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ج١، ص ٨٤.

(2) سيبويه، **الكتاب**،، ج١، ص ٢٠.

والاسم مسنداً إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً... والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه، وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[١].

فعلاقة الإسناد التي أشار إليها الأستراباذيّ هي التي تحقق شرط الإفادة، وتأتي في نمطين اثنين:

- الاسم + الاسم كقولك: زيدٌ منطلقٌ.
- الفعل + الاسم كقولك: يَنطلق زيدٌ.

وفي السّياق نفسه يقول ابن الخشّاب: "اعلم أنّ الكلم الثّلاث إذا ألّف بعضها مع بعضٍ حصل بعد ذلك ستة تآليف: اثنان مفيدان إفادةً مطّردة، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحدٍ مقصورة عليه، وثلاثة مطرحة لأنّها لا تفيد، والقسمان الأوّلان: الاسم مع الاسم كقولك: زيدٌ منطلق، والله إلاهنا، والفعل مع الاسم كقولك: قامَ زيدٌ، وانطلق بشرٌ، والثّالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم في النّداء خاصة كقولك: يا زيد، والثلاثة المطرحة هي الفعل مع الفعل، والحرف مع الفعل، والحرف مع الحرف"[٢].

وما ذهب إليه ابن الخشّاب من جعل أسلوب النّداء جملة تفيد إفادة مخصوصة في موضعها، لا يخرج عن نمط التّركيب الآتي:

(فعل + اسم)

فجملة يا زيد في الأصل:

أعني زيداً

أو: أنادي زيداً

ففي هذه الشّواهد دليلٌ على عناية النّحاة بدراسة نماذج التّراكيب في العربيّة، والقوانين التي تحكم التّوليف الجاري بين وحداتها الدّنيا شرط تحقق الإفادة للوحدة الكبرى.

**رابعاً: مفهوم الإعراب:**

القول بأنّ الإعراب اختلاف آخر الاسم لاختلاف العوامل ليس إلاّ حكماً من أحكام الاسم المركّب إلى عامله، فالإعراب لا يقع للكلمة إلاّ إذا انعقدت في تركيبٍ أي في وحدةٍ كبرى تتحصّل بهما الإفادة، وهذا يعني أنّ الإعراب نتيجة من نتائج تركيب الكلمات بعضها إلى بعضٍ على نحوٍ مخصوصٍ.

---

(1) الرّضي الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ٣٣-٣٤.

(2) ابن الخشاب، **المرتجل في شرح الجمل**، ت: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، (١٩٧٢م)، ص ٢٧.

ويزيد هذا المعنى توضيحاً الأستراباذيّ في باب المعرب والمبني من الاسم في معرض شـــرح قول ابن الحاجب: "الاسم وهو معربٌ ومبنيٌ، فالمعرب: المركّب الّذي يشبه مبنى الأصل"(١).

وقد اعترض الأستراباذيّ على هذا التّعريف للاسم المعرب من وجهين:

**الوجه الأول لغويّ:**

ذلك أنّ لفظ المركّب يطلق على أحد الجزئين في علاقة أحدهما بالآخر ضمن المجموعـــة الّتي يأتلفان فيها، فيكون لفظ المركّب صفة للعنصر الجزئيّ، وبناءً عليه يعتبر كلّ من ضـــرب وزيد، مركّبَان لأنّهما جزءان من: ضرب زيد، وقد يطلق المركّب على المجموعة الكبرى الّتي تتألّف من هذين العنصرين الجزئيين وتشتمل عليهما من قبل: ضَرَبَ زيدٌ، وكتابُ عمرو، ولمّا اشتهر إطلاق لفظ المركّب لغةً على المجموعة الّتي تشتمل على عناصر جزئيّة، أخَذَ الرّضـــى على ابن الحاجب استعمال لفظ المركّب للدلالة على العنصر الجزئي الّـــذي ينـــضوي ضـــمن مجموعةٍ أكبر منه تحتويه؛ لأنّ ذلك قد يُوقع القارئ في اللّبس.

---

(1) الأستراباذيّ، **شرح الكافية**،، ج١، ص ٥١.

**الوجه الثّاني: تركيب المعرب مع عامله:**

فيرى الأستراباذيّ أنّه وإنْ سلّمنا أنّ المركّب في الظّاهر هو أحد الجـزئين أو الأجـزاء، فليس كلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابهٍ لمبنى الأصل معرباً، بل الاسم إلى عامله، ألا تـرى أنّ المضاف اسمٌ مركّبٍ إلى المضاف إليه، ولا يستحقّ بهذا التّركيب إعراباً، بل المضاف إليـه يستحقّه بالتّركيب الإضافي؛ لأنّ المضاف عامله... وإنّما ذكر في حدّ المعرب التّركيب، كونـه غير مشابهٍ لمبنى الأصل احترازاً من قسمي المبنى؛ وذلك لأنّ الاسم إمّا أنْ يبنى لعدم موجـب الإعراب أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد: كالفاعليّة، والمفعوليّـة والإضـافة، وهـو الأسماء المحدّدة تحديداً كأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، وأسماء حروف التّهجّي: ألـف، بـا، تا... والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتّركيب شـرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال المركّب أي الاسم الّذي فيه سبب الإعراب، فتخـرج هـذه الأسماء المجرّدة عن السبب وإمّا أنْ يبنى مع حصول الموجب للإعراب(١).

فالإعراب معنىً اقتضاه الاسم عند تركيبه إلى عامله، والتّعريف الّذي قدّمه الأسـتراباذيّ للاسم المعرب بقوله: هو الاسم المركّب إلى عامله، يشير إلى أنّه يحدّ الاسم المعرب بحـصول تركيبه أو ائتلافه مع وحداتٍ لغويّةٍ أخرى اعتبرها النّحاة عوامل ولا يشير إلى تغيّر آخر الاسم، وفائدة هذا التّعريف أنّه يقدّم دليلاً على اعتبار نظر النّحاة في الإعراب ضـرباً مـن ضـروب حصر قوانين ائتلاف الكلم الّتي تنتج كلاماً مقبولاً ينتظم في وحدة كبرى هي الجملة.

**خامساً: مراعاة النّحاة للوظيفة السيميائيّة عند تحديد الوحدة الكبرى:**

مضى القول إنّ لسانيّات هيلمسليف (Hemsliv) ترى أنّ في تـضامن طرفـي التّعبيـر والمضمون وظيفة سيميائيّة جعلوا منها إجراءً يهدف إلى تقطيع النّص إلـى وحداتـه الكبـرى والدّنيا.

ولم يكن تحديد الوحدة الكبرى عند النّحاة العرب غافلاً عن الوظيفة السّيميائيّة الّتي تكتنفها، بـل إنّ مبحث الوصف والفصل الّذي فاضت به كتب البلاغة إلحاحٌ علـى ضـرورة مراعـاة الجانـب السّيميائيّ في وحدات الكلام، وبلغ الأمر عند بعض البلاغيين أنْ جعلوا الوصل والفصل حدّاً للبلاغـة، فقد جاء عن بعضهمْ أنْ سئل عنها فقال: "معرفة الفصل من الوصل".

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،، ص ١٧٠.

وفائدة هذا التّعريف أنّه يشير إلى أنّ تحصيل المعنى المقامي لملفوظ ما، متوقفٌ بشكل ما على تقطيعه، وأنّ الخطأ في ذلك يضيّع على المتكلّم حسن البيان، ويفوت على السامع إصابة المعنى.

ونجد مادة مبحث الوصل والفصل الأولى ومفاهيمه الأساسية عند سيبويه؛ إذ ميّز بين الإنشاء والخبر، وميّز بين الحروف الّتي تصرف الكلام إلى الابتداء وغيرها، مثال ذلك قوله: "اعلم أنّ الواو" يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأوّل كما جاء بعد الفاء وكذلك باب أو:

فقلتُ لهُ: لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّما  نحاولُ أو نموت فنُعْذَرا

... ولو رفعت لكان عربيّاً جائزاً على وجهين: على أنْ تُشرك بين الأوّل والآخر، وعلى أنْ يكون مبتدأ مقطوعاً من الأوّل يعني: أو نحن ممّن يموت"(١).

وقد أجمل الجرجانيّ مواضع الفصل والوصل، وجعل الجمل على ثلاثة أضربٍ:

- جملة حالها مع الّتي قبلها حال الصّفة مع الموصوف، والتّأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها عطفٌ البتّة.
- جملة حالها مع الّتي قبلها حال الاسم يكون غير الّذي قبله، إلاّ أنّه يشاركه في حكمٍ، ويدخل معه في معنىً، مثل أنْ يكون كلا الاسمين فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف.
- جملة ليس فيها شيءٌ من الحالين، بل سبيلها مع الّتي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيءٍ، فلا يكون إيّاه، ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيءٌ في حاله، لعدم التّعلّق... وحقّ هذا ترك العطف البتة(٢).

ومن أمثلة ذلك القطع احتياطاً أي: دفعاً للتوّهم والالتباس، نحو قول الشّاعر:

وَتَظنُّ سَلْمى أنّني أبْغِي بهَا  بَدَلاً، أرَاهَا في الضَّلالِ تَهيْمُ

فقد فصل قوله (أراها) عمّا قبله؛ حتّى لا يتوهّم السّامع أنّ العطف واقعٌ على (أبغي) دون (تظنّ)، فتصبح جملة (أراها) لذلك من مظنونات سلمى، وليس مراد الشّاعر كذلك، ومن ههنا فُصِلتْ الجملتان احتياطاً ودفعاً للّبس الّذي قد ينتاب السّامع(٣).

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ٤٧، وانظر في أمثلة ذلك عند سيبويه أيضاً، ج١، ص ٦٠-٦٣، ٨٧، ٩٠، ٩٥، ١١٨، ١١٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٤٣٢، والجزء الثالث: ص ١٧، ٢٨، ٤١، ٩٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٦٣، ١٧٢.

(2) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ١٧٠-١٧١.

(3) انظر: السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص ١٤٢، وذكر كذلك: أنّ الفصل يمكن أنْ يكون للاستئناف، كأنّ قائلاً قال له: فما قولك في ظنّها، فقال: أراها في الضّلال تهيم.

ويعني هذا الفصل بين الجملتين تقطيعاً للتّركيب وبياناً للوحدات الكبرى الّتي كوّنته، فالفصل بين جملتين يعني أنّ هناك وحدتين (جملتين)، ولو كان حال الجملتين على الوصل لكان المعنى الّذي تضمنته الجملة الأولى متضمّناً في الجملة الثّانية أيضاً. لكن، لمّا كان معنى الجملة اللاّحقة مغايراً اقتضى الفصل، وفي هذا الفصل بيانٌ لوحدتين (جملتين) في كلٍّ منهما معنىً مختلفٌ تتحصّل به الإفادة المشروطة لمفهوم الجملة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}[١]، فجملة "إنّا معكم" محلّها من الإعراب مفعول به لـ (قالوا)، أما جهة: "الله يستهزئ بهم" فليست كذلك؛ لأنّها ليست من مقول المنافقين، وإنّما هي إخبارٌ من الله عنهم، ولذا فصلت عنها، ولو عطفت عليها لفسد المعنى؛ لاختلاف حكمها؛ لأنّ العطف يوجب لها أنْ تشاركها في حكمها فتكون مفعولاً به، فيقول الزّمخشريّ: "فإنْ قلت: كيف ابتُدِئ قوله: {الله يستهزئ بهم}، ولم يعطف على الكلام قبله، قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أنّ الله عز وجل هو الّذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الّذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاءٍ"[٢].

وقد يعنّ لسائل أنْ يقول: ماذا لو عطف قوله "الله يستهزئ بهم" على قوله: "قالوا"؟ فتقول: إنّ تلك الجملة لم تعطف على هذه؛ لئلا ينسحب عليها حكمها، وحتّى لا تشاركها في الاختصاص بالظّرف المقدّم، وهو قوله: "وإذا خلوا إلى شياطينهم": ذلك أنّ استهزاء الله بهم مستمرٌ، غير منقطع، سواء خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا، قالوا تلك المقالة أم لم يقولوها[٣].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ{١} وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ{٢} عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ{٣} تَصْلَى نَاراً حَامِيَةً{٤} تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ{٥} لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ{٦} لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ{٧} وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ{٨} لِسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ{٩}}[٤]، فجملة {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ} حقّها أنْ تعطف على (وجوه) الأولى، ولكنها فصلت عنها حتّى لا يتوهّم أنّها معطوفة على الجملة الّتي تسبقها مباشرةً، وذلك ممّا يفسد المعنى[٥].

---

(1) البقرة: ١٥.

(2) الزمخشري، **الكشاف، عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص ٣٥.

(3) انظر: الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ١٦٥.

(4) الغاشية، ٨٨: ١-٩.

(5) ذكر ابن هشام أنّ العاطف محذوف من الآية دون أنّ يعلل ذلك، ينظر: **مغني اللّبيب**، ج٢، ص٧٠٦.

والدّليل على أنّ القطع هنا لدفع التّوهّم أنّها وردت معطوفة في آياتٍ متشابهةٍ إذ أمن اللّبس، وذلك في قوله عزّ وجلّ: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ{٢٢} إِلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ{٢٣} وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ{٢٤} }[1]، وقوله: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ{٣٨} ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ{٣٩} وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ{٤٠}}[2].

ويمكن أنْ نفسّر ورود الواو في السّورتين الأخيرتين بسبب أنّ الله سبحانه وتعالى ميّز بين وجهين يوم الحشر، يوم يجمع كل العباد ينتظرون حسابهم، فيجتمع هناك فريقان، فريقٌ بوجوهٍ مستبشرةٍ ضاحكةٍ، وفريقٌ آخر بوجوهٍ عابسةٍ، ولذا وردت الواو لتدلّ على هذا الأمر.

أمّا في سورة الغاشية، فإنّ الوجوه الّتي صوّرها الله تكون كذلك، بعد أنْ ينال كلّ عبدٍ حسابه، أي أنّها ليست في مكانٍ واحدٍ كما في يوم الفصل، ففريقٌ في الجنّة وفريقٌ في النّار، لذا عدل عن الواو لإرادة المقابلة، والله أعلم.

## الجزء الثّاني: التّحليل إلى الوحدات الدُّنيا

مضى النّحاة في تحليل المركّب (الوحدة الكبرى) إلى وحداته الدالّة الدّنيا من أجل تعيين مكوّناته الجزئيّة، وكل المباحث الفرعيّة الّتي تقتضيه من أقسام كلم، ووظائف، ووحدات دنيا، فدراسة النّحاة للوحدات الكبرى قامت على أساسٍ تحليليّ، تجزّئ المركّب إلى مكوّناته الجزئيّة، ولم يغفل النّحاة أثناء هذا التّحليل النّاحية الوظيفية للجزء والمركّب، ولا الدّلالة الاجتماعيّة الّتي تقوم على اعتبار المقام في تحديد المعنى.

وكان في عددٍ من القضايا اللّغويّة الّتي أتى على جلّها النّحاة تمثيلٌ واضحٌ على عنايتهم بتحليل المركّب إلى أجزائه المكوّنة له، ومن هذه القضايا:

### أولاً: محدّدات الاسم:

وجد النّحاة في القسمة الثّلاثية للكم طريقاً إلى تجزئة المركّب، وحصر الأشكال الّتي تأتي عليها الكلمة، ثمّ جعلوا لهذه الأقسام محددات تميّزها، وتسهّل إدراج كلّ وحدةٍ لغويّةٍ جديدةٍ ضمن أيٍّ منها.

---

(1) القيامة ٧٥: ٢٢-٢٤.

(2) عبس ٨٠: ٣٨-٤٠.

وكان للاسم حظٌ وافرٌ من هذه المحددات، وقد جمعها الزّجاجيّ بقوله: "الاسم ينفرد بقبول الجرّ، والتّنوين، ودخول الألف واللاّم عليه، وبصولحيته لأنْ يكون موصوفاً ومصغّراً ومنادى"(١).

فالمعايير التي اعتمدها الزّجاجي معايير توزيعيّة، يجمع من خلالها المتبادلات المتماثلة في مكانٍ واحدٍ، وفق قواعد موحّدةٍ تحكمها، فجميع الوحدات التي تنتمي إلى قسم الاسم لها الخصائص النّحويّة نفسها، وهذه المعايير التّوزيعيّة وحداتٌ تدخل تحت مفهوم المورفيم الّذي حدّده البنيويّون، فهو عنصرٌ لغويّ له أهميةٌ واضحةٌ في سلوك العناصر اللّغويّة، وهو أصغر وحدةٍ لغويّةٍ تحمل معنىً أو وظيفة نحويّة أو صرفيّة.

فالجرّ، والوصف، وحرف النّداء، ولام التّعريف، والتّنوين، والتّصغير كلّها وحداتٌ لغويّةٌ تأتلف مع الاسم، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضّمائر، وكيف، وأين وحيث وغيرها، ألحقت بالأسماء لأنّها تحلّ محلّها وتوزّع في المواضع التي تحتلّها الأسماء، "وكأنّهم لاحظوا نوعاً من التّلازم في التّوزيع وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء... فكلّ من يقبل ذلك يصح انتماؤه إلى طبقة الأسماء، ومثل ذلك الأفعال والحروف"(٢).

ولا يعني إدراج النّحاة لمثل: كيف وأين وغيرهما في قسم الأسماء أنّهم لم يكونوا واعيين بأنّ خصائص الأسماء الشّكلية لا تتوفر في كلّ الوحدات اللّغويّة التي بوّبوها ضمن هذا الباب، ولم يكن إدراجهم إيّاها رغم عدم تجانس كلّ توليفاتها دليلاً على اضطرابٍ في منهجهم، وإنّما كان ذلك نتيجة اعتبارهم أنّ تأدية هذه الوحدات لبعض الوظائف النّحويّة شأنّها في ذلك شأنّ وحدات الاسم كافة كافٍ لإدراجها ضمنه، رغم عدم توفر جميع الخصائص الشكلية للأسماء.

---

(1) الزّجاجّي، **الإيضاح في علل النّحو**، ص ٤٩-٥٠.

(2) انظر: فاضل السّاقي، **أقسام الكلم العربيّ بين الشكل والوظيفة**، القاهرة، (١٩٧٧م)، ص ٣٥.

**ثانياً: الحدّ التّركيبيّ للفعل والحرف:**

حد النّحاة الفعل والحرف من وجهة نظرٍ تركيبيّةٍ، ونظروا إلى الصّور التي يأتلف فيها كلّ منهما في التّركيب، دليل ذلك أنّهم نزّلوا حديثهم عن أقسام الكلم ضمن تحليل الكلام، وتوضيح ذلك قول الأستراباذيّ، "إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلم مع أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركّب على جزئه"(١).

فالنّحاة نظروا إلى أقسام الكلم نظرةً تركيبيّة باعتبار إمكانيّة ورودها جزء كلام من خلال حصرهم للتوليفات التي تنتج كلاماً مقبولاً في العربيّة، وتمييزها من التّوليفات التي لا تؤدّي الغرض ذاته.

ولعلّ أفضل ما يُستدلّ به على تعريف الفعل والحرف بمقتضى النّظر التّركيبيّ تعريف أبي علي الفارسيّ: "وأمّا الفعل فما كان مستنداً إلى شيءٍ ولم يُسند إليه شيءٌ مثال ذلك: خَرَجَ عبدُ اللهِ، وينطلقُ بكر... كلّ واحدٍ منهما مسندٌ إلى الاسم الّذي بعده"(٢)، وشرح الجرجانيّ الحدّ بقوله: "فهذا حدّ مشتملٌ على ثلاثة أنواعٍ من الاحتراز".

- **أوّلها:** احتراز من الاسم الّذي يُخبر عنه نحو: زيد وعمر.
- **الثّاني:** احتراز من الاسم الّذي يكون مسنداً إلى غيره البتّة نحو: متى وإذا وما شاكلها، لأجل أنّ الفعل يكون مقدّماً على ما يسند إليه كما ذكر في قوله، خَرَجَ عبدُاللهِ... وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيءٍ كانت مرتبتها بعده، وإذا كان الفعل مقدّماً على ما يسند إليه البتة لم تدخل عليه الأسماء التي تكون مستندةً إلى غيرها"(٣)، فبيّن الجرجانيّ أنّ التّقدّم الّذي أراده الفارسيّ هو التّقدّم الّذي يقتضيه الأصل النّظريّ لا عوارض اللّفظ.
- **الثّالث:** "احتراز من الحرف لأنّه لا يكون مسنداً ولا يُسند إليه، ألا ترى انك لوقت: زيد أنّ، أو عمر إلى، لم يكن كلاماً، وإذا كان الفعل خبراً ومحتملاً لأنْ يسند إلى غيره ولم يدخل عليه الحرف فهذا حدّ للفعل لأنّه مطّردٌ، ومنعكسٌ، ألا ترى أنّك لو قلتَ: كلّ لفظٍ

---

(1) الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ٣١.

(2) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص ٧٦، ٨٠.

(3) المصدر نفسه، ص ٧٧.

جاز أنْ يُسنَد إلى الاسم مقدّماً عليه ولم يجز أنْ يسند إليه شيءٌ فهو فعلٌ، وكلّ ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعلٍ كنت مصيباً، وهذا عين الطّرد وبالعكس"(١).

فالجرجاني حدّ الفعل على أساسٍ تركيبي أثناء تآلفه، بوصفه وحدةً دُنيا مع وحداتٍ من مثله أخرى تكون وحدةً كبرى، وهو يفصله من بعض الأسماء التي تنافس الفعل في شغل وظيفة المسند.

إنّ التّرابط المنطقيّ بين حدود الأقسام الثلاثة هو الذي يسوّغ تعّرض الجرجانيّ لحدّ الحرف في معرض شرحه لحدّ الفعل، عندما أتى على ذكر الاحتراز الثالث: "احتراز من الحرف لأنّه لا يكون مسنداً ولا يسند إليه"، فجاء به تدعيماً لحدّ الفعل وبياناً لصحته.

ولمّا كان مفهوم الكلام عند النّحاة قائماً –في الغالب – على النّواة الإسنادية، وأنّ المسند والمسند إليه هما جزآ هذه النّواة، صار حدّ ما يمثّل هذين الجزئين في التّركيب مستنداً إليهما، فالاسم ما جاز أنْ يكون مسنداً ومسنداً إليه، والمختلف من نوعه كلام دون حاجةٍ إلى قسمٍ آخر، والفعل ما كان مسنداً مقدّماً على ما أسند إليه في الحكم والتّقدير، والحرف ما لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه.

بل إنّ تعيينهم للحروف والوحدات اللّغويّة التي أدرجوها في قسم الحرف شاهدٌ على نجاحهم في تفكيك المركّب إلى وحداته الدّالة الدُّنيا؛ إذ أنّ الحروف ألفاظٌ مفردةٌ لا يدلّ جزؤها على جزء معناها، وحتّى لو قالوا بتركيب بعض الحروف، فقد قالوا أيضاً بأنّه يحصل لها بالتّركيب معنىً جديدٌ يصهر عناصرها ويسكبها في كيانٍ جديدٍ، ورد عند ابن يعيش في باب: "كان": "فأمّا قوله ركّبت الكاف مع أنّ كما ركّبَ ذا وأي، فإنّ المراد الامتزاج وصيرورتها كالشّيء الواحد لأنّها زائدةٌ على حدّ زيادتها فيهما"(٢).

واعتبر النّحاة العلامة الإعرابيّة كلمة: أيْ وحدة دُنيا دالة لا يدلّ جزء لفظها على جزء معناها، شأنها في ذلك شأن الأعلام والوحدات المعجميّة والصّرفيّة، وبذلك أقر الأستراباذيّ بقوله:

"إنْ قيل: إنّ في قولك: مسلمان، ومسلمون، وبصريّ، وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كلّ واحدٍ منهما يدلّ على جزء معناه... وكذا تاء التّأنيث في قائمة ولام التّعريف "فيجب أنْ يكون لفظ كلّ واحدٍ منها مركّباً، وكذا المعنى فلا يكون كملة بل كلمتين، فالجواب: أنّ جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج كلمة واحدةً... وكذلك الحركات الإعرابيّة"(٣).

---

(1) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص ٧٧.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج٨، ص ٨١.

(3) من هذه المباحث: الاسم المنسوب، والتصغير، والدلالة اللفظية والمعنوية وغيرها.

ومن أكثر الظّواهر اللّغويّة دلالة على حسن تفكيك القدماء اللّفظ المركّب إلى لفظٍ مفردٍ لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه: ظاهرة التّذكير والتأنّيث، وظاهرة التّثنية والجمع، وفي مباحث التّصريف[١] أمثلة يُستدل بها على حسن تحليل الوحدات الدّالّة الدُّنيا.

## ثالثاً: حدّ الكلمة ومراعاة الوظيفة السّيميائيّة

أقام النّحاة تصوّرهم للمعنى المفرد والمعنى المركّب على أساس مراعاة صعيدي التّعبير والمضمون، وملاحظة الوظيفية السّيميائيّة النّاتجة عن التحام هذين الصّعيدين، وهو أشدُّ ما عنت به مدرسة هيلمسليف (Hemsliv) النّسقية.

ويتّضح هذا الملمح السّيميائيّ للّفظ والمركّب عند النّحاة في تعريفهم للكلمة، يقول الأستراباذيّ في شرح قول ابن الحاجب:

"الكلمةُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفردٍ"

"... قوله لمعنى مفردٍ: يعني به المعنى الّذي لا يدلّ لفظه على جزئه سواء أكان لذلك المعنى جزءٌ، نحو معنى: ضَرَبَ، الدال على المصدر والزمان أم لا جزء له كمعنى: ضرب ونصر، فالمعنى المركّب على هذا، هو الّذي يدلّ جزء لفظه على جزئه نحو: ضرب زيد...، كذا لفظهما لأنّ اللّفظ المفرد لا يدلّ جزؤه على جزء معناه... واللّفظ المركّب الّذي يدلّ جزؤه على جزء معناه"[٢].

فقول الأستراباذيّ: "سواء أكان لذلك المعنى جزء... أم لا جزء له" دليلٌ على تمسّك النّحاة بمراعاة الوظيفية السّيميائيّة عند تحليل التّراكيب نحويّاً، وفرارهم من تحليل المعنى في حدّ ذاته منعزلاً عن اللّفظ.

ولمّا كان وجه الارتباط بين الكلمة والكلام توقف الكلام على الكلمة توقف المركّب على جزئه كما صرّح بذلك الأستراباذيّ[٣]، أمكن اعتبار النّحاة الكلام، وهي تسميتهم للوحدة الكبرى، لفظاً مركّباً يدلّ جزء لفظه على جزء معناه، وأنّهم أثناء تحليلهم مكوّنات هذه الوحدة الكبرى إلى وحداتها الدّنيا المكوّنة لها لاحظوا الوظيفة السيميائيّة التي تربط وحداتها.

---

(1) الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ٢٥-٢٦، وانظر: عبد القادر المصيري، **مفهوم الكلمة**، ص ٣٩.
(2) انظر: الأستراباذيّ، **شرح الكافية**، ج١، ص ٢٢.
(3) انظر: **المصدر نفسه**، ج١، ص ٣١.

وضبط النّحاة الإجراء العملي الّذي يمكّن من تقطيع الملفوظ المركّب إلى أجزاء صمّاء لا تحتمل مزيداً من التّحليل، من ذلك شرح ابن يعيش لمفهوم الكلمة الوارد عند الزّمخشريّ بقوله: "والكلمة هي اللّفظة الدّالّة على معنىً مفردٍ، وقوله: مفرد: فصلٌ فصله به من المركّب نحو: الرّجل، وضربا، وضربوا، فإنّه يدلّ على معنيين.

واعتبار ذلك أنْ يدلّ مجموع اللّفظ على معنىً ولا يدلّ جزؤه على شيءٍ من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك: زيد، فهذا اللّفظ يدلّ على المسمّى، ولو أفردت حرفاً من هذا اللّفظ أو حرفين: الزّاي مثلاً لم يدلّ على معنى البتّة، بخلاف ما تقدّم من المركّب نحو: الغلام، فإنّك لو أفردت اللاّم لدلّت على التّعريف... ومن نحو ذلك: ضرباً، وضربوا، ونحوهما فإنّ كلّ واحدٍ من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان: الفعل كلمة، والألف والواو كلمة لأنّها تفيد المسند إليه"(١).

فالإفراد في قول ابن يعيش يعني التّجزئة أو التّفكيك إلى وحداتٍ صغرى، ودليل ذلك إلحاح النّحاة على أنّ اللّفظ المركّب من قبيل: "عبد الله، أو برق نحره، أو تأبّط شراً أو سرّ من رأى"، إذا سمّيت به شخصاً أو مدينة صار كلمةً واحدةً تدلّ على معنىً مفردٍ لا يدلّ جزؤه على جزء معناه.

وأدرج النّحاة هذه الجمل تحت باب العلم المنقول، فاسم العلم: "تأبّط شراً" هو من جهة التّركيب مركّبٌ من عناصر متعدّدة من حيث نوع الصّواتم، وعدد المقاطع، ونوع الكلمات، ولكن لا يقضي هذا التّركيب المتعدّد لهذا العلم على صعيد اللّفظ تركيباً مماثلاً على صعيد المضمون، بل ما هو إلاّ وحدةٌ على صعيد المضمون لا يمكن تجزئتها إلى وحداتٍ أصغر.

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج١، ص ١٨-١٩.

## القسم الثّاني

## منهج التّحليل عند الاتّجاهات اللّسانيّة

### أولاً: الاتّجاه البنيويّ:

اهتمّ البنيويون بدراسة الجملة، باعتبار أنّها مكوّنةٌ من وحداتٍ متّصل بعضها ببعض، وأثر هذا الاتّصال قائمٌ على أساس أنّ بعض هذه الوحدات يحتوي بعضها الآخر، وقامت فكرة التّحليل لهذه الوحدات على أساس تحليل المكوّنات المتعاقبة، وهو نوعٌ من التّحليل يعمل على تفكيك الجملة إلى مكوّناتها الصّغرى، من أجل معرفة أمرين:

- **كيفية بناء الجملة أو التّركيب:**

- **معرفة علاقات الاحتواء والتّضمّن الّتي على أساسها يجري توزيع الجملة إلى حقول بعضها أكثر من بعضٍ.**

وهذا أمر يكشف عن العلاقات التّركيبيّة بين أجزاء الجملة، وهذا مثالٌ يوضّح ذلك:

وحدة كبرى

↓

يُبشّرُ الصّابرونَ بِحُسْنِ الثّوابِ

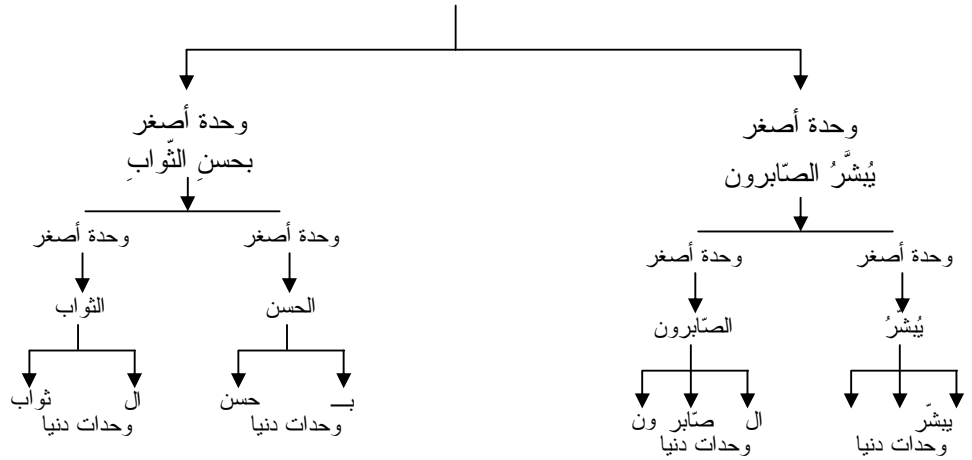


يقوم هذا التّحليل على تقسيم الجملة إلى أجزاء أصغر منها، وتقسيم هذه الأجزاء إلى مكوّناتها الدّنيا. ولهذا التّحليل نظيرٌ أوفى منه في النّحو العربيّ وهو إعراب النّحاة للكلمات والجمل. بل إنّ إعرابنا لا يكتفي بتقسيم الجملة إلى مكوّناتها الدّنيا، بل يزيد على ذلك ببيان نوع

الكلمة، اسماً كانت أم فعلاً، وإذا كانت فعلاً ففي أيّ زمنٍ هي، ثمّ إنّه يذكر العلاقة بين الكلمتين اللّتين تؤدّيان وظيفة الإسناد، وكذلك الإضافة، ويذكر العامل والمعمول، والوظيفة النّحويّة للكلمة والحركة الدالّة على موقع الكلمة في التّركيب، فإن كان التّحليل عند الاتّجاه البنيوي يتخذ شكل التّسلسل التّفكيكي فإنّه عند نحاتنا اتّخذ طريقة الإعراب لتحليل التّركيب اللّغويّ.

فغاية التّحليل في الاتّجاه البنيويّ الانتقال من المركّب إلى البسيط، ومن البسيط إلى الأبسط، أي من الجملة كما تُسمع من أفواه النّاس إلى الكلمات التي تتألف منها هذه الجملة، ومن الكلمات إلى العناصر الصّوتيّة التي تتألّف منها كلّ كلمة، وكلّ عنصر من العناصر الصّوتية يُسمّى "مورفيم"(١).

ويركز التّحليل عند البنيويين على الشّكل فهو عندهم أهمّ من المعنى(٢)، فظلّ وصفهم مقتصراً على الصّورة الصّوتيّة، وبذلك قام تحليلهم للجملة على أساس العلاقات الأفقيّة بين أجزائها، غير أنّ هذا لا يعني أنّهم أهملوا جانب المعنى، بل يرى بلومفيد (Bloomfield) أنّ المعنى يسهم في تعرّف الوحدات الفنولوجيّة والنّحويّة(٣)، ويؤكد دور الشّكل والمواقع التي يحتلُّها في التّركيب اللّغويّ في بلوغ المعنى، فهو بذلك يعتبر الوصول إلى المعنى غاية لا بداية(٤)، وبناءً على هذا فإنّ منهج التّحليل إلى المكوّنات المباشرة عند البنيويين عَنِيَ بالجملة لا بوصفها خطّاً أفقياً من كلماتٍ متتابعةٍ، بل بوصفها نسقاً منظوماً من طبقاتٍ قابلةٍ لأنْ تنقسم في تقسيماتٍ ثنائيّةٍ إلى أنْ تصل إلى الطّبقات الصّغرى غير القابلة للتّقسيم(٥)، وهو دليلٌ على إيمانهم بهرميّة البناء اللّغويّ.

فالبنيويّون كشفوا عن نوعين من العلاقات بين المكوّنات المباشرة:

- **علاقاتٌ أفقيّة:** وتكون بين المورفيمات في الجهة الواحدة.
- **علاقاتٌ رأسيّة:** وتكون بين المورفيمات التي يمكن أنّ تحلّ إحداها محلّ الأخرى.

---

(1) محمّد الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللّغة**، مكتبة الشهباء، حلب، (١٩٦٩م).

(2) انظر: ريمون طحّان، **الألسنيّة العربيّة**، ط١، المكتبة الجامعية، بيروت (١٩٧٢م)، ج٢، ص ٥٣، وزكريا إبراهيم، **مشكلة البنية**، دار مصر للطباعة، القاهرة (١٩٧٢م)، ص ٥٩.

(3) جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللّغويّة**، ص ٧١.

(4) عبد القادر سعيد، **المعنى ومكانته في الدّراسات اللّغويّة**، مجلة آفاق عربيّة، ع٣، ١٩٧٧، ص ٧٨.

(5) Bloomfield, **Language** , p. 161, and Hartmann and Strok, **Dictionary of Language and Linguistics**, Basil Black Well ltd, p: 107.

وقد واصل تلاميذ بلومفيلد (Bloomfield) منهج التّحليل ذاك، وعنوا بتوزيع الوحدات اللّغويّة بوساطة منهج التّوزيع، ويسعى هذا المنهج لإحلال الوحدة اللّغويّة مكان وحدةٍ لغويّةٍ أخرى في السّياق نفسه، وإذا أمكن لهذا الإحلال أنْ يتمّ دون حدوث تغيير أساسيّ في السّياق، تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئةٍ واحدةٍ، وخصائص نحويّة واحدة[١]، ومثال ذلك كلمتا:

- مدرسة
- جامعة

فإنّهما تنتميان إلى فئةٍ واحدةٍ هي فئة الأسماء؛ لأنّه من الممكن لهما أنْ يحتلاّ المكان نفسه في الجملة الآتية:

- هذه ال.... واسعةٌ.

ولا يختلف هذا المنهج عمّا كان عند النّحاة العرب من تعيينٍ لمحدّدات أقسام الكلم وهذا ما سيأتي بيانه لاحقاً.

ولم يكتفِ البنيويون بمنهج التّوزيع لتعيين الوحدات اللّغويّة الدّنيا التي تنتمي إلى فئةٍ واحدةٍ، بل أضافوا إلى ذلك فكرة ما تسمّى لديهم بـ "التّاجميم" (Tagmeme) وهو ما يُراد به الموقع الوظيفيّ، وقد عرّفه بايك (Pike) "بوصفه ارتباط وظيفةٍ قواعديّةٍ أو حيّزٍ وظيفيٍّ بطائفةٍ من العناصر التي يمكن أنْ يحل بعضها محلّ بعضٍ تبادلياً وتقع في الحيّز الوظيفيّ نفسه"[٢].

ولتوضيح هذا التّعريف نقول: إنّ الاسم الّذي يشغل موقعاً وظيفياً في الجملة يمكن أنْ يحلّ محلّه ما يشغل موقعه دون إحداث خلل في ظاهر التّركيب أو مضمونه، ما دام الّذي شغل موقعه اسماً منتمياً إلى فئته.

ففي مثال من نحو:

المؤمنُ يخشى الله

نجد: لفظ المؤمن يشغل موقعاً ذا وظيفةٍ نحويّةٍ، وهذا اللّفظ اسم، لو أحللنا مثله محلّه لشغل الموقع الّذي شغله فلك، أنْ تقول: المحسن أو المسلم وغيرها، ففكرة الموقع عند البنيويين تُعنى

---

(1) حلمي خليل، **مقدمة لدراسة علم اللّغة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (١٩٩٩م)، ص ١٢٥.

(2) انظر:

- Robins, **General Linguistics**, N.Y, st, Martin press, 1975, p: 287.
- B-Elson and V. Pikett, **An Introduction to Morphology and Syntax,** 1962, p: 5-7.

بتحليل عناصر التّركيب اللّغوي بمراعاة الشّكل للوحدة النّحويّة، ومراعاة وظيفتها في الدّلالة على المعنى النّحويّ.

**ثانياً: الاتّجاه التّحويليّ:**

أقام تشومسكي عدداً من الطّرق لتحليل المركّب، قدّمها في ثلاث طرقٍ حاول اختبار كلٍّ منها ليختار إحداها لتكون منهجاً في تحليله ودراسته اللّغويّة.

وهذه الطّرق هي:

١- **نموذج الحالات المحدّدة:** وهو عبارةً عن آلةٍ تعمل على توليد عددٍ غير محدّد من الجمل بوساطة سلسلة من الاختبارات لعددٍ محددٍ من المورفيمات، وتبدأ باختيار العنصر الأوّل في الجملة، وكلّ عنصرٍ لاحقٍ يرتبط بالسّابق الّذي تمّ اختياره، وبناءً على ذلك يجري التّركيب النّحويّ للجملة.

ففي جملة:

هذا الطالبُ كَتَبَ الرسالة

نجد كلمة (هذا) تقتضي كلمة أخرى تليها، واختيرت كلمة (الطّالب) على أساس أنّها من الكلمات الّتي يصحّ أنْ تقع بعد كلمة (الطّالب)، وهكذا حتّى آخر الجملة، ولو كانت الجملة تبدأ بـ (هذه) لاقتضت اختلاف الكلمات اللاّحقة من مثل اختيار كلمة (الطّالبة)، وكلمة (كتبت).

وهذه الطّريقة الّتي قدّمها النّحو التّحويليّ تحاول ربط مكوّنات الوحدة الكبرى بعضها ببعضٍ وفق أسسٍ شكليّةٍ في الغالب، وهي لا تختلف عمّا في جمل العربيّة الّتي يتطلّب تغييرها من المفرد إلى المثنّى إلى الجمع، أو من المذكّر إلى المؤنّث وفق ما يقتضي الحال، وكذلك لا تختلف عن منهج التّوزيع عند بلومفيد (Bloomfield)؛ ذلك أنّ المورفيم يقتضي المورفيم الّذي يليه في الجملة الواحدة فيحدّده.

إلاّ أنّ تشومسكي نأى عن هذه الطّريقة فيما بعد لسببين:

- لأنّ ما يتولّد عن هذه الطّريقة من الجمل محدودٌ بينما اللّغة تقدّم جملاً لا نهاية لها.
- لأنّ هذه الطّريقة قد تولّد جملاً غير مقبولةٍ نحويّاً[1]، لذا أُطلق على هذه الطّريقة القواعد النّحويّة المحدّدة.

---

(1) Chomsky, N., **Syntactic Structures** , p. 25.

٢- **طريقة بنية العبارة**، وفي هذه الطّريقة تُحلّل الجملة إلى مكوّناتها المجرّدة (وحداتها الـدُّنيا) الّتي تتّفق فيها جميع اللّغات، فالجملة تشتمل على سلسلةٍ متتابعةٍ من المورفيمـات (المكوّنـات الرّئيسة)، وعلى الباحث أنْ يُفْرز هذه المكوّنات مستعيناً بفكرة التّحليل إلى المكوّنات المباشـرة كما كان الحال عند بلومفيلد (Bloomfield) والبنيويين من قبل.

فلو أردنا تحليل جملة وفق هذه الطّريقة وجب معرفة عناصرها المكوّنة لها، فجملة من نحو:

كتب الأديبُ القصّة

تحلّل وفق ما سمّي عند التّحويليّين بالتّحليل الشّجريّ على النّحو الآتي:

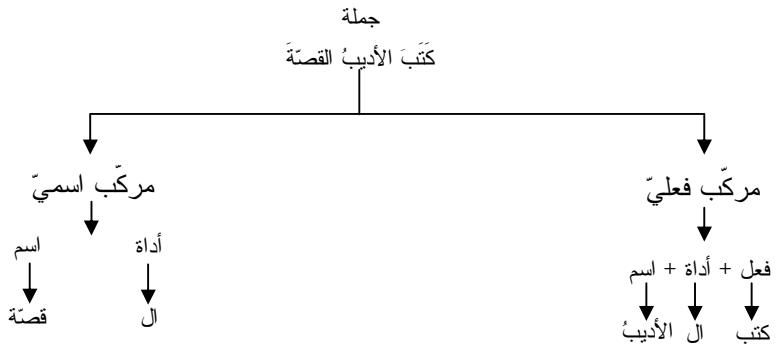


فهذه التّفريعات الشّجريّة حلّلت الوحدة الكبرى إلى وحداتها الـدّنيا، والهـدف مـن هـذه التّفريعات هو بيان مراحل توليد الجمل، وإبراز التّركيب العميق لمختلف العلاقات في الجملة[١].

ولمّا وجد تشومسكي أنّ طريقة التّحليل إلى المكوّنات المباشرة عاجزةً عن وصف جميـع اللّغات الطّبيعيّة، كما كان ارتباطها بالمبنى دون المعنى، ولا تقدّم حلاً مناسباً لكثيرٍ من الجمـل الغامضة[٢]، فكّر في طريقةٍ ثالثةٍ جانبت عجز الطّريقة السّابقة، وفارقت مواطن ضعفها، وتمثّلت هذه الطّريقة في الجانب التّوليديّ من نظريّة تشومسكي والّتي عليها استقرّ.

---

(1) انظر هذين الهدفين في: Chomsky, N., **Syntactic Structures** , p: 27-28 ومـازن الـوعر، النّظريـات النّحويّة والدّلاليّة، **مجلة اللّسانيّات**، الجزائر، ع٦، ص ٣٠-٣١.

(2) انظر جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللّغويّة**،، ص ١٢٠.

**٣- طريقة النّحو التّوليديّ التّحويليّ:**

وتهدف هذه الطّريقة إلى تحليل البنية العميقة للّغة باعتبارها الجانب المنطقيّ لها، ثمّ تهدف إلى تحليل البنية السّطحيّة للوصول إلى عامل الحدس عند صاحب اللّغة[1]، ومن أبرز خصائص هذه الطّريقة:

- أنّها تحاول أنْ تعالج التّداخل بين الجمل.
- أنّها تحدّد كيفية ارتباط هذه الجمل في إطارٍ جمليّ تحويليّ واحدٍ.

وتختزل هذه الطّريقة عدداً من القواعد التّحويليّة، ولا تخلو جملةٌ من عملياتٍ تحويليّةٍ تنتهي بها إلى صورتها المنطوقة، وهذه العمليات هي:

**العناصر الأوّلية**

↓

**المكوّن الأساسيّ**

↓

**المكوّن التّحويليّ**

↓

**المكوّن المورفونولوجي (المكوّن الصوتي)**

↓

**جملة منطوقة**

حيث تمثّل العناصر الأوّليّة البنية العميقة لعددٍ من الجمل المختلفة التّركيب السّطحيّ، ففي الجمل الآتية مثلاً:

- نَظَمَ الشّاعرُ القصيدة
- الشّاعرُ نظمَ القصيدةَ
- القصيدة نظمَ الشّاعرُ

فإنّ العناصر الأوّليّة المكوّنة لهذه الجمل جميعاً هي مجموعة قواعدٍ مجرّدة، بالإضافة إلى وحداتٍ معجميّةٍ، وهي تمثّل المادة الأوليّة أو المكوّن الأساسيّ لهذه الجمل الثّلاث.

ونستطيع أنْ نتبيّن قواعد التّراكيب لتلك الجمل بناءً على فكرة التّحليل الشّجريّ إلى المكوّنات المباشرة على النّحو الآتي:

---

(1) عبده الراجحي، **النّحو العربيّ والدرس الحديث**،، ص ١٣٦، ١٣٧.

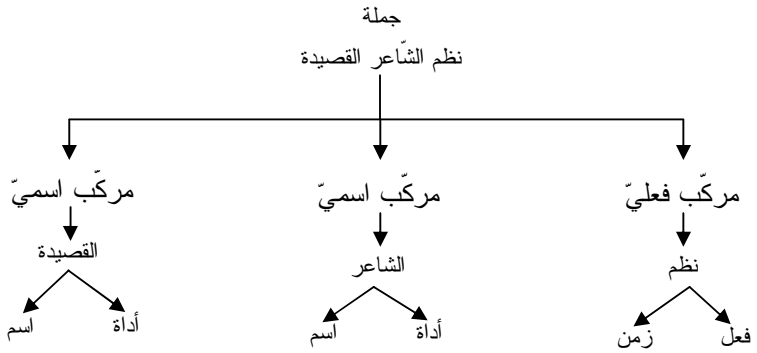


أي أنّ البنية العميقة لهذه الجمل الثلاث هي:

(جملة ← فعل يحمل زمناً + أداة تعريف + اسم + أداة تعريف + اسم)

فالجمل الثّلاث هي جملٌ مشتقةٌ من أصلٍ واحدٍ، قد تغيّرت مواقع أركان الجملة فيها لأغراض مختلفةٍ نصّ عليها علماء البلاغة والنّحو(١).

ولم يكن الاتّجاه التّحويليّ عن منهج التّوزيع ببعيدٍ، غير أنّ استعانته بهذا المنهج لم تنصرف للشّكل فحسب، بل وجدوا أنّ الجمل أو السّياقات اللّغويّة وإنْ اشتملت على مكوّنٍ لغويّ واحدٍ، إلاّ أنّ وظيفة هذا المكوّن ونوعه تتحدّد وتتأثّر في ظلّ السّياق الواقع فيه، مثال ذلك من الإنجليزيّة:

**جون يهاتف والدته John rang up his mother**

**جون يواجه صعوبات زمانه John stood up his date**

**جون يبحث عن رقم هاتفها John looked up her phone number**(٢)

فالعنصر up وهو مكوّنٌ لغويٌّ (وحدة دنيا) تكرّر في الجمل الثّلاث السّابقة، وقد شكّل مع الفعل الواقع قبله ثلاثة تراكيب فعليّةٍ، إلا أنّ انتمائها للفئة اللّغويّة نفسها (الفعل) لا يعني أنّ إجراء الاستبدال فيما بينها لا يؤثّر على معناها في السّياق.

وهذا المثال له الكثير من الشّواهد في العربيّة، من ذلك العنصر ما، الّذي نستطيع أنْ نتعرّف على عمله النّحويّ ومعناه خلال السّياق، من ذلك:

- قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ}(٣)، (فما): حرف نفيّ غير عاملٍ فلا يؤثر فيما بعده نحويّاً.

---

(1) انظر تفصيل هذه الطّرق عند: مطاوع العمودي، **النّظريّة التوليدية التّحويليّة**، ص ٥٩-٨١.

(2) Radford, Andrew, **Transformational Grammar**, pp. 69-71.

(3) الأنبياء، ٣٤.

- قوله تعالى: {مَا هَـذا بَشَراً}[١]، (فما): حرف نفي، ولكنّه عاملٌ عمل (لـيس)، فيرتفـع المبتدأ وينصب الخبر.
- قوله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى}[٢] (فما): اسم استفهامٍ في محلّ رفع مبتدأ.
- قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ}[٣]، (فما): اسم شرطٍ يؤثّر فيما بعـده مـن الأفعال (تفعلوا) و(يعلم)، ويؤدّي وظيفة محددةً هي الرّبط بين فعل الشّرط والواجب.

ولقد كان منهج التّوزيع منذ بلومفيلد (Bloomfeld) يُعتمد معياراً لكشف البنية النّحويّـة، بالإضافة إلى معيار المعنى، وقد عنى بتوزيع وحدة مجموع الكلمات الّتي يمكن أنْ تتواجد فـي محيطها اللّغويّ، فلكي نعرف – مثلاً – أنّ (L) و (R) فونيمان يكفي أنْ نلاحظ أنّهما يميّـزان بين كلمتين من نحو (life) و (rife)، ويقوم هذا التّمييز على معنى الكلمتين.

وتشير طريقة التّوزيع كذلك إلى تحديد المعنى الإشاريّ في كلمات مثل:

That, this, there, them

فالجزء (th) معناه إشاريّ.

كما تشير إلى تحديد المعنى الاستفهامي في كلمات مثل:

Where, when, which, what, why فالجزء (wh) معناه استفهاميّ[٤].

فالتّحويليّون لم يكتفوا بالوصف للمادة اللّغويّة كما كان أمر البنيويين، وإنّما تعدّى الوصف لـديهم إلى تفسير التّراكيب اللّغويّة، وجعلوا تعيين القواعد النّحويّة الكامنة وراء بناء الجملة هدفاً لهم.

**ثالثاً: إتّجاه مدرسة القوالب:**

مؤسس مدرسة القوالب هو بايك (Pike)، ويمتاز منهج هذه الدّراسة بأنّه يدرّس الـنّصّ مثلما يدرس الجملة، وتقوم دراسة أصحاب هذه المدرسة للوحدات اللّغويّة على اعتبار الوحـدة القالبيّة وهي: إطارٌ ذهنيّ تصوّري، يمكن ملؤه بعناصر لغويّةٍ منطوقةٍ تسمّى الـشّواغل، ولمّـا كانت القوالب اللّغويّة قليلة مهما كثرت ظاهريّاً، فإنّ تعلم أيّة لغةٍ تعلماً صحيحاً، رهينٌ بمعرفـة هذه القوالب، هذا أحد الأسس العامّة الّتي تقوم عليها هذه المدرسة.

---

(1) يوسف، ٣١.

(2) طه، ١٧.

(3) البقرة، ١٩٧.

(4) Radford, Andrew, **Transformational Syntax**, p. 70.

وقد اختارت هذه المدرسة أربع وحداتٍ قالبيةٍ درست من خلالها التّركيب، ويقوم مفهـوم القالب على أساس العلاقة بين وظيفة كلّ وحدةٍ من الوحدات الأربع، والشّواغل التـي تـشغلها، وهذه الوحدات القالبية الأربع هي:

**١. الموقع:**

فالكلمة تحتلّ موقعاً معيّناً في الجملة، كموقع المبتدأ، أو الخبر، أو المفعـول، وغيرهـا، ودرسوا من خلال هذه المواقع قواعد وجوب ذكر الشّاغل الذي يملأ الموقع وقواعد جواز حذفه، كما درسوا قواعد التّقديم والتأخير كما هو الحال في العربيّة، وجعلوا التّقديم على وجهين:

- واجب كما في وجوه تقديم الخبر وجوباً.
- جائز كما في وجوه تقديم الخبر جوازاً.

وسواء أكان الموقع مشغولاً بكلمةٍ واحدةٍ، أم كان مشغولاً بجملةٍ، فهـو الموقـع ذاتـه لا يتغيّر، وهذا ما دفع النّحاة العرب إلى القول بوجود الخبر جملة، والحال والنّعت كذلك، فالعلاقة بين مكوّنات التّركيب تحدّدها المواقع التي تشغلها هذه المكوّنات.

وكان للدّلالة عند هذه المدرسة أمرٌ حاسمٌ في التّفريق بين موقعٍ يتقدّم في تركيبٍ ويتـأخّر في تركيبٍ آخر، وهذا ما كان الجرجانيّ قد عرض له بقوله: "إذا قلت: أجاءك رجلٌ؟ فأنت تريد أنْ تسأله: هل كان مجيء من أحدٍ من الرّجال إليه؟، فإن قدّمت الاسم فقلت: أرجلٌ جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاء، أرجلٌ هو أم امرأة"(١).

وقد أشار بايك (Pike) إلى تكرار الموقع وجعله على وجهين:

- إمّا بتكرار الألفاظ التي تحلّ فيه مثل تكرار الخبر، والصّفة، والحال، كقولك: جَاءَ النّاس متفرّقين متأخّرين.
- إمّا بعود الضّمير، مثل قولك: الماءُ طعمهُ عَذْبٌ، فالأصل: الماءُ طعمُ الماءِ عذبٌ، ويفيد الضّمير في مثل هذه الحالة الرّبط بين المبتدأ الأول (الماء)، والمبتدأ الثّاني (طعمه)(٢).

---

(1) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،، ص ١٦٧.

(2) انظر: Pike, Kenneth, **Grammatical Analysis**, the university of Texas, 1980, p: 456.

**٢. الدّور:**

تختلف أدوار العناصر اللّغويّة من عنصرٍ إلى آخر، باعتبار ما يؤثّر في المعاني والأساليب في السّياقات المختلفة، وقد عرّف بايك (Pike) الدّور بقوله: "أنّ الدّور هو السّمة أو السّمات القالبيّة الّتي تؤدّي وظائف نحويّة أو دلالية في التّركيب"(١).

ومن الأساليب القالبيّة الّتي ترد في اللّغات الإنسانيّة أساليب الإنشاء من: استفهامٍ، وطلبٍ، وترجٍّ، وتمنٍّ، وتعجبٍ، ولكلّ واحدٍ من هذه الأساليب وظائف وأدوار يؤدّيها، وقد يتعدّد المعنى الّذي يؤديه الأسلوب الواحد، كما في أسلوب الاستفهام في مثل:

- قوله تعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ}(٢)، فدلالة الاستفهام المعنويّة هنا دلالة على التّشجيع والحضّ.
- قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ}(٣)، فدلالة الاستفهام المعنويّة هنا دلالةٌ تعجبيّةٌ.

فالدّور أكثر ما يتعلّق بالجانب المعنويّ الّذي يفيده المكوّن في التّركيب، بالإضافة إلى الوظيفة النّحويّة الّتي يؤدّيها.

**٣. التّماسك:**

يظهر التّماسك بين مكوّنات الجملة على اعتبار أنّه مقوّمٌ أساسيٌّ من مقومات الجملة، إذ لا يمكن أنْ تكون جملةٌ دون وجود التّماسك.

وللتّماسك مظاهرٌ كثيرة منها: سيطرة أحد عناصر التّركيب أو النّص على سائر العناصر، مثال ذلك:

للإحسان إلى الفقراء فضائل كثيرةٌ.

إذْ اقتضت كلمة (الإحسان) سيطرةً على كلماتٍ أخرى هي: الفقراء، وفضائل، وكثيرة، وقد سيطرت هذه الكلمة على (الفقراء) بحرف الجر (لِـ)، وسيطرت على (فضائل) باللاّم الدّالّة على الملكيّة، وسيطرت كلمة (الإحسان) على الوصف (كثيرة) من طريق سيطرتها على الموصوف، وهذا هو التّماسك في الجملة.

وإنْ اختلّ هذا التّماسك جرى الكلام على ضربٍ من الهذيان، كأن نقول: إلى، الإحسان، فضائل، للفقراء، كثيرة.

---

(1) Pike, Kenneth, **Grammatical Analysis**, p: 489.

(2) الصف: ١٠.

(3) البقرة: ٢٨.

فجرت هذه الكلمات في توزيعٍ خاصٍ أكسبها تماسكاً وأضفى عليها معنىً لا يتحصّل لها لو أنْ شرط التّماسك فارقها.

وهذا ما أشار إليه الجرجانيّ عند تحليله لقول امرئ القيس:

قِفا نبْكِ مِنْ ذِكرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ

فقال: "والألفاظ لا تفيد حتّى تؤلّف ضرباً خاصاً من التّأليف، ويعمد بها إلى وجهٍ دون وجه من التّركيب والتّرتيب، فلو انك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثرٍ فعددت كلماته عداً كيف جاء واتّفق، وأبطلت نضده ونظامه الّذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت ترتيبه الّذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أنْ تقول في:

قِفا نبْكِ مِنْ ذِكرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهذيان"[١].

فالتّماسك الّذي يشترط في تركيب الجملة (الوحدة الكبرى) حكم على استقامة التّركيب أو فساده، إذ به تحدّد المكوّنات الدّنيا علاقة بعضها ببعض، علاقة تنبئ عن معنى الإفادة الّذي تحصّل للجملة وكان شرطاً لقيامها.

**٤. الصّنف:**

عرّفه بايك (Pike): بأنه السّمت القالبيّ الّذي يمثّل فئة المورفيم في موقعه السياقيّ[٢]، وهو يقصد به الأصناف الّتي يأتي عليها الكلام كالأسماء والأفعال والحروف، وغيرها.

وهذا الّذي أشار إليه بايك (Pike) لا يختلف عمّا كان عند النّحاة العرب من تصنيف لأقسام الكلم وتعيين المحددات لكل قسم، ورأى بايك (Pike)، مثال ذلك: أنّ بعض الكلمات في الإنجليزيّة، ترد أفعالاً في مواقع معيّنة، وأسماء في مواقع أخرى، وترد أوصافاً في سياقاتٍ معيّنةٍ، وأسماء في غيرها.من ذلك كلمة: break (يكسر)

فترد اسماً أحياناً، وفعلاً أحياناً أخرى.

وكلمة breakable (قابل للكسر)

فترد اسماً أحياناً، وصفة أحياناً أخرى[١].

---

(1) الجرجاني، **أسرار البلاغة**، ص ٨.

(2) انظر: Pike, Kenneth, **Grammatical Analysis,** p: 482.

وهذا ما نجد له مثيلاً في العربيّة التي مرّت في التّمييز بين الفعل والمصدر بالمراحل الآتية:

١- مرحلة التّطابق بين الفعل الماضي والمصدر، وقد ترك الأمر في التّفريق بينهما للسّياق والحركة الأخيرة: (سَلَبَ، سَلَبٌ)

٢- مرحلة الصوائت، ومن ذلك:

أ- تباين الصوائت المتجانسة طولاً وقصراً: (وسواس، وسوس).

ب- المخالفة بين الصوائت: (فَرِحَ، فَرَح، أخَذ، أخْذٌ).

ج- الجمع بين الطريقتين السابقتين (زَلزَل، زلزال).

٣- مرحلة الصّوات، ومنها:

أ- استعمال التّاء في أول المصدر: فعّل – تفعيل.

ب- استعمال التّاء في آخر المصدر: جرّب – تجربة.

ج- استعمال الميم في أول المصدر: رجع – مرجع.

د- استعمال النهاية (أن) في آخر المصدر: غلى – غليان[٢].

فالصنف يبحث في الفئة الكلاميّة التي ينتمي إليها المكوّن الجزئي، وهذا يسهّل تصنيف الوحدات الدّنيا المكوّنة للوحدة الكبرى في فئات كلاميّة ينماز بعضها عن بعض بعددٍ من المحدّدات التي ارتأتها كلّ لغة لنفسها.

## رابعاً: اتّجاه النّحو النّظاميّ

يُعدَّ فيرث (firth) هو المؤسّس الحقيقيّ للّسانيّات النّظامية (systemic linguistics)، وهي نظريّة لسانيّة حديثة شاملة، تقدّم تصوراتٍ نظريّة وتطبيقية، تعالج اللّغة بوصفها نظاماً صوتيّاً وصرفيّاً ونحويّاً ودلاليّاً.

---

(1) انظر: Pike, Kenneth, **Grammatical Analysis**, p. 482.

(2) أ.د إسماعيل عمايرة، **بحوث في الاستشراق واللّغة**، ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

يقوم هذا الاتّجاه – في المستوى النّحويّ – على مجموعةٍ من المبادئ الأساسيّة والّتي هي أساسٌ في منهج تحليل التّراكيب اللّغويّة، ومن هذه المبادئ:

## (١) النظم والاختيار:

يقول بري (Berry): "يتكون الكلام من مجموعةٍ من الوحدات اللّغويّة، المنتظم بعضها إثر بعض، في اتّجاهٍ سياقيّ واحدٍ، يظهر في خطٍ واحدٍ منظمٍ"[١].

وفي هذا الخطّ السّياقيّ المنتظم، يمكن ملاحظة نماذج لغويّةٍ مختلفةٍ؛ يمثّل كلّ نموذج منها نمطاً لغويّاً معيناً، ولكلّ واحد من هذه الأنماط صورٌ فرعيّة، فالجملة الاسميّة مثلاً، تنتمي إليها:

- الجملة الاسميّة البسيطة.
- الجملة الاسميّة المركبّة.
- الجملة الاسميّة الفعليّة ذات الفعل اللاّزم.
- الجملة الاسميّة الفعليّة ذات الفعل المتعدّي.

وقد تكون الجملة – اسميّة كانت أو فعليّة – مكونة من أقلّ عددٍ ممكنٍ من الكلمات، وقد تكون أكثر من ذلك، فإذا كانت أكثر من الحدّ الأدنى، فقد يكون ما يزيد على ذلك الحدّ متمّماً (complement)، كما في: المفاعيل، وقد يكون ما يزيد على الحدّ الأدنى مفسّراً موضّحاً (explicative) كما في: التّمييز، وقد يكون قيداً للفعل عن إطلاقه كقولك: لا تبخل بالنّصيحة، فلا يعني البخل مفهومه المطلق.

## (٢) التّحقق النّحويّ:

يقصد بالتّحقيق النّحويّ الطّريقة الّتي نستدلّ بها على المعاني النّحويّة، فكلّ فاعلٍ يُسمّى فاعلاً بشرطين متلازمين:

- كون الفعل مسنداً إلى اسمٍ.
- تعميم المفهوم على كلّ ما ينطبق عليه الحدّ.

وبهذا التّعميم نستطيع أنْ نعرف كلّ فاعلٍ، وبتعميم مفهوم المفعوليّة نستطيع أنْ نميز كلّ مفعولٍ، وهكذا دواليك، وبهذا الشّرط ينتقل الذّهن من المفهوم المحدّد لمصطلح ما، إلى ما يمكن أنْ ينطبق عليه من الكلام، فيعرف أنّ هذه الكلمة فاعلٌ، وأنّ تلك مفعول... إلى آخر ما هنالك.

---

(1) انظر: Berry, Margaret, **Systemic Linguistics**, N.Y., St. Martin Press, 1975, p. 51.

ففي التّحقيق النّحويّ بيانٌ لدور الوحدات الدُّنيا في التّركيب والوظيفة النّحويّة التي تشغلها في سياقها.

## (٣) السّياق والوظيفة

يقوم مفهوم السّياق في هذه النّظريّة، على النّسقيّة التي تلتئم بين الكلمات التي تمثّل كلّ واحدةٍ منها موقعاً في الجملة، وهذا يعني أنّ السياق أكثر من مجرد سلسلةٍ (sequence) كلاميةٍ، إنّها سلسلةٌ تفرضها المواقع التي تشغلها هذه الكلمات والوظائف العلائقيّة فيما بينها[1]، وهذا يعني أنّ السياق بناءٌ ذهنيٌّ في المقام الأوّل، وحدثٌ منطوقٌ في المقام الثّاني، وحتّى يتضّح ذلك أقول: إنّ جملة "المَطَرُ سَقَى الأَرْضَ" تمثّل أمرين أوّلهما: موقع كلّ كلمةٍ من كلمات الجملة؛ فموقع الكلمة الأولى هو الابتداء، وموقع الكلمة الثّانية هو الخبر الفعليّ، وموقع الكلمة الثّالثة هو المفعوليّة، أما الأمر الثّاني الّذي نلحظه في هذه الجملة فهو العلاقة التي بين الكلمات التي تملأ هذه المواقع، فلولا وجود المبتدأ ما وجد الخبر، ولولا وجود هذا الأخير ما وجد الأوّل، والمفعول ما كان يتصوّر وجوده دون وجود أمرين هما: الفعل المتعدّي وفاعله.

وفي ضوء وجود هذين الأمرين، نتصوّر وجود السّلسلة الكلاميّة التي تؤدّي إلى وجود السّياق، والقصد من وجود هذا السّياق أصلاً، هو إحداث وظيفةٍ تركيبيّةٍ دلاليّةٍ، فالقصد من سياق جملة: "المَطَرُ سَقَى الأَرْضَ"، هو الفاعليّة، ولكن الفاعليّة مختلفةٌ تماماً عن وظيفة الفاعليّة التي تؤدّيها جملة "سقى المطرُ الأرضَ".

فمعنى الجملة الأولى هو: المطر – لا أقصد غيره – يسقي الأرض، أي أنّ فاعل السّقاية هو محلّ القصد على الأغلب، في حين أنّ حدث السّقاية هو محلّ القصد في جملة "سَقَى المَطَرُ الأَرْضَ".

---

(1) انظر: Berry, Margaret, **Systemic linguistics** , p. 73.

## الخاتمة والنّتائج

أدرك النّحاة العرب أنّ للنحو بعداً نظريّاً ورؤية لغويّة يصدر عنها، وحاولوا تمثّل هذا البعد أثناء وضعهم للغتهم ونظامها النّحويّ، وحاولت هذه الدّراسة تلمّس هذه الأبعاد النّظريّة في ضوء مناهج النّظر الحديث، يتجاوز بها النّظام اللّغويّ العربيّ صرفيّة المعيار إلى حدود الوصف، وخلصت الدّراسة إلى عددٍ من النّتائج أهمّها:

ـ ليس الهدف من إعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ الانتقاء أو الإنتقاد، كما كان واقع الحال عند كثيرٍ من الدّراسات العربيّة الحديثة، إذ أصبح لزاماً على كلّ من رام البحث في حقائق العربيّة واستعمالاتها اللّجوء إلى ذلك التّراث، إمّا على سبيل انتقاء معطيات الدّراسة، أو انتقاد التّجربة التّراثية.

ولو كان الانتقاء بغية التّعمّق في دراسة ظاهرةٍ لغويّةٍ دون اطّراح غيرها اطّراحاً غير مسوّغ فارق فيه التّعليل للاقى ذلك الانتقاء من النّظر القبول، ولو كان الانتقاد هادفاً يسعى إلى إقامة البديل ورفد جانب الدّراسة اللّغويّة بما يُسْهم في تفسير الظّواهر اللّغويّة تفسيراً تتأقلم فيه مع معطيات الدّرس الحديث لما جرى على ذلك الانتقاد انتقاد جديد.

بيد أنّ هذا الانتقاد كان يمكن دفعه لو أنّ كلّ معالجةٍ حديثةٍ تناولت النّحو العربيّ داخل نظام الفكر الّذي وُلِدَ فيه؛ لنكشف الكيفيّة التي تشكّلت بها المعرفة النّحويّة.

ـ تبلورت اتّجاهات الدّراسة اللّسانيّة المعاصرة للتّراث النّحويّ في اتّجاهين اثنين، هما:

الاتّجاه الوصفيّ التّقريريّ، والاتّجاه الانتقائيّ، وفي كلّ من الاتّجاهين محاولاتٌ تهدف إلى اقتراح بدائل نحويّة جديدة تنأى عن مفاهيم ألمّت بالتّراث النّحويّ من مثل: العامل، العلّة، والتأويل، والمقايسة العقلية.

إلا أنّ حقيقة النّحو كآلة معرفيةٍ ظلّت غائبة في أغلب هذه الجهود، فظلّت محاولات المجددين مبتورةً عن سياقها، وعن مجال تطبيقها.

ولا يمكن طرد منهج ما في دراسة كلّ الوجوه التي تشكّلها الظّاهرة اللّغويّة، ورمي تطبيقات المناهج الأخرى بالخطأ، فباب الرأي ما زال مفتوحاً، والعقل ما انفكّ يعاود النّظر، ورأي النّحويّ اجتهادٌ جديرٌ بالاحترام، قد يصيب، وقد يخطئ، وفي الأمرين خيرٌ.

ـ إنّ البحث في فكرة العامل عند النّحاة العرب تظهر أنّهم لم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنّها نتيجةٌ لتتابعٍ عشوائي، فهذه الكلمات يحكم بعضها بعضاً، ووجود كلمات يستدعي وجود كلمات أخرى، فاللّغة ما هي إلاّ تركيبٌ محكمٌ.

بل إنّ في وجود هذه الفكرة لديهم منهجاً لسانيّاً ينأى بالتّجربة التّراثية عن هيمنة المعيار، ليجلّي فيها بعداً وصفيّاً، قاربت فيها التّجربة التّراثية معطيات الدّرس الحديث، ولم تكن الغاية من تناول نظريّة العامل بملامحها التّراثية والتّحويليّة، بيان وجوه التّشابه والاختلاف بينهما، فهذا أمرٌ يحصّل بالضّرورة، بل كلّ ما في الأمر بيان المشتركات الفكريّة البشريّة التي تجمع بين اللّغات عامّة، والتّلميح بعصريّة التّراث الفكري العربيّ وربطه بالتّيار الفكريّ العالميّ، فاللّغات وإن اختلفت زماناً ومكاناً فإنّ مصدرها واحدٌ وهو العقل الإنسانيّ، واللّغات كذلك، وإن كانت فيها سماتٌ وخصائص بها تنماز وعند حدودها نفترق، فإنّها تتّفق في أمور أساسيةٍ، تشكّل الحدّ المشترك بينها.

ـ قيل إنّ فكرة العامل جعلت من الظّاهرة اللّغويّة أسيرة المعيار، وما نتج عنها من تأويلٍ وتقدير قيود نالت من حركة التّطور التي تتنقل فيها الظّاهرة اللّغويّة، وفي الحقيقة ما العامل إلاّ سبيلٌ في تفسير الكيفية التي تتأتّى عليها الظّواهر اللّغويّة، وهذه السبيل ليست واحدةً وليست ملزمة، فالخليل نفسه عندما اعتلّ للنحو صرّح بأنّ غيره لواجد غير ما وجد هو، ولم يرم علل غيره بالخطأ، بل ربّما كانت فيها الأفضليّة، وليس في قصور العامل عن تفسير جميع الأنماط اللّغويّة عيبٌ، وليس في قولهم من نحو: غريبة، وشاذة، ومستهجنة احتكامٌ محضٌ إلى صرامة المعيار، لكنهم علّلوا ما وجدوا، فلمّا فارقت بعض الأنماط اللّغويّة أحكام عللهم، ألصقوا بها تلك النّعوت قاصدين خروجها عن نظام ما اعتلّوا، ولم يكن القول إنّها ليست من العربيّة هو محلّ القصد، وإنّما كان أمرهم أنّهم اجتهدوا فاعتلّوا وكان العامل سبيل اعتلالهم، فإن وجد غيرهم سبيلاً آخر يعلّل به ذلك الغريب والشّاذ والمستهجن فليأتِ به ومقولة الخليل تنصفه.

ـ جمع البحث في تركيب الجملة بين معناها الّذي يكتنفها ومبناها الّذي تأتلف عليه، والنحو العربيّ وإن بدا في ظاهره صناعة شكليّة تحتكم إلى معيار الصّواب أو الخطأ النّحويّ، فلا يعني ذلك أنّ النّحاة لم يلتفتوا إلى جانب المعنى، بل كانت العناية بجانب المعنى وسيلة لتفسير أنماط التّراكيب اللّغويّة والعلاقة بين مكوّناتها الجزئية.

والنّحاة عندما درسوا التّراكيب درسوا نوعين من المعاني: المعاني الوظيفيّة التي تحتلّها مكوّنات تركيب الجملة، والمعاني التّركيبية السّياقيّة، التي تكتنف بنية التّراكيب، ولمّا كانت

اللّغات – عامّة – تشترك في حدود عُدّت قاسماً مشتركاً فيما بينها، كانت العناية بالمعنى سمة تلاقت عليها الدّراسات اللّسانيّة، وما كان مفهوم البنية العميقة عند التّحويليّين إلاّ سبيلاً يُدرك به المعنى للتّراكيب، إذ افترضوا أنّ جمل اللّغة البشريّة فيها العديد من الأمثلة الّتي تستدعي الإقرار بأنّ لها بنية خفيّة سابقة ومختلفة عن بنيتها السّطحيّة، فالمعنى كان أداةً لوصف اللّغة وتراكيبها عند التّحويليّين، كما كان عند النّحاة العرب من قبل سبيلاً يدفع عن نظام النّحو العربيّ صرفيّة المعيار ويتجاوزه إلى أبعاد وصفيّة.

ـ إنّ التّقسيم الثّلاثي الّذي افترضه النّحاة يقتضي الاعتماد على تجانس إمكانياتها التّوليفية مع كلمٍ أخرى، كما أنّ حدودهم لهذه الأقسام الثّلاثة قام على أساس الوظيفة النّحويّة الّتي يمكن أنْ تؤدّيها في الكلام، واستند النّحاة العرب إلى طريقة الإعراب في التّعرف على ذلك المعنى الوظيفي، في حين أنّنا نجد أنّ التّقسيم الكلمي عند التّحويليّين جاوز الثّمانية أقسامٍ، وكان سبيلهم في التّعرف على المعنى الوظيفيّ الّذي يؤدّيه كل قسم في الكلام طريقة التّخطيط الشجري الّتي تلجأ إلى تفكيك مكونات التّركيب إلى وحدات دنيا، لكنّ الجامع المشترك في اعتبار الحدود على أساس المعاني الوظيفيّة يبقى قائماً، وأنّ المبدأ الّذي يمكن أنْ نقيم عليه أبواب الكلم هو تجانس الإمكانيّات التّوليفية.

بل إنّ اعتبار المعاني الوظيفيّة في حدّ أقسام الكلم، يعطينا تفسيراً مقبولاً لاتّفاق بعض الوحدات في الانتماء إلى قسمٍ دون غيره رغم اختلاف توليفاتها مع بعض الكلم، فـ"يزيد" اسم علم لا ينوّن مع بقائه على العلميّة، ولا تدخله اللاّم، ولا يثنّى ولا يُجمع، ولكنّه يوصف، ولأجل هذا الوصف شغل من قسم الاسم حيّز الاستحقاق.

ـ وجد النّحاة العرب في الإعراب معنًى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغويّةٍ أخرى سمّوها عوامل، وهذا يعني أنّ الإعراب لديهم ضربٌ من حصر قوانين ائتلاف الكلم الّتي تنتج كلاماً مقبولاً في كلامهم، والحركات وفق النّظام الإعرابي ذات ثلاث وظائف تتمثّل في وصل الكلام، ومنع اختلاط الكلمات في الجملة، أيْ أنّها بمنزلة الفاصل الصّوتي الّذي يحول دون اختلاط الكلام، والوظيفة الثّالثة أنها علاماتٌ على معانٍ، وهذه المعاني وظيفيّة في بعض جوانبها.

والألسنة تختلف في كيفيّة تحديدها للوظائف النّحويّة، ومن الطّرق الّتي تتبعها اللّغات لتحقيق هذا الغرض: الحالة الإعرابيّة، وموقع الكلمة في الجملة، وممّا هو ثابت في النّحو التّحويليّ أنْ ليس لعلامات الإعراب دورٌ في تحديد معاني الوظائف النّحويّة، بل الحكم في ذلك كلّه للموقع الّذي تتمثله الكلمات في التّركيب؛ وعلّة ذلك أنّ العلامات الإعرابيّة ليست أمراً

مطّرداً في اللّغات جميعاً بل ممّا اختصّت به اللّغات المعربة، ولمّا كانت غاية النّحو التّحويليّ على حدّ ما زعم – أنْ يقيم نظاماً نحويّاً عالميّاً يفسّر بمقتضاه الألسنة المتعدّدة، وجد فيما كان مشتركاً بين هذه الألسنة سبيل ذلك، ولمّا كان المعنى الوظيفيّ الّذي يؤدّيه موقع الكلمة في التّركيب أمراً جامعاً بين الألسنة اللّغويّة، وجد فيه النّحو التّحويليّ ذلك السبيل.

ـ التّفسير في النّظر التّحويليّ نظامٌ من التّحليلات على شكل مجموعةٍ من النّظريات والمبادئ تفسّر انتظام الظّاهرة اللّغويّة، أيّاً كانت اللّغة الّتي تمثلها في النّحو، والصّرف، والصّوت، والدّلالة المعجميّة.

وقد بدت نظريّة التّفسير الكلّيّ عند التّحويليّين شبيهة بنظريّة التّعليل عن نحاتنا، ففي كلتا النّظريتين سعيٌ إلى ما وراء اللّغة المستعملة والقوانين المقننة لها، وما يؤدي إليه هذا السّعي من القول بالتّقدير، والأصل، والفرع، والأثر، وقدرة بعض العناصر اللّغويّة على التّحكم بعناصر أخرى في تركيب الجملة.

لكنّ التّفسير في النّحو العربيّ تفسيرٌ لتناسق نظام النّحو العربيّ لم يبتغ تفسير تناسق أيّ نظام نحويّ في أيّة لغةٍ أخرى، في حين أريد بالتّفسير الكلّيّ التّحويليّ تعليل لتناسق أيّ نظامٍ لغويّ بشريّ.

ـ اللّغة بطبيعتها لا تخضع لمنطق الاطّراد المطلق، فالشّذوذ ظاهرةٌ طبيعيّة فيها، إذ كانت القواعد تمثّل لغة ائتلافية اجتمعت فيها عدّة لهجاتٍ صاغتها حدود الزّمان والمكان، لذا اصطدم النّظام النّحويّ بنصوص خرجت عن المعيار، وكان هذا التّعارض سبباً من أسباب الخلاف.

ولم يكن الخلاف بين النّحاة العرب اختلافاً يمسّ بنية النّظام النّحويّ أو أيّاً من قواعده، وإنّما كان الخلاف في التّعليل والتفسير للهيئة الّتي عليها تشكل هذا النّظام، وخلاف في طرائق التّفكير النّحويّ، ووسائل التّعامل مع المادة النّحويّة وتفسير النصوص.

ولعلّ إعادة قراءة عددٍ من مسائل الخلاف وفق منهج لسانيّ تحويليّ محاولةٌ لإيجاد تفسيرٍ جديد لبعض ما ذهب إليه النّحاة وتخريج عدد من الآراء الخلافيّة النّحويّة في ظلّ معطيات الدّرس اللّغويّ الحديث، تسهم في التّعليل لوجود بعض الأبواب النّحويّة الّتي عُدّت من قبل ما تكلّف به النّحاة، وتقترح تعديلاً لعددٍ من المسائل النّحويّة ألحقت في بابٍ كان حقّها أنْ تلحق في غيره.

ـ يمكن تصنيف طرائق النّحاة في ترتيب أبواب النّحو العربيّ وفق مدارس ثلاثة:

١– مدرسة العامل، وسلك النّحاة في ترتيب المواد وفق هذه المدرسة مسلكين:

الأوّل: المؤثّر ويُقصد به العامل سواء أكان لفظيّاً أم معنويّاً، فتحصّل لديهم أربعة أنواع:

- العامل الرّافع.
- العامل النّاصب.
- العامل الجارّ.
- العامل الجازم.

الثّاني: الأثر ويُقصد به الحكم الإعرابيّ الّذي يظهر أو يقدّر على المعمولات، فتحصّلت لديهم أربعة أحكام:

- المرفوعات.
- المنصوبات.
- المجرورات.
- المجزومات.

والملاحظ أنّ أغلب كتب النّحو سلكت هذا المسلك لغاياتٍ تعليميّة وتقعيديّة تقرّب النّحو إلى أذهان المتعلّمين.

٢- مدرسة التّقسيم الكلمي: وصنّفوا مادة النّحو في ثلاثة أقسامٍ: الاسم، والفعل، والحرف، ومنهم من أضاف قسماً رابعاً للمشترك بين الاسم والفعل.

ولم يكتفِ النّحاة بمقياس الخصائص الشّكليّة لفرز الوحدات اللّغويّة صمن الأقسام الثّلاثة، بل أضافوا مقياس الوظائف النّحويّة الّتي تؤدّيها تلك الوحدات وجعلوه مقياساً يعلو المقاييس الشّكليّة أو اللّفظيّة كافّة.

٣- مدرسة التّرتيب الجملي: إذ نظر النّحاة لمادة النّحو على أساسٍ تركيبيّ محتكمٍ إلى المعنى، وانطلقوا في التّصنيف لأقسام الجمل من منطلقاتٍ وظيفيّة وتركيبيّةٍ، معلّلين تصنيفهم للأبواب النّحويّة على أساس الجملة بأهداف تعليميّة؛ ذلك أنّ تعلّم النّحو وفق التّركيب أنفع للمتعلّم من اللّفظ المفرد.

ويمكن صياغة هذه المدارس الثّلاث في اتّجاهين اثنين انتظم فيهما التّبويب النّحو:

أ- اتّجاه الشّكل: ويشمل مدرسة العامل بمسلكيها، ومدرسة التّقسيم الكلمي.

ب-اتّجاه المعنى: ويشمل مدرسة التّرتيب الجمليّ.

ـــ رتّب النّحاة بين موضوعات النّحو بناءً على نظريّة المراتب، كالتّرتيب بين أقسام الكلم، فقدّموا الاسم على الفعل، والفعل على الحرف، وجمعوا في كل قسمٍ الوحدات الّتي تعيّنه، وانطلق النّحاة في ترتيبهم لأقسام الكلم من فكرتين:

أ- التّجريد.

ب- الإسناد.

ويقصد بالتّجريد، تجريد دلالة ما يدلّ عليه الاسم بالنّسبة للفعل، فالاسم يدلّ على الحدث، والفعل يدلّ على ما يدلّ عليه الاسم بإضافة الزّمن، فكان الاسم أكثر تجريداً فقدّم.

ويقصد بالإسناد، تحقق فائدة الإسناد، فالاسم يصحّ الإسناد منه وإليه، والفعل لا يصحّ منه غير إسناده، والحرف ممتنع عن الإسناد، فقدّموا الاسم عليهما.

ـــ إن قضية التّبويب للمادة النّحويّة ما زالت مبتغىً يلوح في أفق الدّارسين قديماً وحديثاً، وهذه قضيّة لا يمكن حلّها باقتراحاتٍ فرديّةٍ، بل تحتاج إلى جهود جماعيّة تنظر في النّحو باباً باباً، وتربط بين القديم والحديث، واختيار كل صالحٍ صحيح، ثمّ إعادة ترتيب المادة النّحويّة وفق منهجٍ مدركٍ لأبعاد النّحو النّظريّة فلا يتجاهلها بحجة الغاية التّعليمية.

وليس المقصود الحذف أو الزيادة، بل إعادة صياغة تجمع بين الدّقة والشمول، وتعيد قراءة التّراث النّحويّ في ضوء مناهج النّظر الحديث.

ـــ تعاقبت على مفهومي الشّكل والمضمون لدى اللّسانيّين مراحل متعدّدة، ويمكن إيجاز هذه المراحل بمرحلتين أساسيتين:

- مرحلة كان فيها مفهوما الشكل والمضمون محصورين في لفظٍ له صورةٌ صوتيّةٌ تجسّدت في مبناه، وصورةٌ ذهنيّةٌ تجسّدت في معناه، وليست مادة الشّكل سوى جوهر النّصويت، أمّا مادة المضمون فلم تكن غير المفاهيم الكلّيّة أو التّصوّرات قبل وسمها باللّفظ.
- مرحلة اتّخذ فيها مفهوما الشّكل والمضمون بعداً علائقياً تعدّى فيه حدّ اللفظ إلى التّركيب؛ بغية دراسة بنية التّراكيب اللّغويّة ببعديها: الظّاهر، والباطن، ومحاولة تقطيع النّص اللّغويّ، تقطعياً يتّسم بالاتّصال لا الانقطاع؛ تلمّساً للوظيفة السّيميائيّة الّتي تكتنف النّص، بجزئه وكلّه، وتقرير عددٍ من القواعد النّحويّة وفق أحكام الشكل والمضمون،

وإعادة قراءة ما بدا أنّه تعارضٌ بين الشّكل والمضمون في ضوء منهج لسانيّ قادرٍ على تأصيل الظّاهرة اللّغويّة، وردّها إلى قاعدتها الكليّة.

ـ ينظر إلى الجملة في الدّرس اللّغويّ بوصفها الوحدة الأساسية للبحث، ولمّا كان الهدف معرفة بنية هذه الوحدة الكبرى كان تبيين وحداتها الدُّنيا المكونة لها مطلباً أساسياً رامه اللّسانيّون أثناء تحليل بنية التّركيب اللّغويّ، وكانت الغاية من هذا التّحليل تحديد المكونات الجزئيـــة التـــي تؤلف بنية التّركيب، لمعرفة الأنماط التي يمكن أنْ تأتلف وفقها التّراكيب اللّغويّة، فتنتج كلامـــاً مقبولاً.

كما هدف التّحليل اللّسانيّ كذلك إلى التّمييز بين الوظائف النّحويّة التي يمكن أنْ تـــشغلها المكوّنات الجزئيّة في التّركيب، حتّى إذا علمت الوظيفة النّحويّة كان البحث في الدلالة السيميائيّة مطلباً به تفسّر طرائق انتظام تلك الوحدات في مواقعها الوظيفية تقديماً وتأخيراً، أو ذكراً وحذفاً.

واتّجهت عناية النّحاة العرب إلى تحليل الوحدة الكبرى إلى وحداتها الدُّنيا، إذ وجدوا فـــي التّحليل طريقاً للوصول إلى التّركيب، وليس أدلّ على ذلك من دراسة النّحاة لمـــصطلح الجملـــة واختلافهم في تحديد مضمونه الفعليّ وتعيين مقصوده.

ولئن كانت الجملة هي الوحدة الكبرى التي استند إليها النّحاة في تحليل التّراكيـــب، فـــإنّ دراسة العلاقة بين مفردات هذه الجملة كانت دليلاً آخر على عنايتهم بالقوانين التي تحتكم إليهـــا الوحدة الكبرى، وشاهد ذلك عنايتهم بوضع حدّ للنّحو، وحصر أصناف ائتلاف الكلم، ودراســـة مفهوم الإعراب.

ـ ما ينبغي عقد صلةٍ بين صحة الفكر النّحويّ العربيّ وخطئه تبعاً لتوافقـــه أو مخالفتـــه لنظريّات خاصةٍ بأنحاء أخرى وإن زعمت هذه النّظريات نحواً عالمياً، وهو منهج يصلح لدراسة التّراث العربيّ بعامّةٍ وليس الفكر النّحويّ وحسب، وهذا لا يمنع من تبنّي نظرياتٍ لسانيّةٍ حديثةٍ قد تفيد التّراث النّحويّ.

## المراجع العربيّة


الأشموني، أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد (ت٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط(١)، (تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٧٤م.

ابن الأنباري، أبو البركات محمد بن أحمد (ت٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط(١)، (تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٠م.

ابن الأنباري، أبو البركات محمد بن أحمد (ت٥٧٧هـ)، **لمع الأدلة في أصول النّحو**، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، الجامعة السُّوريّة، دمشق، ١٩٥٧م.

الأنطاكي، محمّد (١٩٦٩م)، **الوجيز في فقه اللّغة**، حلب: مكتبة الشّهباء.

أنيس، إبراهيم (١٩٩٦م)، **من أسرار اللّغة**، ط (٣)، القاهرة: مكتبة الأنجلو.

أيوب، عبد الرحمن (١٩٦٩م)، "التفكير اللّغوي عند العرب، مصادره ومراحله"، **مجلة مجمع اللّغة العربيّة**، ج(٢٤)، القاهرة.

أيوب، عبد الرحمن (١٩٥٧م)، **دراسات نظرية في النّحو العربيّ**، القاهرة: مكتبة الأنجلو.

باقر، مرتضى جواد (٢٠٠٢م)، **مقدمة في نظرية القواعد التّوليديّة**، عمان: دار الشروق.

باقر، مرتضى جواد (١٩٩٠م)، "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي، والدّرس النّحويّ العربيّ"، **مجلّة اللّسان العربيّ**، ع(٣).

برامو، بوشعيب (٢٠٠٦م)، "ظاهرة الحذف في النّحو العربيّ محاولة للفهم"، **مجلة عالم الفكر**، ع(٣)، الكويت.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ط(١)، (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١م.

بلمولود، جيوان (٢٠٠٢م)، **النظم والبنية بين الجرجانيّ وتشومسكي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

بن حمّودة، رفيق (١٩٩٤م)، **الوصفيّة مفهومها ونظامها في النّظريات اللّسانيّة**، تـــونس: دار محمّد علي.

البهنساوي، حسام (٢٠٠٣م)، **أنظمة الربط في العربيّة**، ط(١)، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

ترزي، فؤاد حنّا (١٩٦٩م)، **في أصول اللّغة والنحو**، بيروت: دار الكتب.

تشومسكي، نعوم (١٩٩٦م)، **اللّغة والعقل**، (ترجمة: بيداء العكـــاوي، مراجعـــة: ســـلمان داود الواسطي)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

تشومسكي، نعوم (١٩٩٨م)، **اللّغة والمسؤولية**، (ترجمة: حسام البهنساوي)، القاهرة: دار المعارف.

تشومسكي، نعوم (١٩٩٣م)، **المعرفة اللّغويّة: طبيعتها، وأصولها واستخدامها**، (ترجمة: محمّد فتيح)، بيروت: دار الفكر العربيّ.

ثعلب، أبو العباس محمد بن يحيى (ت٢٩١هـــ)، **مجالس ثعلب**، (تحقيق: عبد الـــسلام هـــارون)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨م.

الجرجانيّ، عبد القاهر (ت٤٧١هـــ)، **أسرار البلاغة**، ط(١)، (تحقيق: محمّد الفاضلي)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـــ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، (تعليق: السيد محمّد رشيد رضا)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م.

الجرجانيّ، عبد القاهر (ت٤٧١هـــ)، **المقتصد في شـــرح الإيـــضاح**، (تحقيـــق: كـــاظم بحـــر المرجان)، دار الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـــ)، **اللمع**، ط(١)، (تحقيق: حسين محمّد شـــرف)، عـــالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـــ)، **المحتسب**، (تحقيق: علي النجدي ناصف)، المجلـــس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـــ.

حرب، علي (١٩٩٨م)، "السؤال اللّغوي: تشومسكي ومأزق النّحو التوليدي من النّحو الكلي إلى المنطق التّحويليّ"، **مجلة الفكر العربيّ المعاصر**، ع ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، بيروت.

حركات، مصطفى (١٩٩٨م)، **اللّسانيّات العامة وقضايا العربيّة**، ط(١)، بيروت: المكتبة العصرية.

حسان، تمام (١٩٩٠م)، **البيان في روائع القرآن**، القاهرة.

حسان، تمام (١٩٧٣م)، **اللّغة العربيّة معناها ومبناها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسّان، تمام (١٩٧٩)، **مناهج البحث في اللّغة**، الدار البيضاء: دار الثقافة.

حسن، عباس (١٩٦٣م)، النّحو **الوافي**، القاهرة: دار المعارف.

حسنين، صلاح الدّين (١٩٨٤م)، "التقابل اللّغوي وأهميته في تعليم اللّغة لغير متكلّميها"، **مجلة معهد اللّغة العربيّة**، ع٢.

الحلواني، محمّد خير (١٩٧٤م)، **الخلاف النّحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، (د.ط)، حلب: دار القلم.

حماسة، محمّد عبد اللطيف (١٩٨٣م)، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ط(١)، القاهرة.

الحموز، عبد الفتاح (١٩٩٦م)، **الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر**، عمان: دار عمّار.

حميدة، مصطفى (١٩٩٧م)، **نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة**، ط(١)، بيروت: مكتبة لبنان.

الأندلسيّ، أبو حيّان، أثير الدّين محمّد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت.

خرما، نايف (١٩٧٨م)، **أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة**، الكويت: المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون.

ابن الخشّاب، أبو محمّد عبد الله بن أحمد (ت٥٦٧هـ)، **المرتجل في شرح الجمل**، (تحقيق: علي حيدر)، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.

خليل، حلمي (١٩٩٩م)، **مقدمة لدراسة علم اللّغة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الخولي، محمّد علي (١٩٨١م)، **قواعد تحويلية للغة العربيّة**، ط(١)، الرّياض: دار المريخ.

ديوان الخرنق بنت هفان، **مخطوط بدار الكتب المصرية**، تحت رقم ٩٠٤٣ أدب.

الرّاجحي، عبده، (١٩٧٩م)، **النّحو العربيّ والدرس الحديث**، بيروت: دار النهضة العربيّة.

الزّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، ط(٢)، (تحقيق: مازن المبارك)، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٨م.

زكريا، ميشال، (١٩٨٣م)، **بحوث ألسنية عربيّة**، ط٢، بيروت.

زكريا، ميشال، (١٩٨٤م)، **مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

زكريا، إبراهيم، (١٩٧٢م)، **مشكلة البنية**، القاهرة: دار مصر للطّباعة.

الأستراباذيّ، رضي الدين (ت٦٨٦هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، ط(٣)، دار الكتب العلميّة، القاهرة، ١٩٨٢م.

الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله بن عمر (ت٥٣٨هـ)، **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، دار المعرفة، بيروت.

السّاقي، فاضل (١٩٧٧م)، **أقسام الكلم بين الشكل والوظيفة**، القاهرة.

ابن السّرّاج، محمّد بن السري (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، ط(١)، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

سعيد، عبد القادر (١٩٧٧م)، "المعنى ومكانته في الدراسات اللّغويّة"، **مجلة آفاق عربية**، ع٣.

سعيد، عبد الوارث مبروك (١٩٨٥م)، **في إصلاح النّحو العربيّ**، ط١، الكويت: دار القلم.

السّكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن بكر (ت٨٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، ط(٢)، (ضبط وتعليق: نعيم زرزور)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، (تحقيق: عبد السّلام هارون)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، (تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرين)، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٨٦م.

سيرل، جون (١٩٧٩م)، "الألسنية أحدث العلوم الإنسانية"، **الفكر العربيّ**، ع٨، ٩.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، (تحقيق: أحمد محمّد قاسم)، مطبعة السّعادة، القاهرة ١٩٧٦م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة**، ط(١)، (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون)، الكويت، ١٩٧٧م.

الشرجي، عبد اللّطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ط(١)، (تحقيق: طارق الجنابي)، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٧.

الشرقاوي، السيد (٢٠٠٢م)، **الملكة اللّغويّة في الفكر اللّغوي العربيّ**، ط(١)، القاهرة: مؤسسة المختار.

صالح، عبد الرحمن الحاج (١٩٧٢م)، "مدخل إلى علم اللّسان الحديث"، **مجلة اللّسانيّات**، ع٢، الجزائر.

الصبّان، محمّد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط(١)، (ضبط وتصميم: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٧م.

الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق (١٩٨٢م)، **التبصرة والتذكرة**، ت: فتحي أحمد ومصطفى علي الدين، مكة المكرمة.

ضيف، شوقي (١٩٨٢م)، **تجديد النحو**، مصر، دار المعارف.

طحان، ريمون (١٩٧٢م)، **الألسنية العربيّة**، ط(١)، بيروت: المكتبة الجامعية.

عبادة، محمد إبراهيم (١٩٨٣م)، **الجملة العربيّة – دراسة لغويّة نحويّة**، الاسكندرية: منشأة المعارف.

عبد التّواب، رمضان (١٩٨٣م)، **التطور اللّغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الخاتمي.

عبد التّواب، رمضان (١٩٨٢م)، **المدخل إلى علم اللّغة**، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبده، عبد العزيز (١٩٨٢م)، **المعنى والإعراب ونظرية العامل**، (د.ط)، طرابلس: منشورات الكتاب.

العبيدي، شعبان عوض (١٩٨٩م)، **النّحو العربيّ ومناهج التأليف والتحليل**، (د.ط)، دمشق: جامعة قاريونس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، ط(١)، (تحقيق: صاحب أبو جناح)، وزارة الأوقاف، الموصل، ١٩٨٢م.

عكاشة، عمر يوسف (٢٠٠٣)، النّحو **الغائب**، ط(١)، لبنان: المؤسسة العربيّة للنشر والتوزيع.

علوش، جميل (١٩٩٧م)، **الإعراب والبناء دراسة في نظرية النّحو العربيّ**، ط(١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

عمايرة، إسماعيل أحمد (٢٠٠٣م)، **بحوث في الاستشراق واللّغة**، ط(٢)، عمان: دار وائل.

عمايرة، إسماعيل أحمد (٢٠٠٢م)، **تطبيقات في المناهج اللّغويّة**، عمان: دار وائل.

عمايرة، إسماعيل أحمد (١٩٨٨م)، **دراسات لغوية مقارنة**، السعودية: المعهد العالي للدعوة.

عمايرة، خليل أحمد (١٩٨٥م)، **العامل النّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللّغوي**، إربد: جامعة اليرموك.

عمايرة، خليل أحمد (١٩٨٧م)، **في التحليل اللّغوي**، الأردن: مكتبة المنار.

عمايرة، خليل أحمد (١٩٨٤م)، **في نحو اللّغة وتراكيبها**، ط(١)، جدة: عالم المعرفة.

عمر، أحمد مختار (١٩٨٢م)، **البحث اللّغوي عند العرب دراسة في قضية التأثير والتأثر**، ط(٤)، القاهرة: عالم الكتب.

العمودي، مطاوع (٢٠٠٣م)، **النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة**، عمان: المكتبة الوطنية.

العودة، حفظي حافظ (١٩٩٠م)، **ظاهرة الحذف في اللّغة العربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي للغة العربيّة، الخرطوم، السودان.

عيد، محمّد (١٩٨٩م)، **أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديث**، ط(٤)، بيروت: عالم الكتب.

عيسى، فارس محمّد فارس (١٩٨٩م)، **ملامح النّظر النّحويّ الكوفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

العينيّ، بدر الدين محمود (١٢٩٩هـ)، **المقاصد النّحويّة**، مصر: مطبعة بولاق.

الغامدي، محمّد سعيد صالح (٢٠٠٦م)، "اللّغة والكلام في التراث النّحويّ العربيّ"، **مجلة عالم الفكر**، ع٣، الكويت.

الفارسيّ، أبو علي أحمد (ت٣٧٧هـ)، **المسائل العسكريّات**، (تحقيق: إسماعيل عمايرة)، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨١م.

فجّال، محمود (١٩٨٩م)، **الإصباح في شرح الاقتراح**، ط(١)، دمشق: دار القلم.

الفراء، أبو زكريا محيي بن زياد (ت٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ط(٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م.

فريحة، أنيس (١٩٥٩م)، **تبسيط قواعد اللّغة العربيّة**، بيروت: دار الكتاب.

فريحة، أنيس (١٩٧٣م)، **نظريات في اللّغة**، ط(١)، بيروت: دار الكتاب.

الفهري، عبد القادر (١٩٨٥م)، **اللّسانيّات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبية ودلالية**، الرباط: دار توبقال للنشر.

القاسم، يحيى (١٩٩٣م)، "أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية"، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد ١١.

ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، مطبعة الباب الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.

كاصد، قاسم عبد الرضا (١٩٨٤م)، "**محاولات حديثة في تيسير النّحو العربيّ**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن.

الكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي (ت١٣٤٩هـ)، **الموفي في النّحو الكوفي**، (تحقيق: محمّد بهجت البيطار)، المجمع العلمي، بيروت.

ليونز، جون (١٩٨٧م)، **اللّغة والسياق**، (ترجمة: عباس صادق الوهّاب)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

ليونز، جون (١٩٨٥م)، **نظرية تشومسكي اللّغويّة**، ت: حلمي خليل، الإسكندرية.

المبارك، مازن (١٩٧٤م)، **النّحو العربيّ، العلة النّحويّة نشأتها وتطورها**، بيروت: دار الفكر.

المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت٢٨٦هـ)، **الكامل في اللّغة والأدب**، دار المعارف، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت٢٨٦هـ)، **المقتضب**، (تحقيق: محمّد بن عبد الخالق عضيمة)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

مبروك، عبد الوارث (١٩٨٥م)، **في إصلاح النّحو العربيّ**، ط(١)، الكويت: دار القلم.

مبلّص، محمّد يوسف (١٩٩٢م)، "الحمل على المعنى عند النّحاة العرب"، **حوليات مجلة دار العلوم**، ع ١٥، القاهرة.

مجدوب، عز الدين (١٩٩٨م)، **المنوال النّحويّ العربيّ**، تونس: دار محمّد علي الحامي.

المخزومي، مهدي (١٩٥٤م)، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، لبنان: المكتبة العصرية.

مراد، وليد محمّد (١٩٨٦م)، **المسار الجديد في علم اللّغة العام**، ط(١)، دمشق: دار الفكر.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، **الجني الداني في حروف المعاني**، (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل)، حلب، ١٩٧٣م.

المزيني، حمزة (١٤١٨هـ)، "مكانة اللّغة العربيّة في الدراسات اللّسانيّة المعاصرة"، **مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني**، ع ٥٣.

المسدي، عبد السلام (١٩٨٦م)، **اللّسانيّات وأسسها المعرفية**، تونس: الدار التونسية للنشر.

مصطفاوي، عبد الجليل (١٩٨٧م)، **ظاهرة الفصل والوصل بين النّحو والبلاغة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

مصطفى، إبراهيم (١٩٥٩م)، **إحياء النّحو**، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف.

مصطفى، محمّد صلاح الدّين (١٩٧٩م)، **النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، الكويت: مؤسسة المصباح.

أبو المكارم، علي (١٩٧٣م)، **أصول التفكير النّحويّ**، ليبيا: منشورات الجامعة الليبية.

أبو المكارم، علي (١٩٨٦م)، **الظواهر اللّغويّة في التراث النّحويّ، الظواهر التركيبية**، ط(١)، القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة.

الملخ، حسن خميس (١٩٩٥م)، **نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المهيري، عبد القادر (١٩٩٣م)، **نظرات في التراث اللّغوي العربيّ**، (د.ط)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

موسى، عطا (١٩٩٢م)، **مناهج الدرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مونيكال، ماريا (١٩٩٩م)، **الدّور العربيّ في التّاريخ الأدبيّ للقرون الوسطى تراث منسي**، ط(١)، (ترجمة: صالح الغامدي)، الرياض: جامعة الملك سعود.

ناصف، علي النجدي (١٩٥٣م)، **سيبويه إمام النّحاة**، مصر: مكتبة نهضة مصر.

النجار، عبير محمّد هشام (١٩٩٩م)، **منزلة المعنى في نظرية النّحو العرب**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط(٢)، (تحقيق: محمّد محيي الدّين)، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩١م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م.

الوعر، مازن (١٩٩٠م)، **قضايا أساسية في علم اللّسانيّات الحديث**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة.

الوعر، مازن، "النّظريات النّحويّة والدّلاليّة"، **مجلة اللّسانيّات**، ع٦، الجزائر.

ياقوت، سليمان (٢٠٠٢م)، **منهج البحث اللّغوي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

يعقوب، إميل بديع (١٩٩٢م)، **الممنوع من الصّرف**، ط(١)، بيروت: دار الجيل.

ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، **شرح المفصّل**، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٢م.

## References

André, Martinet (1973), **Eléments De Linguistique Générale**, Colin, paril.

Bach, Emman (1964), **An Introduction To Transformational Grammar**, Holt, Rinchart and Winston, NC, New York.

Bernards, Monique P.L.M, **"The Basran Grammarian 'Abu Umar Al_Grami: His Position Between Sibawayh And Mubarrad**," in Versteegh and Cater.

Berry, Margaret (1975)**, Systemic Linguistics**, N.Y., St. Martin Press.

Bloomfield, L. (1970), **Le Langage Traduit Par Janick Gazio,** ed. Paylot.

Brame, Michael B. (1970), **Arabic Phonology: Implications For Phonological Theory And Historical Semitic**, Ph.D. Dissertations, Mit.

Carter, Michael G., "**Qadii, Qadin, QAD: Which One Is The Odd Man Out**?," in Versteegh and Carter.

Carter, Micheal G. (1990), and Izess Versteegh, **Studies In The History Of Arabic Grammar**, Amsterdam, Philadelphia.

Chambers, J.K. and Trudgill, peter (1980), **Dialectology**, Cambridge University Press.

Chomsky, N., **Aspects Of The Theory Of Syntax**, M.I.T. Libraly, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. (1964), **Current Issues In Linguistics Theory**, The Hague: Mouton.

Chomsky, N. (1982), **Some Concepts And Consequences Of Theory**, Cambridge, M.L.T press.

Chomsky, N. (1965), **Syntactic Structure**, nouton and co, the hague.

Chomsky, Noam and Halle, Morris (1968), **The Sound Pattern Of English**, New York: Harper and Row.

Comprie, Bernard (1991), "**On the Importance Of Arabic For General Linguistic Theory**," in Bernard Comprie and M. Eid (eds). Perspectives on Arabic Linguistics III, Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins Publishing Co..

Cook, V.J. (1995), **Chomsky's Universal Grammar**, Cambridge, USA.

Danecki, Janusz. "**The Phonetical Theory Of Mubarrad**," in Versteegh and Carter.

Eid, M. and McCarthy, J. (1990), "**Introduction**," in M. Eid and J McCarthy **Perspectives On Arabic Linguistics**, Amsterdam II/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Co.

Eid, Mushira (1990), "**Arabic Linguistics: The Current Scene," In Perspectives On Arabic Linguistics** I. Ed By Mushira Eid, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Co.

Elson ,B. and Pikett, V. (1962), **An Introduction To Morphology And Syntax,** New York.

Ferguson, Charles A. (1972), "**Diglossia**," Reprinted in Pier Paolo Giglioli (ed) Language and Social Context. London: Penguin Books.

Fromkin, V. and Rodman, R., **An Introduction To Language**, New York.

Hageman, Liliane (1991), **Introduction To Government And Binding Theory**, Oxford, UK.

Halliday, M.A.K (1961), **Categories Of The Theory Of Grammar**, London: Penguin Books.

Hartmann and Strok (1960), **Dictionary Of Language And Linguistics**, Basil Black Well ltd, Human Behavior, California.

Hjelmslev, Louis, **Prolégoménes: Une Théorie Du Langage**, Traduit dy donois par, colla boration, una canger avec la.

Jackendoff, R. (1968), **Quantifiers In English**, Foundation Language.

Jackendoff, R. (1969), **An Interpretive Theory of Negation,** Foundation Language.

Langueer, L. (1973), **Language And Its Structures**, Harcourt, Brace, Javanovich inch.

Lyons, John (1970), **New Horizons In Linguistics**, Penguin Book.

Lyons, John (1980), **Sémantique linguistique, Traduction**, J. Durand et D. Boulonnais, Larousse: Paris.

McCarthy, John (1983), "**A Prosodic Account Of Arabic Broken Plurals**," Current Trends in African Linguistics I (ed) By L. Dihoff, (Dordrecht: Foris).

McCarthy, John J. (1970), "**A Note On The Accentuation Of Damascanes Of Arabic**", Studies in the linguistic science.

McCarthy, J. and Prince, A. (1990), "**Foot And Word In prosodic Morphology: The Arabic Broken Plural**," Natural Language and Linguistic Theory 8.

Mccarthy, John Joseph III (1979), **Formal Problems In Semitic Phonology And Morphology** Ph.D. Dissertation, Mit.

Owens, Jonathan (1990), **Early Arabic Grammatical Theory**, Heterogeneity and Standardization, Amsterdam, Philadelphia.

Owens, Jonathan (1984), **The Foundation Of Grammar**, dordech, foris.

Pike, Kenneth (1980), **Grammatical Analysis,** the University of Texas.

Pike, K.L. (1969), **Language In Relation To A Unified Theory Of The Structure,** An Interpretive Theory of Negation, Foundation Language.

Prince, Alan (1990), **"Planes And Copying, Linguistics Of Rhythmic Organization,"** in Papers from Chicago Linguistic Society, Vol 2.

Radford, Andrew (1978), **Transformational Syntax**, Cambridge University, Press, New York.

Robins (1975), **General Linguistics**, N.Y, Martin Press.

Ronald, Ward (1972), **Introduction To Linguistics**, U.S.A.

Ruwet, Nicolas (1983), **An Introduction To Generative Grammar,** Amsterdam, London.

Spair, Edward (1979), **Introductory Reading On Language**, New York.

Versteegh, Kess (1977), **Greek Elements In Arabic Linguistic Thinking**, Leiden Brill.

# TRANSFORMATIONS OF SYNTACTIC SYSTEM BETWEEN DESCRIPTION AND NORMATIVE

**By:**

**Merleen Adnan Al-Ghonmiyeen**

**Supervisor:**

**Dr. Isma`eel Ahmad Amayreh, Prof.**

## ABSTRACT

**This study aims at revising the Arab syntactic system in terms of transforming view to find out common factors of the human languages concerning that there are special characteristics behind these factors which distinguish these languages. This study also aims at approving that there are descriptive aspects represented by the Arab grammarians throughout their study of the several language phenomena, and protecting the Arab syntactic system from the normal pattern.**

**In order to achieve these objectives the researcher has followed two ways.**

- **The theoretical way where the researcher discusses the theories of the Arab syntactic system according to transforming view which points out the similarities and differences, and shows descriptive pictures to remove the inflexibility of the normal pattern.**
- **The practical way where the researcher discusses a number of the syntactic fields according to transforming view in order to give descriptive explanations that are behind the format of the syntactic rules.**

**The researcher concludes her study with reviewing a number of the Arab linguistic phenomena according to more than one language course to make the language views close to the Arab view in studying the material of the syntactic system, in order to make the linguistic study rich, and to point out that the view course in the linguistic study requires variability to avoid the holes of the course unity.**